جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور المصارف المتخصصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة بابل للمدة (2005 -2020)

المصرف الزراعي انموذجاً

رسالة تقدمت بها

سرى علاء جواد

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

اشراف

الأستاذ الدكتور

خالد حسين المرزوك

1444هـ 2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ (33) وجعلنا فيها جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ (34) لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وما عملته أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ (35) ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

(سورة يس / الآية 33-35)

الاهداء

الى الشفيع والحبيب نبينا محمد (صل الله عليه وآله وسلم)

الى قدوتي ومثلي الاعلى... من اعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود ... من رفعت رأسي افتخاراً به رمز العطاء والتضحية ... ولولاه ما اكملت حلمي ... (ابي الغالي)

الى من رأيت في عيناها الحب والوفاء...وأبتسامتها تنبت ياسمين حياتي ... تحملت معي ثقل الايام ... وكان دعائها يلازمني بأستمرار... الى التي لن انسى فضلها طوال حياتي ... (امي الحبيبة)

الى من لا تحلو الحياة من دونهم ...معكم أسير خطى العمر... سندي وأملي ... رفاق عمري منذ الصغر احبائي.... (اخوتي واخواتي)

الى كل طلاب العلم ورواده

(اهدي ثمرة جهدي المتواضع حباً واعتزازاً وعرفاناً لهم بالجميل)

الباحثة

الـشكـر و الامـتـنـان

الحمد لله رب العالمين والشكر له على الصبر والعزيمة الذي مدني بهما ووفقني خلال فترة دراستي وانجاز الرسالة، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد خاتم الانبياء والمرسلين صلى الله علية وآله وسلم .... اما بعد

يسعدني ويشرفني ان اتقدم بجزيل شكري وامتناني الى الاستاذ الدكتور (خالد حسين المرزوك) المحترم لتفضله بالأشراف على رسالتي واهتمامه الكبير الذي ابداه لي طوال مدة البحث وعلى كل التوجيهات العلمية والنصائح القيمة التي قدمها لي وكانت سبباً لإنجاح هذا البحث فأدعوا الله له بالتوفيق والصحة الدائمة والعمر المديد.

واتقدم بالشكر والعرفان إلى رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقول مناقشة هذه الرسالة وابداء الملاحظات العلمية فجزاهم الله خير الجزاء. وجزيل شكري الى المقوميين العلمي والمقوم اللغوي لتفضلهم بقبول تقويم بحثي من الناحيتين العلمية واللغوية.

وخالص شكري وتقديري إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بابل الدكتور (حيدر علي محمد الدليمي)، وإلى السادة معاوني العميد للشؤون العلمية والادارية والى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الدكتور (أسعد منشد محمد)، والشكر والامتنان الى اساتذتي الافاضل جميعاً الذين ساهموا في تدريسي خلال مرحلة الماجستير ولما قدموه لي مِن نصائح وملاحظات علمية رصينة فلهم مني كل التقدير والاحترام.

وخالص شكري إلى كل موظفات مكتبة الادارة والاقتصاد على ما قدمنه من تعاون وتسهيل. وفائق الشكر الى مدير وموظفين المصرف الزراعي / فرع بابل على تعاونهم معي خلال مدة البحث وتزويدي بالبيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة في مجال تخصص الرسالة.

وجزيل شكري وامتناني الى عائلتي الكريمة على كل ما قدموه لي من عون مادي ومعنوي حفظهم الله من كل سوء.

ولا يسعني إلا أن أقول شكراً جزيلاً لكل من مد يد العون لي خلال دراستي سواء بكلمة او نصيحة او تشجيع كان لها صدى عميقٌ في نفسي وكل من تمنى لي التقدم والنجاح واسأل الله تعالى ان يوفقني ويوفق الجميع انه نعم المولى ونعم النصير.

سرى

المستخلص

حاول البحث فحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالقروض المقدمة من المصرف الزراعي/ فرع بابل مثل قروض (صغار الفلاحين، الثروة الحيوانية، المكننة الزراعية، انشاء البساتين)، والمتغيرات التابعة المتمثلة بـــ (اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وتتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الاتي :(هل هناك دور للمصرف الزراعي – فرع بابل في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، علماً بأن الفرضية كانت(إن المصرف الزراعي – فرع بابل له دورٌ ايجابيٌ في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظة).

ووجد البحث بأن هناك علاقة طردية بين قروض صغار الفلاحين مع اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة وعلاقة عكسية تماماً بين قروض (الثروة الحيوانية، المكننة الزراعية، انشاء البساتين) و اعداد مشاريعها مما اثر سلباً على انتاجية القطاع الزراعي في محافظة بابل بسبب وجود الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد او مشاكل تتعلق بالمياه او الاستيرادات التي تؤثر على المحافظة والبنى التحتية الزراعية الغير مكتملة، وتم التوصل الى الاستنتاج الاتي (وجود اختلال هيكلي في القطاعات المساهمة في الناتج الزراعي لمحافظة بابل، وهذه السمة يمكن اعمامها على القطاع الزراعي في العراق عموماً) وكانت اهم التوصيات لمعالجة ذلك هو (ربط الائتمان المقدم للقطاع الزراعي بأنتاجية ذلك القطاع) .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والامتنان	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	ي
المقدمة	1-8
الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للمصارف المتخصصة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة	**10-44**
المبحث الاول: ماهية المصارف المتخصصة	**10-21**
اولا: مفهوم المصارف المتخصصة	10
ثانيا: نشأة المصارف المتخصصة	11
ثالثاً: أنواع المصارف المتخصصة	14
رابعاً: خصائص ومميزات المصارف المتخصصة	16
خامساً: وظائف المصارف المتخصصة ومصادر استخدامات الاموال فيها	18
سادساً: دور المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية	19
سابعاً: علاقة البنك المركزي بالمصارف المتخصصة	19
ثامناً: المصارف المتخصصة ودورها التكميلي للمصارف التجارية	21
المبحث الثاني: ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	**22-35**
اولا: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	22
ثانياً: الخطوات السليمة لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة	24
ثالثاً: خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة	25
رابعاً: وظائف واهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	26
خامساً: ايجابيات وسلبيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة	27

الموضوع	الصفحة
سادساً: المعايير المعتمدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة	28
سابعاً: المشاكل والمعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة	29
ثامناً: أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها	32
تاسعاً: مقومات نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاسباب المؤدية الى فشلها	33
عاشراً: الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	34
الحادي عشر: فوائد ملكية المشاريع الصغيرة والمخاطر التي تواجهها	34
المبحث الثالث: علاقة المصارف المتخصصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة	**45-36**
اولاً: مفهوم التمويل وأهميته للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	36
ثانياً: انواع التمويل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة	37
ثالثاً: مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	38
رابعاً: طبيعة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	40
خامساً: آليات تمويل المصارف المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	40
سادساً: معوقات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف المتخصصة	43
الفصل الثاني : واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة(2005-2020)	**94-46**
المبحث الاول: تحليل واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل	**62-46**
اولاً: نبذة تاريخية عن المصرف الزراعي العراقي العام	46
ثانياً: المصرف الزراعي التعاوني/ فرع بابل	48
ثالثاً: واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني/ فرع بابل	49
المبحث الثاني: واقع المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصرف الزراعي في محافظة بابل	**82-63**
اولاً: نبذة عن المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة	63
ثانياً: اللايقين – عدم التأكد في القطاع الزراعي	64
ثالثاً: مشاكل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة	65
رابعاً: الحلول المقترحة لتنمية المشاريع الزراعية	65
خامساً: الدعم الحكومي للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة	66

الموضوع	الصفحة
سادساً: المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصرف الزراعي فرع بابل	66
المبحث الثالث: تحليل واقع قروض المبادرة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمولها في محافظة بابل	**94-83**
اولاً: صناديق المبادرة الزراعية	83
صندوق صغار الفلاحين	83
صندوق الثروة الحيوانية	86
صندوق المكننة الزراعية	89
صندوق انشاء البساتين	92
الفصل الثالث : أثر قروض المبادرة الزراعية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	**139-96**
المبحث الأول: وصف وصياغة النموذج القياسي	**98-97**
اولاً: متغيرات النموذج القياسي	97
ثانياً: بيانات النموذج	98
المبحث الثاني: الإطار النظري للنموذج القياسي	**110-99**
اولاً: استقرارية السلاسل الزمنية	99
ثانياً: التكامل المشترك	104
ثالثاً: اختبارات السببية	105
المبحث الثالث: قياس وتحليل إثر قروض المبادرة الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي فرع بابل /على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة	**139-111**
اولاً: قياس وتحليل إثر قروض صغار الفلاحين الممنوحة من قبل المصرف الزراعي/فرع بابل على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة	111
ثانياً: قياس وتحليل إثر قروض الثروة الحيوانية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي/فرع بابل على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة	118
ثالثاً: قياس وتحليل إثر قروض المكننة الممنوحة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة	125

الموضوع	الصفحة
رابعاً: قياس وتحليل إثر قروض البساتين الممنوحة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة	132
الاستنتاجات والتوصيات	**141-140**
الاستنتاجات	140
التوصيات	141
المصادر	143
الملاحق	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	المبالغ الاجمالية للقروض الميسرة	51
2	المبالغ الاجمالية لقروض المبادرة الزراعية	53
3	المبالغ الاجمالية لقروض الموارد الذاتية	58
4	المبالغ الاجمالية لقروض البنك المركزي	59
5	المبالغ الاجمالية للقروض التجارية	61
6	اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض الميسرة	67
7	اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض صندوق صغار الفلاحين	69
8	اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض صندوق الثروة الحيوانية	71
9	اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض صندوق المكننة	74
10	اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض صندوق البساتين	76
11	اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض الموارد الذاتية	78
12	اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض البنك المركزي	80
13	اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض التجارية	81
14	قروض صغار الفلاحين وعدد المشاريع التي تمولها	83
15	قروض الثروة الحيوانية وعدد المشاريع التي تمولها	86

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
16	قروض المكننة الزراعية وعدد المشاريع التي تمولها	89
17	قروض انشاء البساتين وعدد المشاريع التي تمولها	92
18	متغيرات النموذج القياسي والرموز الخاصة بها	97
19	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل(SFL)	111
20	نتائج اختيار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع(NSP1)	112
21	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع(NAP2)	113
22	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	114
23	تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي	115
24	اختبار (LM) للارتباط الذاتي	115
25	اختبار عدم ثبات تجانس التباين	116
26	اختبار سببية تودا ياماموتا	118
27	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (APL)	119
28	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NSP3)	119
29	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NAP4)	120
30	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	121
31	تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي	122
32	اختبار (LM) للارتباط الذاتي	122
33	اختبار عدم ثبات تجانس التباين	123
34	نتائج اختبار سببية تودا ياماموتا	124
35	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (ALU)	125
36	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NSP5)	126
37	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NAP6)	127
38	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	127
39	تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي	128
40	اختبار (LM) للارتباط الذاتي	129
41	اختبار عدم ثبات تجانس التباين	129
42	نتائج اختبار سببية تودا ياماموتا	131

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
43	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (ORL)	132
44	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NSP7)	133
45	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NAP8)	134
46	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	134
47	تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي	135
48	اختبار (LM) للارتباط الذاتي	136
49	اختبار عدم ثبات تجانس التباين	136
50	نتائج اختبار سببية تودا ياماموتا	138

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	التمثيل البياني لمبالغ القروض الميسرة	51
2	التمثيل البياني لمبالغ قروض المبادرة الزراعية	57
3	التمثيل البياني لمبالغ قروض الموارد الذاتية	58
4	التمثيل البياني لمبالغ قروض البنك المركزي	59
5	التمثيل البياني لمبالغ القروض التجارية	62
6	التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض الميسرة	68
7	التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض صغار الفلاحين	70
8	التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض الثروة الحيوانية	73
9	التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض المكننة الزراعية	76

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
10	التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض البساتين	78
11	التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض الموارد الذاتية	79
12	التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض البنك المركزي	81
13	التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقرض التجاري	82
14	التمثيل البياني لنسب تغير قروض صندوق صغار الفلاحين واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بها	84
15	التمثيل البياني لنسب تغير قروض صناديق الثروة الحيوانية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بها	87
16	التمثيل البياني لنسب تغير قروض صناديق المكننة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بها	90
17	التمثيل البياني لنسب تغير قروض صناديق المكننة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بها	93
18	اختبار استقرارية النموذج ككل SFL	117
19	اختبار استقرارية النموذج ككل APL	123
20	اختبار استقرارية النموذج ككل ALU	130
21	اختبار استقرارية النموذج ككل ORL	137

المقدمة:

تشكل المصارف المتخصصة (التنموية) دوراً كبيراً في حل المشاكل التي تتعرض لها القطاعات الاقتصادية عن طريق تقديم الدعم المادي لها الامر الذي يتطلب تطوير تلك المؤسسات ومدها بالأموال اللازمة المخصصة من الموازنة العامة للدولة، وانتشرت هذه المصارف في الدول النامية بعد ان حصلت على الاستقلال في تحقيق التنمية فيها وفي ظل رعاية الحكومات لها.

ويعد المصرف الزراعي التعاوني احدى هذه المؤسسات الممولة من الحكومة وهو محور دراستنا من حيث دعمه وامداده بالقروض اللازمة للمشاريع الزراعية خلال المرحلة التي يصل اليها المشروع الزراعي من أنشاء او اكمال المشروع او تشغيله ، إذ أنّ عملية تأمين رؤوس الاموال للمنتجين الزراعيين امرا في غاية الاهمية لأنهم لا يملكون تكاليف ومتطلبات الاستثمار في مجال الانتاج الزراعي ذلك بسبب خضوعهم لظروف هذا القطاع الذي تميزه عن باقي القطاعات ومن اهمها موسمية الانتاج والذي يتبعه موسمية الدخول ومن ثم محدودية مدخراتهم في انهاء المشاريع على اكمل وجه ، كما ان عمليات الاقراض التي يقوم فيها المصرف مبنية على اسس علمية وسليمة مدروسة تتفق مع طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والانتاجية في المحافظة لرفع مستويات المنتجات الزراعية والحيوانية وزيادة مختلف أشكالها كماً و نوعاً للتأمين الغذائي الكافي للسكان ، واحتلت قروض المبادرة الزراعية مجالاً واسعاً خلال فترة البحث التي اعطت فرصة اخرى للفلاحين لتحسين مستوى معيشتهم بعد الركود الذي كان يعاني منه القطاع الزراعي فضلاً عن تقليل الاستيراد من الخارج وتشجيع المنتج المحلي وتشغيل كافة المشاريع الزراعية التي بدورها تقلل من نسبة البطالة وتفاقم الفقر ، فضلاً عن ذلك مساهمة القطاع الزراعي في تأمين المواد الاولية اللازمة للصناعة لذلك فأن تمويل المصرف الزراعي ضروري على كافة الاصعدة ولا يقتصر دوره على القطاع الزراعي فقط وانما اصبح يمنح القروض للأغراض التجارية فغايته دعم الاقتصاد الوطني وخاصة اذا كانت ادارة المصرف جيدة بأخذ كافة القرارات والحلول الصائبة عند التعرض لأي مشكلة عند منح القروض الزراعية .

مشكلة البحث

ان قلة التخصيصات المالية في الموازنة العامة للمصرف الزراعي حالت دون اضطلاعَهِ بدورهِ في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وتتمحور مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيس الاتي (هل هناك دور للمصارف المتخصصة / المصرف الزراعي – فرع بابل في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟) وتنبثق عنها التساؤلات الاتية:

1) هل هنالك ضعف في التخصيصات المالية الموجه للقطاع الزراعي فضلا عن الفساد الاداري والمالي الذي رافق الاقراض الزراعي وعدم العمل بمبدأ القروض الموجه الى المحاصيل الزراعية الموسمية؟
2) هل حجم الاموال الممنوحة للمستفيدين تكفي لإنشاء المشاريع المقرر اقامتها؟
3) هل هناك تدني بالطلب على قروض المصرف الزراعي نتيجة للأقبال المتزايد على قروض المبادرة الزراعية؟
4) هل تدني ارباح المصرف الزراعي / فرع بابل هو الذي ادى بشكل عام إلى تدهور الأوضاع المالية للمصرف الزراعي والحيلولة دون تحقيق أهدافه؟

هدف البحث

يكمن هدف البحث كالاتي :

1) معرفة مدى مساهمة المصرف الزراعي – فرع بابل ومدى دعمه للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة في المحافظة اثناء مدة الدراسة (2005– 2020)
2) التعريف بأهمية دور المصرف الزراعي / فرع بابل في دعم المشاريع ولما لها من اثار إيجابية على الاقتصاد العراقي.
3) تحليل واقع القروض التي يمنحها المصرف الزراعي خلال مدة الدراسة.
4) بيان أثر حجم القروض الممنوحة على عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها " المصرف الزراعي – فرع بابل له دور ايجابي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظة".

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في تحليل دور المصرف الزراعي/ فرع بابل انموذجاً في تمويله للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومن ابرزها مشكلة البطالة التي تواجهها المحافظة وتحسين المستوى المعيشي للفرد وخاصة إذا منحت الدعم المناسب ومعالجة عقبات التمويل التي تواجهها، وهنا يبرز دور المصارف المتخصصة في تمويل تلك المشاريع الذي يزيد من كفاءتها وانتاجها من خلال إخضاع المصرف للدراسة و مدى قدرته في تقديم التسهيلات الائتمانية والمصرفية و الموارد المالية لهذه المشاريع .

حدود وعينة البحث

الحدود المكانية: شمل البحث المصرف الزراعي / فرع بابل وقد تم الاستناد على بيانات القروض المتوفرة في القوائم المالية الخاصة بالمصرف الزراعي.

الحدود الزمانية: امتدت مدة البحث من 2005 وحتى 2020.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج الاستنباطي مع الاسلوب الكمي للبيانات المتمثلة بحجم القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي / فرع بابل بمختلف تفاصيلها خلال مدة الدراسة فضلا عن بيان عدد المشاريع الصغيرة منها والمتوسطة وبما يحقق هدف الدراسة.

هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاث فصول، تضمن الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للمصارف المتخصصة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقسم على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول (المصارف المتخصصة) أما المبحث الثاني فقد تضمن (ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، والمبحث الثالث تضمن العلاقة بين المتغيرين (علاقة المصارف المتخصصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة). اما الفصل الثاني يبين واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة (2005-2020) وقد قسم إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول (تحليل واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل) وتضمن (نبذة عن المصرف الزراعي، نشأته، مفهومه، ومدى مساهمته في دعم القطاع الزراعي)، أما المبحث الثاني فقد تضمن (تحليل واقع المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصرف الزراعي). اما المبحث الثالث تضمن (تحليل واقع قروض المبادرة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمولها في محافظة بابل)، فيما خصص الفصل الثالث للجانب التطبيقي والعملي للبحث وقد تضمن (تأثير قروض المبادرة الزراعية في اعداد المشاريع الزراعية في بابل) وكان المبحث الاول (وصف وصياغة النموذج القياسي) اما المبحث الثاني (الإطار النظري للنموذج القياسي المعتمد)، وتناول المبحث الثالث بـ (قياس وتحليل إثر قروض المبادرة الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي فرع بابل /على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة).

الدراسات السابقة

اولا: الدراسات المحلية

الدراسة (1)	
اسم الباحث	ابراهيم طارق عبد الكريم العزاوي ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2012
عنوان الدراسة	تقويم صناديق الاقراض التخصصية للمصرف الزراعي التعاوني بأطار المبادرة الزراعية
فرضية الدراسة	ان عملية التقويم تشكل دور كبير في الحصول على المعلومات وبيانات وحقائق حول صناديق الاقراض التخصصية في ظل المبادرة الزراعية
اهم الاستنتاجات	1)وجود زخم كبير على المصرف الزراعي التعاوني لكثرة عدد معاملات المبادرة الزراعية حسب صناديقها التخصصية مما ادى الى ارباك وضعف واخطاء في عملية التنفيذ لهذه المبادرة 2)ان المبادرة الزراعية لا يتم العمل بها في اقليم كردستان العراق(دهوك، اربيل، سليمانية) وعملها مناط في المحافظات الوسطى والجنوبية

الدراسة (2)	
اسم الباحث	حيدر سعد محمد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ،2014
عنوان الدراسة	تقييم اداء المصرف الزراعي التعاوني في منح قروض المبادرة الزراعية
فرضية الدراسة	ان المصرف الزراعي قد تصرف بشكل ايجابي بالاموال التي خصصت له بشكل يتلائم مع الاهداف التي رصدت من اجلها
اهم الاستنتاجات	1)وجود ضعف في استغلال الموارد المالية 2) ضعف مؤشرات ومعايير خدمات الصيرفية غير المربحة للمصارف الزراعية 3) دمج مصاريف المبادرة الزراعية مع مصاريف المصرف الزراعي التعاوني أسهم في عدم تحديد المردود السلبي أو الايجابي للمبادرة الزراعية في المصرف

الدراسة (3)	
اسم الباحث	سامر صبري نجم اللامي، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، 2015
عنوان الدراسة	خصوصية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاقتصادية
فرضية الدراسة	ان المشروع الاستثماري الزراعي خصوصيات تؤخذ في الحسبان عند اعداد الدراسات والتقييم لبيئته وعند حساب معايير دراسة جدوى له وان الالتزام بها يعد شرطاً ضرورياً لتأكد من كفاءة المشروع وتحقيق ربحيته المالية
اهم الاستنتاجات	1)لا يمكن قياس أي مشروع استثماري زراعي على اساس العوائد والارباح وانما يقاس بمقدار مشاركته في تنمية الاقتصاد الوطني 2)اهتمام دراسات الجدوى بالجوانب الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالمشاريع المقترح اقامتها، وكذلك بالجانب البيئي المتعلق بأثر المشاريع على البيئة الطبيعية المحيطة بعا 3)تدني انتاجية وحدة المساحة للمحاصيل الزراعية من الاسباب الرئيسة لعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل والفجوة الكبيرة في استخدام تكنولوجيا الحديثة في الزراعة وخاصة في مجال البحث والتطوير لتحسين نوعية البذور

الدراسة (4)	
اسم الباحث	عمار عباس عناد، رسالة ماجستير، جامعة بابل، 2017
عنوان الدراسة	دور المصارف المتخصصة في تمويل تنمية قطاعاتها الاقتصادية في محافظة بابل للمدة (2003-2015)
فرضية الدراسة	ما زالت المصارف المتخصصة غير قادرة على تحقيق التنمية في القطاعات الاقتصادية بسبب ضعف التمويل الذي تحصل عليه مما انعكس سلبياً على توجهات المصارف في تحقيق التنمية
اهم الاستنتاجات	1) ان المصارف تحقق دورا في التنمية الاقتصادية بسبب منح القروض الى القطاعات الانتاجية ومتابعة عملية المنح لتأكد من صرفها في المكان المناسب 2) تعمل هذه المصارف على تحقيق الفرص الاستثمارية لصغار وكبار المستثمرين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشيد 3) تعمل على تشغيل الايدي العاملة وزيادة الانتاج وسد جزء من الطلب المحلي بمنح القروض الاستثمارية

الدراسة (5) اسم الباحث	تمارا رعد شاكر، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، 2018
عنوان الدراسة	الدور التنموي للأستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة (2004-2015)
فرضية الدراسة	توفير بيئة عمل ملائمة وسياسات ذات اهداف واقعية محددة ضمن الاطار العام تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة
اهم الاستنتاجات	1) تلك المشاريع تحتاج إلى تمويل مالي ولكنها تعاني من صعوبات في الحصول على القروض من المصارف أكثر من المشاريع الكبيرة بسبب ضعف دور المؤسسات الحكومية. 2) تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحاجتها الى رأس مال قليل في العراق 3) وجود حاضنات او مؤسسات شبيهة بها تساعد على تقديم تمويل للمشاريع او الاستشارات عند القيام بمشروع جديد وحمايتها من الوقوع بالفشل حتى تصبح قادرة على النمو وتطوير ذاتها

ثانياً: الدراسات الاجنبية

الدراسة (1) اسم الباحث	(Gale & calendar: 2006) بحث منشور على الموقع الالكتروني لمكتبة الكونكرس الالكترونية
عنوان الدراسة	New trends in chinais agricultural credit system الاتجاهات الجديدة في نظام القروض الزراعية في الصين
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى بيان تطور نشاط الإقراض الزراعي الممنوح من المؤسسات المالية العاملة في الصين مع التركيز على اهم الاتجاهات الحديثة التي تتبعها الدولة والمصارف لزيادة القروض الزراعية
اهم الاستنتاجات	1) فرض الحكومة الصينية ضوابط على المصارف العاملة لزيادة تدفق القروض إلى صغار الفلاحين والمزارعين والشركات الزراعية فضلا عن انشاء العديد من المصارف لتحقيق تلك الاهداف واهم وصاياها ضرورة وضع ضوابط جديدة للحد من تعثر القروض الزراعية وتوفير السيولة للمؤسسات المالية في القطاع الزراعي ضمن ضوابط وأسس مهنية لما لهذا القطاع من دور كبير في انعاش الاقتصاد الوطني .

الدراسة (2)	(2006 : Jones)
اسم الباحث	بحث منشور على شبكة الانترنيت
عنوان الدراسة	Agricultural lending to the Uganda rura l development bank الاقراض الزراعي لمصرف التنمية الريفية في اوغندا
هدف الدراسة	وتهدف الى بيان الآلية السليمة التي يجب ان تتبعها المؤسسات المالية لتقديم القروض والتسليفات الزراعية إلى الزبائن في أوغندا
اهم الاستنتاجات	1) عدم وجود آلية منتظمة لتوزيع القروض الزراعية بسبب الإرباك الحاصل بفعل التوسع غير المحدود لفروع بنك الإقراض الزراعي الذي ادى إلى خفض القروض الممنوحة مع تفاوت مستوى الإقراض الزراعي بين فروع البنك وحيث وصت الى ضرورة عمل برنامج تدريبي سنوي يشمل جميع الموظفين لبيان السياسات الإقراضية المعمول بها.

الدراسة (3)	(2013: popescu)
اسم الباحث	بحث منشور على شبكة الانترنيت
عنوان الدراسة	Romanian SMEs Financing Options An Empirical Analysis المشاريع الصغيرة والمتوسطة الرومانية خيارات التمويل: تحليل تجريبي
هدف الدراسة	وتركز الدراسة في هذا الجانب على تحليل مدى مساهمة مصادر التمويل الخارجي في القيمة المضافة التي انشاتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الرومانية من سنة (2007-2011)
اهم الاستنتاجات	1) النتائج التي توصلت اليها الدراسة تشير الى وجود علاقة سببية بين بعض أشكال التمويل الخارجي أي (القروض المصرفية، والتأجير، والعولمة، وضمان المنتجات والأموال الأوربية) والقيمة المضافة التي انشاتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المدة المذكورة أعلاه.

الدراسة (4) اسم الباحث	(2015 :zethu prudence)
عنـــــــوان الدراسة	The role of financial access in the success of small and medium enterprises in Swaziland دور النفاذ المالي في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوازيلند
هدف الدراسة	هو تحديد أثر التمويل المالي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سواز يلند واستخدام الائتمان من جانب تلك المشاريع وتقييم التحديات والعقبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان أو التمويل
اهـــــــــم الاستنتاجات	1) أن التمويل المالي له دور في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 32% في سوازيلند.

اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية

ركزت الدراسات السابقة على المصرف الزراعي التعاوني بشكل عام وقروض المبادرة الزراعية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية الاستفادة منها توسيع ادراك الباحثة وفهم متغيرات الدراسة الحالية عن طريق المعلومات السابقة لتلك الدراسات لتوصل الى دراسة جديدة .

اما الدراسة الحالية فقد ركزت على المصرف الزراعي /فرع بابل واهم انشطته التي يمارسها في سبيل تطوير وتوسيع واقامة مشاريع زراعية صغيرة ومتوسطة وتقديم التمويل الممنوح عبر قروض متخصصة لهذه المشاريع البدائية الزراعية او الحيوانية في المحافظة خلال المدة (2005-2020) وتعتبر من اهم اوجه الاختلاف هذه الدراسة عن الدراسات المذكورة سابقاً .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للمصارف المتخصصة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول

ماهية المصارف المتخصصة

المبحث الثاني

ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث

علاقة المصارف المتخصصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الفصل الاول

الإطار النظري والمفاهيمي للمصارف المتخصصة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تعد المصارف المتخصصة من المصارف الحكومية التنموية المهمة التي تخدم قطاعات اقتصادية معينة التي لها دور كبير في الواقع الاقتصادي لبلد ما وسيبين لنا الفصل الاول نظرة عامة عن تلك المصارف من ناحية نشأتها وانواعها واهم الخصائص والوظائف ومصادر تمويلها اضافة لذلك يتطرق نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة مفهومها واهم المعايير المعتمدة في تصنيفها ثم يربط علاقة المتغيريين في المبحث الثالث من الفصل من خلال التمويل الممنوح من المصارف المتخصصة لتلك المشاريع وسيكون تقسيم الفصل كالاتي : يتضمن المبحث الاول ماهية المصارف المتخصصة ، اما المبحث الثاني ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكان المبحث الثالث علاقة المصارف المتخصصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول : ماهية المصارف المتخصصة

اولاً: مفهوم المصارف المتخصصة

يطلق مصطلح (المصارف المتخصصة) على المصارف التي لا تزاول نشاط المصارف التجارية بل تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون الودائع تحت الطلب من اوجه أنشطتها الاساسية. وتتولى هذه المجموعة من المصارف عمليات التمويل والاستثمار طويلة الاجل في كل من المجالات العقارية والزراعية والصناعية وتعتمد في تمويلها غالباً على الدولة بما تخصصه لها من اموال بجانب ما تصدره هذه المصارف من سندات وما تحصل عليه من قروض خارجية طويلة الاجل [1].

وهذه المصارف تختص بمنح الائتمان لنشاط محدد أو نوع محدد من الانشطة الاقتصادية بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره ومن امثلة ذلك (المصارف الزراعية والعقارية والصناعية) [2].

1 - د. محمد مصطفى السنهوري، أدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي للنشر، جامعة الاسكندرية، ط1، 2013، ص25 .

2 - د. السيد عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2010، ص71.

وتعرف بأنها مصارف غاياتها محصورة في استعمال مواردها في عمليات التسليف المتوسط والطويل الاجل وفي التوظيف المباشر، أو في المساهمات في عمليات شراء وبيع السندات المالية لحسابها او لحساب الغير وفي الكفالات المتوسطة وطويلة الاجل مقابل ضمانات كافية والكفالات قصيرة الامد شرط أن تتعلق بعمليات متوسطة وطويلة الامد [1].

وللمصارف المتخصصة مفهوم آخر هي نوع من انواع المؤسسات المصرفية الوسيطة تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة وأنها تتعامل مع فئات معينة ايضاً إذ تمنح القروض والتسهيلات الائتمانية وبشروط ميسرة لأنها قطاعات تشكل اعمدة رئيسية في الاقتصاد الوطني منها قطاع الزراعة، والصناعة، والاسكان، وصغار الحرفيين، والبلديات [2].

كما يقصد بالتخصيص بصفة عامة بأنه العملية التي يتم بموجبها توزيع الاموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن الموائمة بين الاحتياجات من السيولة ويعظم الربحية (العائد) أي تخصيص الاموال على بنود نقدية أي الاستثمارات بالأوراق المالية والقروض والتسليفات والاصول الاخرى [3].

فضلاً عن ما ورد اعلاه تعد المصارف المتخصصة العامل الرئيسي للأنشطة الاقتصادية التي تمثل الهيكل الاقتصادي للدولة وهدف هذه المصارف هو تمويل القطاعات الاقتصادية ولسد احتياجاتها الاساسية، وتعتمد في عملياتها على مواردها الذاتية، أضافة الى القروض التي تحصل عليها من جهات أخرى وبالذات الدولة، والمؤسسات المالية الاخرى ومنها البنك المركزي والمصارف التجارية.

ثانياً: نشأة المصارف المتخصصة

اخذت الكثير من دول العالم المتطورة والتي في طور النمو بنظام المصارف المتخصصة ، وذلك بهدف إيجاد مؤسسات أنمائية تختص بدعم وتشجيع قطاع معين من قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية ، التي تسهم في نمو القطاع الاقتصادي المعني وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ تتفاوت امكانيات ومهام المصارف المتخصصة من بلد الى آخر ، عندما تتجدد القدرات الامكانية لكل بلد والمهام المنوطة بالمصرف المتخصص للقيام بها في المرحلة التنموية حيث

1 - فائق شقير، عاطف الاخرس وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص21.
2 - ميشال الشرتوني، الوجيز في الدراسات المصرفية والتجارية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2010، ص103.
3 - د. فلاح حسن الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، ادارة المصارف (مدخل كمي واستراتيجي معاصر) دار وائل للنشر، عمان- الاردن، ط4، 2008، ص66.

اصبحت تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمد الاسواق المحلية بالكثير من حاجاتها الاساسية من السلع والخدمات المختلفة.

تطورت نشأة وظهور المصارف المتخصصة او ما تسمى بالمصارف التنموية التي تستهدف في نشاطها التمويلي قطاع اقتصادي معين، وقد ظهر دورها نتيجة الحاجة الى تمويل القطاع الصناعي خلال القرن التاسع عشر نتيجة الموجة التي اجتاحت اوربا خلال تلك الفترة الزمنية كونها لم تكتفي بتحقيق منافع مادية فقط بل لعبت دوراً في تحقيق منافع غير ملموسة، منها تطوير مهارات المهندسين، والفنيين، والاداريين، والتقنيات المصرفية المنظمة. وان الحاجة لإعادة الاعمار بعد الحرب العالمية الاولى أعطت زخماً جديداً في تطوير المؤسسات المالية التي في ظل رعاية الحكومات ، أذ شرعت المؤسسات المالية بأخذ دور المجهز المالي طويل الاجل للقطاعات الصناعية الجديدة نسبياً مثل الحديد والصلب وبناء السفن أذ إن كليهما يحتاجان الى تكاليف عالية في اكتساب الخبرة و المخاطرة المالية المتعلقة بالقطاعات الحديثة وبالمقارنة بين المؤسسات المالية في القرن التاسع عشر و القرن العشرين ، ويبدو أنها حققت نجاحاً أكبر في نشر خبراتهم في توفير التمويل طويل الاجل للقطاعات الصناعية الجديدة [1] .

وتنشأ هذه المؤسسات أيضاً في الاقطار النامية خاصة وذلك نتيجة لحاجتها الى مؤسسات متخصصة في منح القروض لقطاعات معينة بهدف تشجيع تنميتها، كالمصرف الزراعي الذي يختص بمنح القروض للمزارعين، والمصرف الصناعي الذي يمنح القروض لأغراض التنمية الصناعية او المصرف التعاوني الذي يختص بمنح القروض للجمعيات التعاونية ومساعدتها في تقديم الخدمات لأعضائها. وتكون هذه المؤسسات عادة مملوكة الى الدولة جزئياً او كلياً، كذلك تنشأ المصارف المتخصصة في القطاع الخاص مع ضمان القروض من قبل الدولة كمؤسسات الإقراض المتخصصة في منح القروض لطلاب الجامعات وذلك لتشجيعهم على اكمال تحصيلهم العلمي ومساعدتهم في تسديد ديون تخرجهم وهذا ما نجده في عدد من الدول المتقدمة الاوربية والامريكية بشكل خاص [2]. وبالرغم من ذلك فأن السبب الرئيس لنشوء المصارف المتخصصة هو تردد المصارف التجارية في تمويل القطاعات وابتعادها عن منح القروض السكنية او الزراعية او الصناعية بسبب ما تحتاجه هذه القطاعات من ائتمان متوسط وطويل الاجل وهذا لا يناسب اهداف المصارف التجارية التي لا ترغب بالتمويل الآجل فهي تبتغي الربح السريع وتقدم في تعاملها بقروض قصيرة الاجل، لذلك تزداد أهمية المصارف المتخصصة لكونها الداعم الاساسي للقطاعات الاقتصادية و للاستثمارات الانتاجية التي تحتاج الى التمويل المتوسط

1 - حيدر حسن عذافه، فعالية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 2018، ص21.

2 - د. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 2004، ص149.

وطويل الاجل[1]، فالهدف من نشوء المصارف المتخصصة هو لأغراض التنمية وتوفير قروض متوسطة وطويلة الاجل للمشاريع التي تعمل في مجال الانتاج الصناعي، الزراعي، العقاري [2].

نستنتج مما سبق أن هناك أسباب إيجابية لنشوء المصارف المتخصصة تعود الى الاتي:

1) دافع الحاجة لحماية صغار المنتجين من المزارعين أو الحرفيين أو صغار الملاك من الوقوع في براثن المرابين أو صغار المقرضين، الذين عملوا على الاضرار بالمقترضين بسبب الحصول على نسبة عالية من دخولهم في صورة فوائد عالية على القروض، لذلك أدى الى نزع الملكية العقارية او الزراعية للمقترضين. ومن هنا ظهر الدافع لدى الحكومات لإنشاء مصارف متخصصة لإقراض المنتجين بشروط وضمانات ميسرة وحمايتهم من الاخطار التي يتعرضون لها عند اللجوء للاقتراض.
2) محدودية قدرة المصارف التجارية للوفاء بالحاجات التمويلية للحرفيين وصغار المهنيين والمزارعين وذلك بسبب المبالغة في الضمانات المطلوبة للقروض وللحفاظ على الاموال المودعة لدى المصرف.
3) تنشأ المصارف المتخصصة في الوقت الحاضر ضمن جهود التنمية الاقتصادية، وان الرغبة في الاسراع بتنمية قطاع معين كالصناعة أو الزراعة أو الإسكان أو غيرها، يستلزم قيام مؤسسات مصرفية متخصصة لتمويل نشاط هذه القطاعات، وكذلك تيسير الائتمان للمشروعات القائمة أو الجديدة وغالباً ما ترصد لهذه المؤسسات مبالغ محددة في الموازنة العامة للدولة سواء مرة واحدة أو على دفعات [3].

ومما يلاحظ بشكل واضح أن المصارف المتخصصة تعاني من جوانب قصور ومحددات عديدة تجعلها عاجزة عن القيام بدورها الهام في توفير التمويل للقطاعات الانتاجية، وهذا العجز مرتبط بما يأتي:

1) محدودية الموارد المالية المتاحة لديها بسبب اعتمادها على الموارد الذاتية، وأساساً رؤوس أموالها تبقى محدودة في الغالب حتى وأن كانت كبيرة.
2) أن ما يؤكد محدودية موارد المصارف المتخصصة هو سعة حاجة القطاعات الاقتصادية الانتاجية الرئيسية للموارد المالية، نظراً لتخلفها وحاجتها الى موارد ضخمة من اجل احداث التطوير اللازم فيها، وبالشكل الذي يقود الى التنوع والتوسع في نشاطاتها.

1 - د. زكريا الدوري، د. يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص74.

2 - Carlo Cottrell، igniting central bank credit to the government b، theory and practice، lMF Dc 1993، p 26.

3 - حيدر حسن عذافه، مصدر سبق ذكره، ص24.

3) طول فترة استخدام موارد المصارف المتخصصة بسبب أن معظمها يرتبط بالأجل المتوسط والطويل، وبالذات في الاستثمار الذي يتم من خلالها، مما يقود الى انخفاض دورة رأس المال، بحيث لا يتكرر استخدامه في التمويل لفترات عديدة، نتيجة طول فترة استخدامه.

4) ارتفاع نسبة القروض المستحقة للمصارف المتخصصة التي لا يتم تسديدها نتيجة ضعف امكانيات المشاريع التي تعمل في القطاعات الانتاجية التي توفر المصارف التمويل لها وتعثر عملها وتعرضها لظروف قد لا تكون مناسبة في حالات معينة، كما هو الحال في الانتاج الزراعي، وهو الامر الذي يؤدي الى تجميد قدر مهم من موارد المصارف هذه، ومن ثم ضعف قدرتها على توفير التمويل للقطاعات الانتاجية نتيجة لذلك [1].

ثالثاً: أنواع المصارف المتخصصة

عرف الجهاز المصرفي أنواع متعددة من المصارف المتخصصة، وكل نوع من هذه الانواع يتحدد بموجب القانون الذي بموجبه تم أنشاء هذا المصرف لذا سيقتصر الحديث على المصارف الزراعية التي تدعم القطاع الزراعي الذي اتسم باللايقين في توقع حجم ونوعية الانتاج وتأثيرها على جانبي التكاليف والايرادات التي تخضع للتغيرات حسب تأثير ظروف الانتاج اللارادية كالظروف المناخية او تلف المحاصيل او تعرضها لآفات زراعية و مستوى العناية والمتابعة واستخدام تكنولوجيا الحديثة والارشاد الزراعي للقائمين عليه فلابد من وجود مصرف متخصص يدعم هذا القطاع بالتمويل الممنوح لمواجهة اي من المخاطر المذكورة

المصارف الزراعية

تأسس المصرف الزراعي التعاوني العراقي بموجب القانون رقم (51) لسنة (1935) وكان يسمى المصرف الزراعي و الصناعي العراقي، وفي عام (1940) شرعت الحكومة قانون رقم (18) الذي نتج عنه فصل المصرف الزراعي عن الصناعي، وفي عام (1959) شرعت الحكومة نظام المصرف الزراعي رقم (13) ولحقته بعض التعديلات لتنظيم عمل المصرف وتحديد واجباته[2]، وهو مصرف أنمائي متخصص يهدف الى تمويل النشاط الزراعي بكافة أنواعه و تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي بفرض التوسع الافقي والعمودي في القطاع الزراعي وتتنوع آجال القروض الممنوحة لهدف تغطية جميع الانواع أو المجالات المخدومة ، فهناك القروض الموسمية والقروض المتوسطة والطويلة

1 - د. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ط1، 2006، ص364.

2- د. خالد احمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ اقتصاد، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، الطبعة العربية، 2013، ص 155.

الاجل . وتسعى معظم المصارف الزراعية الى المساهمة بتكوين الاستثمارات الخاصة بها بهدف تغطية النقص الموجه من المزارعين لبعض القطاعات، وقد نأت المصارف التجارية بنفسها بعيداً عن منح التمويل للقطاع الزراعي وخصوصاً في الدول النامية بسبب المخاطر العالية التي تكتنف هذا القطاع نتيجة بدائية وسائل الانتاج والاعتماد المباشر على مياه الامطار وجهل المزارعين وصعوبة متابعة تسديد القروض الزراعية. ويمكن تلخيص اهداف المصارف الزراعية بالآتي:

1) منح التمويل على اختلاف آجاله للأغراض الزراعية المختلفة.
2) تشجيع إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعي.
3) شراء سندات القرض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الزراعية.
4) توفير المستلزمات الزراعية الضرورية وبأسعار منافسة للمزارعين.
5) تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية.
6) إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وتقديم الخبرة الفنية والادارية اللازمة لإقامة تلك المشاريع [1].

بالإضافة الى ذلك فأن القطاع الزراعي يمتلك خصائص تميزه عن غيره من القطاعات ويرجع هذا التميز بسبب ظروف الانتاج التي تعمل على زيادة حدة المخاطر التي تصاحب الائتمان الزراعي منها تلف المحاصيل الموسمية وشحة المياه وانخفاض اسعار هذه المحاصيل وعدم توفر سوق لتصريف تلك المحاصيل وهذه المشاكل تؤدي الى ارتفاع نسبة المخاطر في القطاع الزراعي وعزوف المصارف التجارية عن تقديم العون المالي للقطاع الزراعي ويمكن حصر هذه المخاطر بالآتي:

أ- الطول النسبي لدورة الانتاج الزراعي مما يتيح للمزارعين مدة زمنية أكبر لأنفاق الاموال المقدمة لهم واستخدامها في مجالات أخرى غير المجالات التي تختص بالقطاع الزراعي.
ب- التأثير السلبي للعوامل المناخية والبيولوجية على المحاصيل الزراعية وأيضاً تأثيرها على حجم الانتاج والتسويق لهذه المحاصيل وهذا الامر يؤدي الى احتمالية عجز المزارعين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية متى تعرضت منتجاتهم لهذه المخاطر.
ت- التقلب الشديد لأسعار السلع الزراعية والعرض الانتاجي غير المنتظم والطلب غير المرن مما يؤدي الى حدوث النقص الشديد في السيولة اللازمة للإنتاج ومن ثم احتمالية عدم السداد.

1 - د. أكرم حداد، د. مشهور هذلول، النقود والبنوك (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، عمان-الاردن، ط2، 2008، ص147.

ث- عدم وجود الحسابات المنتظمة في الحالات الخاصة كالأمور التي ترتبط بالملكية الزراعية ومشاكل هذه الملكية وكذلك الامور المرتبطة بضعف الدراية المطلوبة بكيفية حسابات التكلفة والعائد، فضلا عن أنشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي لجزء كبير من المحاصيل الزراعية [1].

ج- بالإضافة لذلك نجد ان العديد من المصارف الزراعية التي تعمل في المناطق الريفية تمارس القليل من المخاطرة مقارنة بما تفعله المصارف في المناطق الحضرية وذلك بسبب صغر حجم المصارف الزراعية، وقلة قيمة موجوداتها وليس بسبب مواقعها ومن ثم يتم تخطيط ودراسة ما يحتاجه السكان الريفيين والتوسع في عملية الانتاج الزراعي [2].

رابعاً: خصائص ومميزات المصارف المتخصصة

إنّ المصارف المتخصصة تتميز بعدة خصائص تنفرد بها وتميزها عن غيرها من المصارف وذلك من خلال تخصصها النوعي واعتمادها على مواردها الذاتية ومنحها الائتمان طويل الاجل فضلاً عن غيرها من الخصائص وذلك ما يمكن أجماله بالآتي:

1) التخصص النوعي (Qualitative Specialization)

ما يميز المصارف المتخصصة عن غيرها من المصارف هو تخصصها النوعي لأنها أنها تتعامل مع نوع معين من الانشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس سبب تسميتها بالمتخصصة ومن هنا فأن المصرف الذي يعمل في مجال الزراعة يطلق عليه مصرف زراعي... الخ، مما يتطلب أن يكون لدى المصرف أدارات وكوادر فنية متخصصة في نفس النشاط الذي تتخصص فيه وذلك بهدف دراسة جدوى المشروعات المقدمة للمصرف وتقييمها من الناحية الفنية قبل البدء فيها.

2) الاستثمار المباشر (Direct Investment)

تقوم المصارف المتخصصة بأستثمار أموالها بنفسها عن طريق الاستثمار المباشر وذلك من خلال انشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير وانشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير وبالتالي فأنها تكتفي بمنح الائتمان لطالبه.

1 - د. اياد عبد الفتاح النسور، اساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، عمان-الاردن، ط1، 2013، ص170.

2 - Ron Feldman and Jason Schmidt، Financial Modernization، the FHLB and Agricultural Banks، Fed gazette، October, 2000، p4.

3) الاعتماد على الموارد الذاتية (Reliance on Own Resources)

أن المصارف المتخصصة تعتمد على مواردها الذاتية في خلق الائتمان حيث يكون اعتمادها الاساسي على رأسمالها واحتياطاتها ومخصصاتها فضلاً عن بعض الموارد الاخرى كالاقتراض من البنك المركزي والحكومة كذلك الاقتراض من المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الاخرى [1].

4) منح الائتمان طويل الاجل (Granting Long-term Credit)

إذ إن المصارف المتخصصة تتعامل في القروض طويلة الاجل والتي تحتاج اليها المشاريع بهدف التنمية الاقتصادية على عكس المصارف التجارية التي تتعامل في الائتمان قصير ومتوسط الاجل ولا تمنح الائتمان طويل الاجل إلا في أضيق الحدود، وبالتالي فأن هذا يعتبر السبب الرئيس لنشأة وتطور المصارف المتخصصة [2].

5) عدم تلقي الودائع الجارية للأفراد بصفة اساسية

يرتبط نشاط المصارف المتخصصة برأس مالها أي أنها لا تستطيع التوسع في أنشطتها إلا في حدود مواردها المالية، فهي ليست كالمصارف التجارية التي يمكنها استثمار أموال الزبائن، حيث يعد تلقي الودائع الجارية أو تحت الطلب أو الحساب الجاري من الاختصاصات الاصلية المعروفة التي تمارسها المصارف التجارية، لهذا فأن المصارف المتخصصة لا تتعامل في هذه العمليات إلا على سبيل الاستثناء إذا اذنت لها السلطات المختصة.

6) تقديم الخبرة للعملاء

أن المصرف عادة ما يقدم خبراته ومشوراته الفنية لعملائه من أجل دعمهم وارشادهم في عملهم، وهذا ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى ذلك حرصت المصارف المتخصصة على ضم أقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة كبيرة في مجال تخصص المصرف [3].

1- د. خالد عبد الله براك، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر ، 2010، ص 200.

2- د. حربي محمد عريقات، د. سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر، عمان – الاردن، ط2، 2012، ص60.

3 - د. طاهر فاضل، د. ميرال روحي، النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان ،2013، ص219.

خامساً: وظائف المصارف المتخصصة ومصادر واستخدامات الاموال فيها

هنالك عدة وظائف أساسية للمصارف المتخصصة منها:

أ- إنشاء المشاريع والمشاركة في إنشائها: كثيراً ما تقوم المصارف المتخصصة بالاستثمار المباشر عن طريق إنشاء المشاريع الجديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشاريع التي يقيمها الافراد، تلك الوظيفة من الوظائف المصرفية العامة التي لها أتصال وثيق بالتنمية الاقتصادية.

ب- تمويل المشاريع من خلال الاقراض المتوسط وطويل الاجل: وهو اساس عمل ونشوء المصارف المتخصصة [1].

كما وتتعدد مصادر تمويل المصارف المتخصصة وذلك كلاتي:

1) **الاموال الذاتية:** إذ تتألف من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والارباح غير الموزعة .
2) **الودائع:** تجدر الاشارة الى إن الودائع (deposits) تلعب دوراً أقل أهمية من الاموال الذاتية.
3) **الاقتراض:** هناك مصادر متعددة للاقتراض(borrow) مثل الحكومة أو البنك المركزي والمصارف والمؤسسات الدولية.
4) **الهبات والمساعدات:** التي يقدمها القطاع العام وتأتي ايضاً من مصادر خارجية [2].

اضافة لذلك هناك عدة استخدامات للأموال في المصارف المتخصصة: وتستخدم المصارف المتخصصة اموالها بالشكل التالي:

1) موجودات سائلة في شكل ارصدة نقدية واذونات وسندات الحكومة.
2) موجودات متداولة تمثل قروضاً ممنوحة الى القطاع الخاص والعام والبلديات وهي قروض طويلة الاجل.
3) موجودات طويلة الاجل تمثل قروضاً متوسطة وطويلة الاجل واستثمارات في أسهم الشركات.
4) موجودات ثابتة في شكل اراضٍ وعقارات وسيارات واثاث وآلات ومعدات [3].

1- د. حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-العبدلي، ط4، ص.228 – 229
2- د. محمود حسن صوان، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي، دار وائل للنشر، عمان – الاردن، ط2، 2008، ص 51.
3 - د. أكرم حداد، د. مشهور هذلول، النقود والمصارف، مصدر سبق ذكره، ص 172.

سادساً: دور المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية

ادت المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية (economical development) دوراً فاعلاً لدى الكثير من الدول، فأنشأت العديد منها، تطلعاً الى تقديم المزيد من التمويل المتوسط والطويل الاجل بما يخدم احتياجات كل قطاع اقتصادي، بالرغم من إن هذه المصارف لا تسعى الى تعبئة المدخرات وليس لها القدرة على خلق الائتمان كالمصارف التجارية، لكن أهميتها كبيرة في عملية التنمية من خلال ارتباطها المباشر بتمويل القطاعات الاقتصادية وسميت هذه المصارف بمصارف التنمية، إذ تعتمد هذه المصارف عند تقديمها للائتمان ومزاولتها النشاط المصرفي على مواردها أو ما تقترضه من السوق المالية أو من خلال اصدار السندات (bond) للاكتتاب العام، كما يشير البعض الى إن هذه المصارف لعبت دوراً مهماً في تحفيز سوق رأس المال من خلال ما تطرحه من سندات نظراً لما تواجهه من نقص في الموارد المالية لمحدوديتها في قبول الودائع، واصبحت غالباً ما تلجأ الى تقديم الائتمان القصير الاجل وممارسة بعض العمليات المصرفية المتخصصة التي تزاولها المصارف التجارية، بما إن هنالك اختلاف حول قيام المصارف لهذا النشاط لكن وجهة النظر اخذت تدعوا المصارف المتخصصة الى الدخول في ميدان التمويل القصير الاجل وممارسة الاعمال المصرفية التي تزاولها المصارف التجارية، وهذا ما تبنته منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة بهذا الاتجاه واعتبرته من التطورات الهامه المتوقعة لنشاط المصارف المتخصصة خلال الثمانينات من القرن الماضي في غالبية الاقتصادات.

ورغم اهمية هذه المصارف للتمويل الاستثماري طويل الاجل ولكن تخصصها ذلك عرضها باستمرار الى العديد من المشاكل حدت من فعاليتها ودورها في التنمية الاقتصادية في كثير من الدول، ومن هذه المشاكل هو ارتباط مستقبل المصرف بمستقبل النشاط الذي تتخصص فيه، كما إن المصارف فقدت خبرتها عن النشاط الاقتصادي في البلاد بسبب تركز دراستها على الفروع التي تخصصت فيها دون بقية القطاعات الاخرى [1].

سابعاً: علاقة البنك المركزي بالمصارف المتخصصة

يعد قانون البنك المركزي العراقي الذي من خلاله حددت المهام الملقاة على عاتقه ودوره في الاعمال المنوطة به وفي اطار علاقته بالمصارف، ومن خلال قانون البنك المركزي الذي حدد طبيعة

1 - د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، طبعة معدلة، 2011، ص 176.

الاشراف على المصارف التي نصت كلاتي[1]: يكون البنك المركزي العراقي وحده دون غيره له سلطة في اتخاذ الاجراءات اللازمة كافة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها من اجل امتثال جميعها لأحكام هذا القانون المصرفي، وله كذلك سلطة المعاينة خارج مقر المصرف وفروعه التابعة له، وايضاً يكون للبنك المركزي العراقي سلطة مطالبة المصارف والفروع التابعة لها بتقديم المعلومات كافة المتعلقة بشؤون المصرف، لذلك يتم تطبيق قانون البنك المركزي والامتثال لأي لوائح تنظيمية أو معايير أو ارشادات أو توجيهات مقدمة الى المصارف ولا يكون الحق لأي جهة تابعة للحكومة غير البنك المركزي بأن تتخذ قرارات تنظيم عمل المصارف أو تنظيم نشاطات الاقراض المتعلقة بشؤون المصرف .

وتعد المصارف المتخصصة (specialized banks) أحد المكونات الرئيسة لهيكل الجهاز المصرفي العراقي، والمتمثلة بالمصارف الثلاثة (الصناعي، الزراعي، العقاري) من أصل (76) مصرفاً، وعلى رأس هذه المصارف يقف البنك المركزي و يمارس دوره من خلال القوانين والتشريعات والضوابط التي يصدرها كونه مراقباً ومشرفاً على إداء هذه المصارف ومن بين هذه المصارف(المصارف المتخصصة) هي ملزمة بالالتزام أمام البنك المركزي وتنفيذ كافة اللوائح الصادرة عنه والمتضمنة خارطة طريق لتنفيذ أهداف السياسة النقدية في العراق ويمكن القول ان العلاقة بين البنك المركزي والمصارف المتخصصة ملخصة بالاتي:

1) لا يجوز مزاولة العمل المصرفي من دون تصريح صادر من البنك المركزي العراقي كما يسمح قانون البنك المركزي بإقراض المصارف التي تعاني من الازمات المالية في ظل الظروف الاستثنائية لهذه المصارف.
2) من اجل تفعيل الدور الرقابي على عمل المصارف بشكل عام والمتخصصة بشكل خاص، فأن المصارف ملزمة بتقديم المعلومات والبيانات له بناءً على طلب منه عندما يرى البنك المركزي ضرورة لذلك [2].
3) يفتح البنك المركزي حسابات لها ويقبل ودائعها ويحصل أجورها والمتطلبات النقدية الاخرى المتخصصة لها وأنه يعمل بمثابة بنك لها.
4) يقدم لها سلف محددة لمدة لا تزيد على خمس سنوات بضمانات معينة يجب ان تزود البنك المركزي بالمعلومات في مواعيدها المحددة [1].

1 - د. خالد توفيق الشمري، د. طاهر فاضل البياتي، مدخل الى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص .386
2 - حيدر حسين عذافه، مصدر سبق ذكره، ص28.

ثامناً: المصارف المتخصصة ودورها التكميلي للمصارف التجارية

نظراً الى ان المصارف التجارية (commercial banks)لا تتمكن من منح قروض طويلة الاجل تلائم المتطلبات التمويلية لمشروعات التنمية في القطاعات الزراعية والصناعية والاسكان وغيرها، لذا كان من الضروري إيجاد مؤسسات تمويلية متوسطة وطويلة الاجل وبشروط سهلة لتمويل القطاعات المذكورة، وظهور دور المصارف المتخصصة للإسراع بعملية التنمية، فهذه المصارف لا تقبل الودائع أو مزاولة أعمال المصارف التجارية لأنها مؤسسات مالية وسيطة، إلا إنه في واقع الامر زاولت المصارف المتخصصة العديد من اعمال المصارف التجارية[2]، وتنشأ هذه المؤسسات في البلدان النامية نتيجة لحاجتها الى مؤسسات متخصصة في منح القروض لقطاعات معينة بهدف تشجيع تنميتها وتكون هذه المؤسسات ممتلكة من قبل الدولة جزئياً أو كلياً أو تنشأ في القطاع الخاص مع ضمان القروض من قبل الدولة[3].

أما ما يتعلق بالمصارف التجارية فإنها تقوم بتوزيع مواردها على استعمالات مختلفة بطريقة تضمن تحقيق أكبر ربح ممكن، والاحتفاظ بقدر معين من السيولة تتمكن من خلالها مواجهة أي زيادة مفاجئة في السحب على الودائع، وإنها تمتنع عن استعمال مواردها في قروض طويلة الاجل لتلك القطاعات وخاصة القطاع الزراعي الذي يتعرض لمخاطر كالظروف الجوية والآفات الزراعية وتلف المحاصيل وغيرها ، وإن واقع النشاط الاقتصادي يتطلب في بعض جوانبه انشطة تحتاج الى تمويل طويل الاجل قد يمتد أجلها الى ما يزيد على عشر سنوات مثل الاستصلاح الاراضي فضلاً عن الخبرة والمعرفة بطبيعة النشاط الزراعي كل ذلك يتطلب انتشار فروع كثيرة في المناطق الريفية لتغطية هذا النشاط ولهذا بطبيعية الحال يتطلب وجود مصارف متخصصة [4].

1 - د. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص126.
2- د. حسين محمد سمحان، سهيل احمد، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص216.
3- د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، مصدر سبق ذكره، ص149.
4 - حيدر حسن عذافه، مصدر سبق ذكره، ص32.

المبحث الثاني

ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اولاً: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من المحاولات المتعددة لكثير من المنظمات والمؤتمرات والدراسات حول تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، غير أنه لا يزال هنالك اختلاف في مفهوم المشاريع(projects) قائماً بين الدول سواء أكانت النامية أو المتقدمة إلا انها في كل واحدة لها اشكاليات وتساؤلات حول التعريف على ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمعايير المعتمدة من قبلها. وفي الحقيقة ليس هناك مفهوم عام ومحدد أو متفق عليه حول تعريف المشروع الصغير والمتوسط بسبب العوامل الاقتصادية المؤثرة على تعريف تلك المشاريع وهي طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة، مثل (اختلاف مستويات النمو الاقتصادي، وتنوع الانشطة الاقتصادية، واختلاف فروع النشاط الاقتصادي، العوامل التقنية، السياسة العامة).

وهناك عدة معايير معتمدة في تحديد مفهوم المشاريع المستخدمة لتحديد طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة التي تقسم الى معايير كمية ومعايير نوعية، فالمعايير الكمية تمثل (معيار حجم العمالة في المشروع، معيار رأس المال المستثمر، معيار نوعية التكنولوجيا، معيار قيمة المبيعات السنوية) والمعايير النوعية مثل (المعيار القانوني وغيره من المعايير التي تصف تلك المشاريع حسب ملكيتها أو طبيعة الصناعة) [1].

ويقصد بالمشروع بشكل عام أنه مجموعة من النشاطات المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب وايضاً قد سميت بمنظمات الاعمال التي تكون على انواع فهي اما منظمات تهدف الى الربح او منظمات عامة او خاصة او تعاونية او دولية [2].

1 - د. عدنان حسين يونس، د. رائد خضير عبيس، دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2015، ص10.

2 - د. محمد عبد ابو سمرة، إدارة المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، ط1، 2009، ص.38

وهناك تعريف آخر للمشروع فهو نشاط بشري منظم يهدف الى انجاز هدف معين في فترة زمنية محددة وباستخدام موارد متنوعة من العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والمواد الاولية والموارد المالية أو أية بيانات أو معلومات لازمة لعملية الانجاز [1].

ورغم تعدد التعريفات الصادرة عن الباحثين والمختصين والهيئات الدولية المعنية بإدارة المشاريع، إلا إن المشروع في أبسط معانيه يمكن ان يعرف على أنه منظمة مؤقته لتنفيذ مجموعة من الانشطة المطلوبة لتحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة وباستخدام موارد متنوعة [2].

وفي ضوء ما تقدم لاحظ التعريفات الاتية:

- ❖ البنك الدولي يعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعد معياراً مبدئياً، وتعد المشاريع صغيرة أذا كانت توظف اقل من(50) عاملاً، وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات الامريكية وايطاليا وفرنسا تعد المشاريع صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى (500) عامل، أما السويد فلغاية(200) عاملاً، وكندا واستراليا حتى (99) عامل، في حين أنها في الدنمارك توظف لغاية (50) عاملاً [3].
- ❖ المفوضية الاوربية في المجلة الدولية للبحوث المالية والاقتصادية صنفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار اليد العاملة أو الموظفين كلاتي:

أ- المشاريع التي يكون عدد العاملين من (0-9) هي مشاريع متناهية الصغر.

ب- المشاريع التي يكون عدد العاملين من (10-99) مشاريع صغيرة.

ت- المشاريع التي يكون عدد العاملين من (100-499) مشاريع متوسطة.

فهنا قامت المفوضية الاوربية باستخدام معيار واحد بدلاً من تعدد المعايير، وقامت بالتمييز بين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة [4].

- ❖ وعرفت لجنة الامم المتحدة للتنمية والصناعة(يونيدو)المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها شخص واحد هو المالك ويتكفل المسؤولية بأبعادها الطويلة الاجل(الاستراتيجية)وقصيرة

---

1 - د. مؤيد الفضل، تقييم وادارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2009، ص19.

2 - د. موسى أحمد خير الدين، إدارة المشاريع المعاصرة، دار وائل للنشر، الاردن، ط1، 2012، ص26.

3 - د. محمد عبد الله أبو غزلة، إدارة المشاريع الصغيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، 2014، ص 7.

4 - Acquah parole of information communicating technology in the growth and development and medium scale enterprises in Chana، MASTER، Kwame Nkrumah University of Science and Technology، Ghana , 2012، P14.

الاجل (التكتيكية) ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10-49) عاملاً [1]، والمشاريع المتوسطة تشغل ما بين(50-249) عاملاً [2].

- أما في العراق فقد عرفت المشاريع الصغيرة بأنها المنشأة المستقلة في الملكية والادارة وتستحوذ على نصيب محدود في السوق، وهي شركة ذات ارتباط عائلي رئيسها في القمة وهو مالك المشروع بالمشاركة مع الاقرباء والاصدقاء الذين يعملون سوية من اجل نجاحه، والادارة تميل نحو اللارسمية والتوجيهات تكون شفهية في الاغلب دون الحاجة الى توثيق كبير، كما عرفها الجهاز المركزي للأحصاء بأنها منشآت يعمل فيها أقل من (10) مشتغلين وتبلغ قيمة الآلات والمعدات فيها أقل من (100) ألف دينار عراقي [3].

ثانياً: الخطوات السليمة لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن أي مشروع صغير يجب ان يبدأ بخطوات مهمة لا تختلف كثيراً عن خطوات البدء بالمشروع الكبير، وهذه الخطوات كما يأتي:

1) امتلاك الخبرة في المشروع المراد تمويله وأنشاؤه.
2) اختيار المكان المناسب للمشروع ويفضل في المناطق التي يكثر فيها عدد السكان.
3) عمل دراسة جدوى مبسطة تشمل تكاليف التأسيس والتشغيل والتوقعات المالية بالأرباح والخسائر خلال السنة الاولى.
4) المعرفة التامة بتحليل الاسعار ومسك الدفاتر.
5) معرفة الفئة المستهدفة ودراسة السوق بشكل مناسب
6) المعرفة في المحاسبة من خلال تعين محاسب في حال تطور المشروع.
7) المعرفة في السوق وطرق الوصول الى العملاء واستغلال المواسم خلال السنة.
8) تنويع المنتجات حسب أذواق المستهلكين سواء كانت صناعية او تجارية او خدماتية
9) معرفة المنافسين ومنتجاتهم بشكل واضح.
10) الحصول على التمويل وبأقل الاسعار وتحري التمويل الاسلامي قدر الامكان [4].

---

1 - د. ثائر محمود رشيد، استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الى تجربة العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، مجلد 5، عدد10، 2013، ص137.

2- Luetkeuhorst، the support programs of The small and medium Enterprises Branch، UNDIO، working paper، N15, 2005، P9.

3 - د. رابح خوني، د. رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص33.

4 - د. زياد أبو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، الثقافة للنشر والتوزيع، دبي، ط1، 2009، ص78.

ثالثاً: خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية في بعض الدول ومنها كالاتي:

1) **سهولة التأسيس:** يتمثل ذلك في انخفاض رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق المنفعة والفائدة التي تلبي من خلالها الحاجات المحلية في الانشطة المتعددة ضمن المجال الاقتصادي وانخفاض تكاليف التأسيس، فضلاً عن بساطة وسهولة هيكلها الاداري والتنظيمي، وسهولة الاجراءات الادارية [1].

2) **استقلالية الادارة ومرونتها:** تتركز إدارة تلك معظم المشاريع في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من اصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها.

3) **اتاحة فرص العمل:** تساعد هذه المشاريع على توفير فرص عمل لأكبر عدد من العاملين كما تتيح الاحتكاك والتقارب المباشر بين اصحابها والعاملين لديهم وهذا ينعكس إيجابياً على انتاجيتهم بسبب نشوء روح الفريق والاسرة العاملة الواحدة [2].

4) **انخفاض التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء بالمشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة:** حيث تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحاجاتها القليلة لرأس المال، فهذه المشاريع كثيفة العمل وتستخدم طرق إنتاجية بسيطة تتلاءم مع وفرة العمل وندرة رأس المال.

5) **القابلية للأبداع والابتكار:** حيث تعتمد هذه المشاريع احياناً على الابداع والابتكار في منتجاتها لأنها لا تنتج بأحجام كبيرة لهذا تلجأ الى تعويض النقص بأجراء تعديلات على المنتجات والتركيز على الجودة والأخذ بآراء العاملين وتشجيعهم وهذا يخلق مناخاً مساعداً في الابداع والابتكار.

6) **اتساع انتشارها الجغرافي:** فهذه المشاريع تحقق انتشاراً واسعاً داخل الرقعة الجغرافية للبلد على أطراف القرى والمدن الصغيرة عكس المشاريع الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى بسبب حاجتها الى البنية التحتية، وتساهم المشاريع الصغيرة في الحد من الهجرة الداخلية نحو المدن والهروب من الريف فهي تقدم اهم الحلول لتوازن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد [3].

---

[1] - Wolff، J. A. and pett، T. L، Small-firm performance: Modeling the role of the product and process improvements، Jourrrnal of Small Business Management , 2006، P180.

2 - د. ليث عبد الله القهوي، د. بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، مصدر سبق ذكره، ص19-20 .

3 - قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص21.

7) **المشروع الصغير يحمل الطابع الشخصي:** حيث يديره اصحابه بشكل فعال ويعتمد على مصادره الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه [1].

رابعاً: وظائف وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي عدة وظائف مهمة منها ما يأتي:

1) إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساعد على تشكيل بيئة تنافسية.
2) تساعد في خفض البطالة(the unemployment)من خلال خلق فرص جديدة في اماكن العمل.
3) قطاع المشاريع الصغيرة يتفاعل سريعاً مع تسويق المتغيرات وبالتالي يوفر مرونة لازمة للاقتصاد .
4) المشاركة بنشاط البحث والتطوير وتشجيع الافكار التقنية والتجارية الجديدة [2].

من خلال الوظائف التي تقوم بها تلك المشاريع تبرز اهميتها وعلى عدة مستويات كالاتي:

❖ **اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المشروع**

1) اشباع حاجة الفرد صاحب المشروع في أثبات ذاته كشخص مستقل له كيانه الخاص مع ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته إذا ادير المشروع بأسلوب علمي رشيد.
2) توفر فرصة لصاحب المشروع في توظيف قدراته ومهاراته العلمية والعملية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل ان تكون وظيفة.
3) ان المشروعات الصغيرة تشجع الشباب على الاعمال الحرة مما يوفر عليهم الوقت الذي يقضونه في انتظار التوظيف في القطاع الحكومي ويجنب هدر طاقاتهم البشرية

❖ **اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع**

1) انها تتطلب استثمارات رأسمالية منخفضة لكل فرص العمل التي يمكن توافرها.
2) بالنظر الى صغر حجمها فأنها تتركز في القرى والارياف والحد من هجرة السكان الى المدن الكبيرة وهذه وسيلة تشجع وتدعم القطاع الزراعي

1 - جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشاريع الصغيرة، عمان-الاردن، الطبعة العربية، 2004، ص13.
2 - Coper، D.R. and Schlindler، P.S، Business Research Methods, 7th ed. New York Bosten: lrwin MC Graw Hill, 2001، p 12.

❖ **اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الصعيد العالمي**

1) ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير ولها القدرة ايضاً على انتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة وبالتالي زيادة الاحتفاظ بالعملة الاجنبية وتساهم في رفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي للبلد.
2) في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتفشي الفقر في المجتمعات وخاصة مجتمعات الدول النامية يعتبر انشاء المشروع الصغير من الوسائل الناجحة لتوليد الدخل للعاملين فيها.
3) تعد من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة الحكومية وتتراوح معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين (8-30%)بينا تبلغ نسبة البطالة في بلد مثل اليابان الذي يعتمد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (4.7%) فالمشاريع الصغيرة في اليابان تشغل ما يقارب (70%)من اجمالي القوة العاملة، وفي امريكا تصل ما يقارب (84%) من اجمالي القوى العاملة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الامريكية ما قدره (11.2) مليون فرصة عمل خلال المدة(1995-2000) [1].

خامساً: إيجابيات وسلبيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تباينت آراء العديد من الباحثين حول إيجابيات وسلبيات هذا النوع من المشاريع الصغيرة إلا إن هناك إجماعا على الإيجابيات والسلبيات الاتية:

❖ **الإيجابيات:** هناك سهولة في الاجراءات الرسمية المتعلقة بتأسيس المشروع. وكل ما يتطلبه الامر من الراغبين في إقامة أي نوع من انواع هذه المشاريع هو التوجه الى الجهة الحكومية المعنية، وتقديم الوثائق اللازمة ليتم تسجيل المشروع، وإصدار وثائق تأسيسه خلال مدة زمنية لا تتجاوز اليوم الواحد على أبعد تقدير. ويبقى الامر متروكاً على الصعيد الشخصي للشركاء لوضع أي اتفاق بينهم داخل المشروع، ومن إيجابياتها أيضاً أن المالك هو الذي يمتلك الحرية الكاملة في توجيه العمل بالاتجاه الذي يريد ولا سلطة خارجية عليه إلا سلطة القانون، فيبذل قصارى جهده ويكرس وقته كله لإدارة مشروعه بالشكل الصحيح، والحفاظ عليه تجنباً لارتكاب الاخطاء، وتعثر المشروع، والوقوع تحت طائلة المسؤولية.

❖ **السلبيات:** هناك عدداً من السلبيات او العقبات التي تواجهها وأولها هو صعوبة الحصول على التمويل اللازم لإقامة هذا النوع من المشاريع ولهذا يضطر المؤسس الى استخدام ثروته الشخصية أو

1 - د. وسام مجيد علي الفهداوي، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر، عمان-الاردن، ط1، 2021، ص 36.

الاقتراض من المؤسسات المالية قرضاً شخصياً لإقامة المشروع، وهناك سلبية اخرى للمشاريع الصغيرة تتمثل في المسؤولية الكاملة غير المحدودة لبعض اشكال هذه المشاريع في حال تعرض المشروع للخسارة وتراكم الديون سوف تقع على عاتق المالك ويصبح مضطراً لتغطية الديون من ثروته الشخصية العائلية وهذا يعتبر من اهم الاسباب التي تمنع المشروع من التوسع والانتشار، وارتباطاً بقضية المسؤولية فأن مالكي المشاريع الصغيرة يسعون الى تأسيسها ضمن الحد الادنى من الشركاء منعاً لارتكاب أي خطأ او تصرف غير مسؤول من قبل احد المالكين، مما ينجم عنه ملاحقة المالكين في اموالهم وثرواتهم الشخصية [1].

سادساً: المعايير المعتمدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

كما ذكر بدراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأن هناك عدداً من المعايير التي تحدد منها:

1) **المعايير الكمية: وتُعد من أكثر المعايير المعتمد عليها في تعريف المشاريع الصغيرة**

أ. **معيار اليد العاملة**: يمكن تقسيم المشاريع حسب هذه المعايير الى مشاريع متناهية الصغر التي لا يزيد عدد عمالها عن عامل واحد، وخاصة اننا نجدها في جميع المجالات الاقتصادية مثل الانشطة الحرفية والتجارية والتقليدية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة تضم من (10-100) عاملاً ويعتبر من أهم المعايير والاكثر شيوعاً [2].

ب. **معيار حجم القرض**: أي الاعتماد على حجم القروض الائتمانية، وقد ذكر أنه في سنة 2010 أعتمد حوالي (15) بلداً على معيار حجم القرض لتعريف تلك المشاريع، إذ تعتمد على مدى توفر بيانات القروض والسياسة التي تتبعها المؤسسات المالية بإعطاء القروض [3].

ج. **معيار رأس المال**: يعتبر كل من معيار رأس المال (Capita lstandard)ومعيار العمالة (Labor standard)المعايير المحددة للطاقة الانتاجية للمؤسسة لذا فالاعتماد على أي منهما منفرداً يؤدي الى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فقد نجد ان عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولكن لا يعني ذلك ان حجمها صغير إذ من المحتمل ان يكون رأس مالها كبير نسبياً وبالتالي يصنف المشروع حسب معيار رأس المال على أنه كبير في حين أنه مصنف كصغير او متوسط وفقاً لمعيار العمالة وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين عدد العاملين وحجم

1- د. مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2010، ص94.

2 - د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2008، ص23.

3 - Oyo Pain and Natalia Malenkov and Valentina Saltine، Small and Medium Enterprises Across – country Analysis a new data ،set: World bank policy Research working peeper: N5538 , 2011، p8.

رأس المال المستثمر[1] ، إذ يعد من المعايير الكمية المهمة في تحديد وتصنيف المشاريع الصغيرة عن المشاريع الكبيرة فهو معيارٌ اساسيٌ في العديد من البلدان للتميز بين المشاريع .

2) **المعايير النوعية: على الرغم من الاستخدام الكبير للمعايير إلا ان هناك من الباحثين يركز على المعايير النوعية مثل:**

أ- **الملكية أو العائدي:** إذ تُعد ملكية المشاريع الصغيرة في اغلبها الى القطاع الخاص وتشكل نسبة كبيرة منها مشاريع فردية او عائلية، وان المالك يلعب دوراً كبيراً على جميع المستويات.

ب- **المهام أو المسؤولية**: نجد في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ان صاحب المشروع يؤدي عدة وظائف في الوقت نفسه (الانتاج-التمويل-التسويق) لكن المشاريع الكبيرة يتوزع اداء هذه الوظائف على عدة اشخاص.

ج- **المعيار التكنولوجي**: إذ يعتمد هذا المعيار في تعريف المشاريع الصغيرة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الانتاجية، فبعض الصناعات تحتاج الى وحدات كبيرة من العمل ووحدات صغيرة من رأس المال كما في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين صناعات اخرى تحتاج الى وحدات قليلة من العمل وكبيرة من رأس المال كما في الصناعات الثقيلة، وبالتالي فأن المشاريع الصغيرة تستخدم تكنولوجيا متواضعة وفقاً لرأس المال المستثمر [2].

د- **الروح الريادية:** فأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هم رواد في الميدان الذي ينشطون فيه، والاكثر استعداداً لمواجهة الاخطار المالية والمسؤولية الشخصية [3].

سابعاً: المشاكل والمعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يتعرض هذا النوع من المشاريع للعديد من المشاكل وتواجه الكثير من المعوقات والتحديات التي ينبغي اكتشافها ومعالجتها قبل تعقدها وتطورها مما يؤدي الى وصول هذا النوع من المشاريع الى المرحلة الاخيرة من عمرها التشغيلي وتدخل في مرحلة التدهور والانسحاب من الاسواق [4]، وهذه

1 - توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2002، ص18.

2- د. عدنان حسين يونس، د. رائد خضير عبيس، دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص15.

3 - Raymond، L.، & Bergeron، F، Enabling the business strategy of SMEs through e-business capabilities: A strategic alignment perspective. Industrial Management & Data System, 108(5),557-595, 2008, p(109-110)

4 - Robbins Stephen، Business Toddy. The new world of Business, Harcourt College publishers, USA. 2001, p39.

المشاكل والمعوقات تختلف في طبيعتها ما بين مشروع وآخر مع أمكانية تشابهها أحياناً [1] ومن هذه المشكلات هي:

1) **سوء الادارة ونقص الخبرة في تنظيم المشاريع الصغيرة وادارتها**: سيؤدي في بعض الاحيان الى فشلها، واحياناً صاحب المشروع لا يمتلك الخبرة الكافية لأدارته وتشغيله بشكل اقتصادي ويحقق أقصى معدلات الربح وبأقل تكلفه، لذا يجب ايجاد سياسات تدريبية لتطوير الكفاءات الادارية لأن بعض القرارات تتخذ بناءً على التقدير الشخصي ولا يتم الاعتماد على الاحصاءات الرسمية وهذه من أكبر المشاكل التي يتعرض لها المشروع ثم تؤدي الى فشله.
2) **صعوبة اختيار موقع العمل**: تعتبر مشكلة بالنسبة للمشاريع الصغيرة ويفضل ان يكون موقع العمل في مركز المدينة لقربها من البنوك والاسواق والمستهلكين وتوافر وسائل النقل والاتصالات وهذا يحتاج الى مبالغ كبيرة تتجاوز بعض الاحيان حجم رأس مال المشروع، لهذا تضطر المشاريع الى دفع المبالغ لتتمكن من الحصول على الموقع الذي يثبت كيانها واستقرارها ومشاركتها في السوق لضمان نجاح المشروع.
3) **محدودية مصادر التمويل:** ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمتلكها فرد او اسرة أي عدد محدود من الاشخاص، وليس فقط ان يحتاج المشروع الى رأس المال لمرحلة التأسيس وانما يحتاج اليه اثناء مرحلة التشغيل والنمو، وقلة الموارد المالية ستؤدي الى عدم القدرة على الاستمرار في المشروع والوفاء بالديون والالتزامات المالية [2].
4) **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب (taxes) أحد أهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء العالم، حيث تظهر المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشاريع من حيث ارتفاع الضرائب وايضاً مشكلة للضرائب لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل الجهاز الضريبي.
5) **المنافسة**: تعتبر من المشاكل الجوهرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشاريع الكبيرة [3].
6) **مشكلات تسويقية:** تعد من اهم الصعوبات التي تواجه تلك المشاريع وتختلف هذه الصعوبات بأختلاف نوع المشروع وطبيعة النشاط الذي تمارسه ومن هذه الصعوبات هي انخفاض الامكانيات المالية يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية بسبب عدم قدرتها على توفير معلومات عن

1 - د. سميح مسعود، قضايا اقتصادية عربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2009، ص284.
2 - د. مروه احمد، د. نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر-القاهرة، ط3، 2014، ص102-104.
3 - د. ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، مصدر سبق ذكره، ص34-35.

حاجات ورغبات السوق المحلي والخارجي واذواق المستهلكين بالإضافة الى ظهور مشكلة ارتفاع تكاليف النقل والمنتجات وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، واتجاه المستهلك المحلي لتفضيل منتجات أجنبية وعلامات مشهورة مماثلة بدافع التقليد والمحاكاة أو لاعتياده على استخدام السلع الاجنبية وهذا يحد من حجم الطلب على منتجات محلية .

7) **المشكلات الادارية:** تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من العوائق الادارية والاجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب توفير العديد من الوثائق والتراخيص مثل عدم اتباع الاساليب العلمية الحديثة في الادارة وان نمط المدير السائد في ادارة هذه المشاريع الذي يجمع عدداً من وظائف الادارة والتسويق والتمويل وغيرها فضلاً عن عدم وجود تخصص وظيفي بالمعنى لمعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد والمالية والتسويق أي عدم وجود تنظيم أداري واضح المعالم لسير العمل في اقسام ادارة المشاريع [1].

كما يمكن القول ان هذه المشاكل والاخطار عندما تتعرض لها المشاريع الكبيرة لا تؤدي الى تدهورها أو فشلها نظراً لما تتميز به من الامكانيات وتكنولوجيا متطورة بينما هذه المشاكل تكون قاتلة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب امكانياتها المحدودة وضعف مواردها المالية [2].

أما معوقات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقف امام هذه المشاريع وتحد من سعتها وهذه العوائق وصنفت الى مجموعتين رئيسيتين هما

المجموعة الاولى- معوقات البيئة الداخلية التي تتمثل

- ضعف الكفاءات والمهارات الادارية والفنية لدى إدارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم الاهتمام بالجوانب الخاصة بالتدريب والتأهيل البشري.
- تدني مستوى انتاجية العمل في المشاريع الصغيرة نتيجة لغياب التخطيط العلمي وعدم متابعة جودة الانتاج وتصحيح الخلل والانحراف في الوقت المناسب.
- عدم الالتزام الكافي من قبل إدارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالأصول والقواعد المحاسبية واعداد الموازنات التقديرية.

1 - د. علي خضر، د. سامر حسين المصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط3، 2014، ص161-157.

2 - Batman Thomas. S & Seniti Scott .A, Manna gerent: competing in the New Era. Fifth Ed, McGraw – U.S.A, 2002, p 235.

المجموعة الثانية- معوقات البيئة الخارجية تتمثل بالجوانب الآتية

- ❖ عدم وجود قانون موحد للمشاريع يضع تعريفاً محدداً لها.
- ❖ ضعف البنية التحتية وقصور قطاع الخدمات في مجالات النقل والكهرباء والمياه والتخزين وعدم مراعاة التوزيع الجغرافي لانتشارها حيث تتركز في المحافظات الرئيسية على حساب المناطق المتطرفة التي تحرم من فرص الاستثمار وتحقيق المنافع [1].
- ❖ عدم توفر الشركات الخدمية المتخصصة في مجالات دعم هذه المشاريع مثل شركات لتسويق هذه المشاريع، شركات تنظيم واقامة المعارض المحلية والدولية، شركات ضمان مخاطر الائتمان، شركات الخدمات الصناعية [2].

ثامناً: أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها

هناك عدة انواع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب تصنيفاتها منها

1) تصنف حسب طبيعة الملكية:

أ- المشاريع الصغيرة الخاصة: إذ يمتلك هؤلاء سلطة اتخاذ القرار وتتعرض للاستغلال من المالكين دون مراعاة العاملين الآخرين لتحقيق أكبر ربح ممكن من هذه المشاريع.

ب- المشاريع الصغيرة العامة: تعود ملكيتها للدولة إذ تقوم بأنشائها بهدف تقوية ودعم القطاعات الاستراتيجية للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

ج- المشاريع الصغيرة المختلطة: تشترك كل من الدولة والقطاع الخاص وتعود ملكيتها للدولة والقطاع الخاص معاً.

2) تصنف المشاريع الصغيرة حسب درجة النمو:

أ- المشاريع الصغيرة ذات التقنية العالية الواعدة للنمو: هي المشاريع التي تبدأ نشاطها في مسار النمو باستمرار، إذ تبدأ صغيرة ثم تصبح في مصاف الكبار خلال مدد قياسية كصناعة الاجهزة الالكترونية.

ب- المشاريع الصغيرة التقليدية: تلك المشاريع التي لا تستثمر في التقنيات العالية أي تعتمد على عنصر العمل أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا، وهذا النوع لا يكبر وإن حققت نتائج كبيرة وهدف مالكها ليس النمو وانما تحقيق الارباح ومملوكة من قبل عدد من الاشخاص يشرفون على انشطتها وتكون قرارتهم عفوية وغير منتظمة.

1- د. علي خضر، د. بيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص121.

2 - د. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، ط8، 2010، ص23.

3) تصنيف المشاريع من حيث الهدف الذي أسست من اجله:

أ- مشاريع صغيرة تهدف الى الربح تكون مملوكة من قبل القطاع الخاص.

ب- مشاريع صغيرة تهدف الى توفير فرص العمل لجميع فئات المجتمع من حرفيين وعمال مهرة وغير مهرة وتنشئها البلدان ذات الكثافة السكانية وارتفاع نسبة البطالة.

ج- مشاريع صغيرة تهدف الى رفع المستوى الخدمي بسبب صغر حجمها وتستطيع الانتشار الواسع في جميع المناطق [1] .

تاسعاً: مقومات نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاسباب المؤدية الى فشلها

ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر نظم انتاجية مفتوحة يتأثر نجاحها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وهناك بعض العوامل تلعب دوراً اساسياً في استمرار ونجاح هذه المشاريع تتناسب تناسباً طردياً مع امتلاك صاحبها المواهب الاساسية للإدارة الحديثة بحيث تشمل:

- القدرة على جذب العمالة الماهرة والمحافظة عليها تجهيز واعداد المشروع كما هو مخطط له.
- مهارة صاحب المشروع في معرفة السوق والزبائن وقراءة احتياجاتهم.
- الرقابة على الاموال والعاملين والمعدات.
- مدى استعداد صاحب المشروع قبول نصيحة المتخصصين والعاملين معه.
- استخدام الاساليب والطرق الحديثة في تنظيم وإدارة المشروع.

وينبغي ايضاً تعزيز الجهود المقدمة الى دعم المشاريع وتحسن القدرة على التمويل الخارجي وخلق بيئة عمل جيدة، وتعلم نظام إدارة المشاريع الحديثة، كذلك ينبغي التركيز على الفهم الكامل لنظرية المعرفة المالية الحديثة واقامة النظام المالي للمشاريع، ونقل مفهوم الادارة من إطار السعي الى المصلحة الحالية بغية زيادة الاهتمام بمتابعة المصالح المستقبلية والى زيادة الاهتمام بإدارة رأس المال وإدارة القيمة [2].

أما الاسباب التي تؤدي الى فشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- الظروف الاقتصادية (economic conditions)غير المستقرة والتي ترتبط بوجود البطالة وارتفاع سعر الفائدة على الاقتراض، او انخفاض دخل الفرد في المجتمع مما يؤدي الى انخفاض المبيعات والارباح، علماً بأن الظروف الاقتصادية ترتبط بالوضع السياسي السائد في كثير من الاحيان.
- التمويل: (financing) مثل ارتفاع سعر الفائدة على الاموال المقترضة او عدم كفاية رأس المال.

---

1 - د. عدنان حسين يونس، د. رائد خضير عبيس، دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص18.

2 - Kent's، Management advisory services and the financial performance of clients، International Small Business Journal , 1994، p47.

- ❖ نقص الخبرات: تفشل الكثير من المشاريع الصغيرة بسبب عدم توفر الخبرات الفنية اللازمة في مجال العمل وبالتالي ضعف القدرة على ادارة المشروع.
- ❖ سوء التخطيط الاستراتيجي للمشروع، والكوارث والاهمال والاحتيال من الاخرين [1].

عاشراً: الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

ان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني من خلال عدة مجالات وهي تحقق المشاريع الصغيرة والمتوسطة مناخاً جيداً للإبداع والابتكار والتطوير، ويقال ان ربع براءات الاختراع التي سجلت في الدول المتقدمة صناعياً كانت قد سجلت من قبل المشاريع الصغيرة، كما تساعد في القضاء على التضخم عن طريق الاستثمارات والتشغيل الاقتصادي للأموال غير المنتجة، اضافة لذلك فهي تساعد على زيادة فرص العمل وتحسين طرق استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بذلك تساهم في الحد من انشار الفقر لأنها تتوزع على شريحة كبيرة في المجتمع، كما تعتبر نواة للمشاريع الكبيرة عندما تكون لها القدرة على خدمة قطاعات في المجتمع قد لا تتمكن المشاريع الكبيرة القيام بها مثل خدمة مناطق الريف والبدو والمناطق الصحراوية والحد من الهجرة من الريف الى المدينة، كما وتقدم تلك المشاريع القاعدة اللازمة لإيجاد افضل الحلول الهامة لمشكلة البطالة التي تجتاح الكثير من الشباب لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية[2]، كذلك تساهم هذه المشاريع بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم وتنمية الصادرات حيث تزادا كمية المنتجات المصدرة بسبب مشاركتها في عملية التصدير مما يؤدي الى زيادة التدفقات النقدية ويوكد على ذلك تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصاداتها مستندة على هذا النوع من المشاريع مما أدى الى تقليل الاستيراد من الخارج وبالتالي دعم ميزان المدفوعات[3].

الحادي عشر: فوائد ملكية المشاريع الصغيرة والمخاطر التي تواجهها

ان المشاريع الصغيرة توفر عدة فوائد ومزايا لمالك المشروع الصغير وغالباً ما تكون مجموعة المزايا ذات علاقة بحجم هذه المشاريع وفي شكل ملكيتها ومن هذه المزايا كما يأتي:

1) سهولة توقع الارباح عندما يتمكن الرياديون من دراسة وتحليل وتحديد حجم المبيعات المتوقعة في ضوء الخبرة السابقة وبالتالي القدرة على تحديد حجم الارباح المتوقعة خلال الفترة القادمة.
2) تتصف هذه المشاريع بوجود خطوط مباشرة للاتصال بين المالكين والعاملين حيث تتضمن التوجيه السريع والمباشر وضمان الرقابة الفعالة فضلاً على القدرة الفائقة في معالجة الاختناقات او العقبات والمشاكل بسرعة تامة.

---

1 - محمد عبد الله أبو غزلة، إدارة المشاريع الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص25.

2 - د. مروة احمد، د. نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مصدر سبق ذكره، ص91.

3 - Report about the development in the Middle East & North Africa، the international bank for reconstruction and development، the word bank , 2003، p 11-12.

3) يتمكن اصحاب المشروع من تحقيق بيئة عمل جيدة وإمكانية تحقيق الرضا على العمل والقناعة على العاملين من خلال الاتصال المباشر بينهم ومعرفة احتياجاتهم واتجاهاتهم الفعلية.
4) مركزية اتخاذ القرارات التي تتخذ من قبل المالك او مدير المشروع حيث تحقق السرعة وتجاوز الروتين مما ينعكس إيجابياً على استثمار الفرص وحل المشكلات بشكل سريع [1].

وبالرغم من فائدة تملك المشروع الصغير ولكن عند اتخاذ قرار بأنشائه هي عملية تنطوي على المخاطرة، لأنها مغامرة يكتنفها الكثير من عدم التأكد واليقين فلو تمعنا قليلاً في امر اصحاب الافكار لاكتشافنا قلقاً يراودهم بما يتوقعونه من احداث ومفاجآت ويمتد القلق بعد ان تصبح الفكرة مشروعاً قائماَ، ويمكن تصنيف المخاطر او المخاوف التي يتعرض لها اصحاب المشاريع الصغيرة الى نوعين اساسين

اولاً: مخاطر يمكن توقعها: وهي مخاطر يمكن التخطيط لها والتنبؤ بها مستقبلاً مثل

- ❖ مخاطر كلفة المشروع وكلفة الاشهار والتسجيل.
- ❖ مخاطر كلفة المعدات والاثاث وكلفة الاجهزة.
- ❖ مخاطر اجور ورواتب الموظفين والمصاريف والرسوم والضرائب المتوقعة.
- ❖ مخاطر تكاليف المواد الاولية واية تكاليف اخرى تتطلبها اعمال الترويج والاعلان.

ثانياً: مخاطر يصعب توقعها مثل

- ❖ مخاطر المنافسة وما ينجم عنها والمخاطر المالية والنقدية عموماً.
- ❖ مخاطر التغير والتطور في احتياجات الافراد.
- ❖ مخاطر التغيرات السياسية والقانونية.
- ❖ مخاطر التطورات التكنولوجية والاكتشافات الجديدة [2].

1 - د. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2006، ص25.
2 - د. مزهر شعبان العاني، د. شوقي ناجي جواد وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة (منظور ريادي تكنلوجي)، مصدر سبق ذكره، ص160.

المبحث الثالث

علاقة المصارف المتخصصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

اولاً: مفهوم التمويل وأهميته للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

يقصد بالتمويل: هو عملية مالية تختص بكل ما يحدث للمشاريع من عمليات مهمة والتي تتصل مباشرة بالنقدية، كما يعرف بأنه الاجراءات التي تختص بالحصول على الاموال وإدارتها واستخدامها [1].

ويعرف التمويل (financing) على انه توفير الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة اليها إذ انه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وان يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، لأن الهدف منه تطوير المشاريع العامة والخاصة وفي الوقت المناسب [2].

كذلك يعرف تمويل المشاريع الصغيرة بأنه تقديم الخدمات المالية الى الاشخاص ذوي الدخل المنخفض او معدومي الدخل ويهدف هذا التمويل الى تحسين المستوى المعيشي لأصحاب هذه القروض وعوائلهم أو المحافظة على بعض النشاطات الاقتصادية التي تدر عليهم دخل مستمر[3]، كما يعرف التمويل بأنه الطريقة التي من خلالها تقدم الاموال الضرورية لإنشاء مشروع معين سواء أكان عاماً او خاصاً لغرض التنمية ليؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي في المجتمع او هو العلاقة التي تجمع المؤسسة بمالكي الاموال مساهمين كانوا او دائنين بهدف مواجهة التفاوتات التي تحدث في تدفقات المداخيل والمصاريف الناتجة عن عمليات الاستثمار او الاستغلال[4]

وهناك أهمية كبيرة للتمويل حيث ان لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها و يعمل على تحقيقها من اجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، التي تدفع باتجاه تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية على ارض الواقع، ومحققة آثاراً في النمو ومستويات الرفاهية للأفراد ويتطلب وضع سياسة تنموية لها فالمشاريع مهما تنوعت تحتاج الى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها،

1 - د. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، دار الوراق للنشر، عمان-الاردن، ط1، 2009، ص35.

2 - د. احمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل في تمويل الاستثمار، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، ط1، 2014، ص21.

3 - Torre M. and Vento Microfinance، Palgrave Macmillan، London , 2006، p2.

4 - Gerard Chateau، Finance dent reprise، edition management society، Paris, 1997، p17.

حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الذي يجري في عروق المشروع، ونستطيع القول ان التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق

1) توفير رؤوس الاموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:
   أ- توفير فرص عمل جديدة تقضي على البطالة بإقامة المشاريع وتوسعها.
   ب- تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.
   ج- معالجة الاختلالات السنوية.
   د- تغطية الناتج المحلي ونمو القيمة المضافة.
2) العمل على تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين وضعية المعيشة لهم [1].

ثانياً: انواع التمويل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

1) من ناحية المدة الزمنية وينقسم الى:

أ- تمويل قصير الاجل: تلك الاموال التي يحصل عليها المشروع من الغير ويلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على السنة الواحدة وتكون موجهة لنشاط الاستغلال مثل المبالغ النقدية التي تتخصص لدفع اجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور والاسمدة لإتمام العملية الانتاجية.

ب- تمويل متوسط الاجل: وينشأ هذا التمويل عن العمليات التي يتطلب استعمال الاموال لفترة تتراوح بين (2-5) سنوات.

ج- تمويل طويل الاجل: وينشأ من الطلب على الاموال اللازمة لإجراء الاعمال ذات صيغة الاستثمار مثل اصلاح الاراضي أو بناء منشآت صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي الى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة ويتراوح بين(1-7) سنوات [2].

2) من ناحية المصدر ويقسم الى:

أ- تمويل داخلي: يعني قدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية وسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية من اموالها الذاتية ويشمل الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وبيع الاصول الثابتة.

1 - د. سالم محمد عبود، د. احمد محمد فهمي سعيد، الاستثمار وادواته في الاسواق المالية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، ط1، 2014، ص11.

2 - د. احمد بوراس، تمويل المنشآت الصناعية، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص44.

ب- تمويل خارجي: يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في المنشأة بالاعتماد على الاموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وهذه العملية تحتاج الى وقت اطول من التمويل الداخلي وذلك من اجل دراسة شروط التكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك [1].

3) **من ناحية الغرض الذي يستخدم من أجله ويقسم الى:**

أ- تمويل الاستغلال: هي الاموال التي تؤخذ لمواجهة معاملات قصيرة الأجل التي تتعلق بتنشيط الدورة الانتاجية في المؤسسة [2].

ب- تمويل الاستثمار: وهي اموال مخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يتبعها من العمليات التي تؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

ثالثاً: مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ان جميع المشاريع سواء كانت صغيرة أو كبيرة تحتاج الى تمويل في مرحلة تأسيسها وهنالك نوعين من المصادر

1) **التمويل الداخلي(الذاتي):** يعد من اهم الموارد الداخلية للمؤسسة، فهو مكمل أساسي وضروري لكل عمليات الاقتراض، فقد يجنب المؤسسة عملية استدانة المبالغ من خارج المؤسسة بطريقة الاستخدام الفعال للموارد الداخلية لها مثل:

أ- **المدخرات الشخصية:** تعد من أهم مصادر الحصول على الاموال اللازمة للمشروع وتمول احتياجاتها بنفسها، حيث يعتمد صاحبها على مدخراته الشخصية قبل ان يلجأ الى التمويل الخارجي لأنه لا يريد المخاطرة بأموال الغير في المرحلة الاولى من حياة المشروع أو لعدم رغبته بمشاركة الغير في امتلاك اصول المؤسسة وادارة العمل[3].

ب- **الارباح المحتجزة:** (profits detained) تعد الارباح من اهم وسائل التمويل وضرورية وللمؤسسات إذ تقوم الشركة بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بوساطة الارباح المحققة، فالأرباح التي تحققها الشركة يمكن الاحتفاظ بها أو توزيعها بين المساهمين او الاحتفاظ بجزء منها [4].

---

1 - محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2008، ص.24

2 - يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية-مصر، ط1، 2012، ص211.

3 - رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مصدر سبق ذكره، ص99 - 153.

4- فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الاعمال المصغرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص197.

ج- **المخزون السلعي:** (Commodity inventory) يمكن توفير مبالغ كبيرة من الاموال عن طريق بيع الفائض من المخزون السلعي الذي يزيد عن احتياجات المشروع.

د- **الحسابات المدينة:** (City accounts) قد يكون من الممكن توفير مبالغ كبيرة عن طريق قيام بحملة تحصيل ديونها المستحقة وغير المدفوعة.

ه- **الموجودات الثابتة:** (fixed assets)عن طريق بيع الفائض منها عن حاجة المشروع، مثل قطعة ارض أو معدات غير مستخدمة، كما يمكن توفير بعض الاموال عن طريق تقليص النفقات.

2) **مصادر التمويل الخارجي:** هناك أنواع كثيرة من مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ اليها إدارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عندما تعجز مدخراتها الشخصية عن التمويل وكالاتي:

أ- **الاقتراض من الاهل والاصدقاء:** عندما يعجز الافراد عن استخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم في بداية الاستثمار يلجؤون الى الاقتراض من الاقارب والاصدقاء وسد عجزهم المالي إلا ان هذا يعتبر ممارسة غير صحيحة بسبب الخلط بين العلاقات العائلية والعمل والتدخل بشؤون العمل بحجة النصائح لحماية مصالحهم المالية بالعمل مما يؤثر على إداء المؤسسة [1].

ب- **المصارف التجارية:** من مهام المصارف التجارية تقديم القروض قصيرة الاجل بصورة عامة ومتوسطة الاجل نوعاً ما، لذلك تواجه المشاريع صعوبات في الحصول على التمويل من المصارف التجارية لأنها تحتاج الى تمويل طويل الاجل الذي لا تفضله المصارف التجارية تخوفاً من عدم قدرة المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي تتطلبها تلك المصارف.

ج- **مؤسسات الاقراض المتخصصة:** أنشأت هذه المؤسسات في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الاجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تقدم التسهيلات الائتمانية طويلة الاجل لمختلف القطاعات الاقتصادية وفقاً لشروط واساليب محددة ومتبعة في تلك المصارف واتاحة المجال امام مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها في الاقتصاد الوطني [2].

1 - د. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط4، 2014، ص68.
2 - د. ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، مصدر سبق ذكره، ص36-37.

رابعاً: طبيعة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يتم تمويل المشاريع حسب اجراءات الصرف المتبعة في كل مؤسسة تمويلية وعلى نحو الاتي:

1) تمويل نقدي: يقدم القرض نقداً للمنتفع.
2) تمويل عيني: يقدم القرض على شكل أصول ثابتة.
3) نقدي وعيني: يقدم جزء من قيمة القرض على شكل اصول ثابتة، كما ويصرف جزء منه نقداً لتمويل ما يعرف برأس المال العامل للمشروع.

فضلاً عن ذلك تتبع غالبية المؤسسات سواء كانت حكومية او منظمات غير حكومية طريقة الصرف العيني وذلك لضمان استخدام قيمة القرض في المشروع الذي تمت الموافقة عليه ، وفي هذه الحالة لا يلجأ المنتفع الى ان يستخدم قيمة القرض لأغراض اخرى، لأن هذه المشاريع أسست من اجل قضايا الفقر والبطالة لذلك فأن معيار عمل المنتفع في المشروع يعد مؤشراً على مدى الانتفاع من هذه المشاريع و مؤشراً على مدى نجاحها وتحقيق اهدافها[1] .

أما نوعية المحفظة الاقراضية (loan portfolio) التي تديرها مؤسسة تمويل المشاريع الصغيرة تعني طبيعة انواع القروض المقدمة للفقراء سواء كانت صناعية او تجارية او زراعية او خدماتية ومقدار المخاطرة (Risk) في كل نوع ومعدل ارصدة القروض والمبالغ المقرضة كل هذه الامور تعبر عن مدى جودة المحفظة ومؤشر التحصيل والسداد المرتفع حيث يعبر عن مدى احتراف المؤسسة في إدارة المحفظة، والمحافظة على خدمة اكبر قدر ممكن من العملاء المستهدفين في مناطق العمل[2].

خامساً: آليات تمويل المصارف المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

إنّ جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مختلف مستوياتها سواء الجديدة منها او القائمة تكون بحاجة الى التمويل المناسب والمهارات الادارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولين، واصبح تطور المشاريع الصغيرة مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وتطور التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية وخصوصاً للفئات والمجتمعات الفقيرة الاقل حظاً، لهذا فهي بحاجة الى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه واثناء تطويره وتنميته وتحديثه وفي مجالات البحث والتدريب والمتابعة

1 - علي فريد عبد الكريم، مبادرات القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة "تجارب دول مختارة مع أشاره الى العراق"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012، ص28.
2 - زياد ابو فحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص95.

إضافة الى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي أو ظرف طارئ، فتعددت مصادر التمويل بدءاً من التمويل الداخلي الذاتي للمؤسسة وبعد عجزه او قصوره عن تلبية حاجة المشروع فتم اللجوء الى التمويل الخارجي الحكومي مثل المؤسسات المالية او المصارف التجارية او المصارف المتخصصة، فالمصارف التجارية أخذت بالتمويل قصير الاجل او متوسط الاجل احياناً لهذه المشاريع لكن المصارف التجارية غايتها الربح ورفع سعر الفائدة على القروض المقدمة الى تلك المشاريع التي تعتبر بدائية ولا تستطيع دفع سعر فائدة مرتفع او رهن ضمانات بصورة كافية وهذا من اهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية ، فضلاً عن عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة من قبل البنوك التجارية سواء في سعر الفائدة (Interest rate) او في فترات السداد وضعف خبرتها في مجال إدارة الاعمال وعدم درايتها بأساليب التسويق وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت مما يجعل رأس المال الظاهر في الميزانية ضئيلاً تحسباً للوضع الضريبي، لذلك فتتحيز المصارف التجارية لصالح المشروعات الكبيرة لوجود روابط ومصالح مشتركة تأخذ بشكل ملكية مشتركة وصفقات مشتركة وبالتالي قلة المخاطرة في التعامل معها.

ونتيجة للصعوبات المذكورة أعلاه فأن المشروعات الصغيرة تواجه قيود في التمويل اصعب من القيود المفروضة على المشروعات الكبيرة من حيث ارتفاع اسعار الفائدة، وقصر مدد القرض والمغالاة في الضمانات المطلوبة حيث تتجاوز تلك الضمانات كنسبة مئوية من قيمة القرض اضعافاً مضاعفة كما ان المصارف تعتبر اقراض المشاريع الصغيرة اكثر مخاطرة من المشاريع الكبيرة لذلك تفضل الاعتماد على سمعة المقترضين أكثر من الضمانات وبالتالي تقتصر القروض على الزبائن ذوي العلاقات الجيدة بالمصارف والمتمثلة بالمشروعات الكبيرة، اما بقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفضل المصارف منحها قروض قصيرة المدى بشكل سحوبات على المكشوف وهذا لا يتماشى مع احتياجاتها الاستثمارية ويحرمها من مواردها المالية اللازمة لنموها وتطورها[1].

لذلك نستنتج ان دور المصارف المتخصصة في تمويل تلك المشاريع اخذ يتراوح ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشاريع والاستثمار فيها او انشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشاريع ودعمها وإتاحة المجال أمام تلك المشاريع لتلعب دورها في الاقتصاد الوطني، وحصلت تلك المصارف على الدعم من الحكومات والمؤسسات وصناديق التمويل وذلك في صور مختلفة أهمها منح القروض بشروط ميسرة سواء أكانت أسعار الفائدة معدومة أو فترات السماح طويلة أو

1 - Rupert Rocha، Sebeka Frazil، raniakhouri and douglaspearce، the status of bank landing to SMEs in the middle east and north Africa، Results of a joint survey of the union of Arab Bank and the World Bank، world bank police Research working paper، No5606, 2011، p36

معونات ومساعدات فنية وتنامي دور المصارف المتخصصة في ظل رعاية الحكومات لها[1]، وتختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف المتخصصة في بعض دول العالم المختلفة بأختلاف درجات النمو والتقدم بها وهذا يعكس مدى تطور الجهاز المصرفي في تلك الدول[2]، وجاء أنشاء هذه المؤسسات كرد فعل لتجنب البنوك توجيه الائتمان طويل الاجل لتلك المشاريع في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل للحصول على الربح السريع، وكان لابد من انشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم تسهيلات ائتمانية متوسطة وطويلة الاجل لمختلف القطاعات الاقتصادية وفقاً لشروط وأساليب محددة ومتبعة في المصارف المتخصصة وذلك لمساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية وفيما يلي عرض لبعض أنواع هذه المؤسسات

أ- **المؤسسات والصناديق التمويلية:** غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إذ تقوم الحكومات بأنشاء هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطويرها من خلال توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل من حدة الفقر ومستويات البطالة.

ب- **الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الاجنبية:** وجاء تأسيس هذه الهيئات والجمعيات نظراً للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة، وتتوجه هذه الجهات عادةً لقطاعات وفئات محددة مسبقاً[3].

ومما تقدم نجد أنّ المؤسسات الاقراضية المتخصصة تعود ملكيتها أما الى القطاع الخاص ويساهم في أنشائها عددٌ من الافراد والشركات الخاصة سواء شركات تأمين أو مؤسسات اخرى خاصة، او تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع الخاص والعام، وان تدخل الدولة في أي مؤسسة اقراضية تتكون فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض عبر تلك المؤسسة، فيشجع الافراد في الحصول على هذه القرض واستخدامها لأغراض استثمارية وتنموية وخاصة إذا كانت القروض طويلة الاجل ومناسبة لمتطلباتهم واحتياجات المشروع لأنها مشاريع بحاجة الى الدعم من المؤسسات الاقراضية المتخصصة التي يتوجه دعمها نحو قطاع متخصص سواء أكان قطاعاً زراعياً او صناعياً او عقارياً

1- حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الاسلامي والتقليدي، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2015، ص46.

2 - د. عبد الرحمن ابراهيم الشيخ علي آل غصيبه، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، المركز الديمقراطي العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص235.

3 - د. ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، مصدر سبق ذكره، ص37.

وهذا من جانب اهتمام المصارف المتخصصة بتسليط الضوء على قطاع معين ودعمه بالموارد المادية او العينية للنهوض بواقع اقتصادي مميز بهذه المشاريع والقضاء على معدلات البطالة المتصاعدة في البلاد .

سادساً: معوقات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف المتخصصة

أن انشاء المؤسسات الاقراضية المتخصصة التي جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، وهدف هذه المؤسسات منذ أنشائها كان لمحاولة لتصحيح سوق الائتمان(Credit market)، لكنها لم تتمكن من تجنب المخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه عندما وضعت الضمانات كعائق أمام تمويل المشاريع الصغيرة. كما ويمكن القول بشكل عام أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة بغض النظر عن طبيعتها لابد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات حسب تنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت بنكاً تجارياً تتمثل الصعوبات في توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل، أما أذا كانت المؤسسة المقرضة أو الممولة متخصصة فمعوقاتها تتمثل في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أو عدم التزام المقترض بالتسديد، وإذا كانت الجهة المقرضة حكومية فإن المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة أو دعم وليس من الضروري تسديدة[1] .

وتعتبر المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف المتخصصة هي المصدر المعتاد للحصول على وسائل التمويل التي تخدم تلك المشاريع ولكن لا يتيسر لها تدبير احتياجاتها من المصارف بسبب عدم امتلاكهم للضمان العيني الذي يتم تقديمه مقابل القرض، كما أن قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع والتجار يجعلهم مترددين في التعامل مع المصارف نظراً لما تضعه من شروط ومعوقات أمام تمويل تلك المشاريع[2]، ويمكن القول إن إشكالية التمويل ترجع الى جملة من المعوقات منها ما هو عائد الى المشاريع نفسها ومنها ما هو عائد الى مؤسسات التمويل والمصارف المتخصصة وبالتالي فأن المعوقات التي تواجه المصارف ومؤسسات التمويل يمكن اجمالها بالآتي :

1) عدم توفر ضمانات كافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
2) افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

---

1 - د. ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، مصدر سبق ذكره، ص40.

2 - Chris Hall، Suggestions for an action agenda، University of Technology، Sydney، Australia,1995، p4.

3) عدم توفر عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير من قبل المؤسسات والمصارف مما يؤدي الى فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسات ومن ثم انخفاض قدرته على الحصول على التمويل.
4) ارتفاع درجة المخاطرة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تكون اغلبها فردية ولا توجد معلومات كافيه عنها بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة، وان اغلب القروض لدى المصارف قصيرة الاجل وذات عائد سريع في حين المشاريع الصغيرة تحتاج الى تمويل طويل الاجل.

أما المعوقات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فهي

1) ارتفاع كلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
2) ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع وهذه النقطة مهمة لأن اصول المشروع الصغير لا توفر الضمان الكافي للحصول على التمويل الجديد إذا ما احتيج اليه في فترة تشغيلية لاحقة من اجل الاستمرار في العملية الانتاجية.
3) تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير ويحدث ذلك عند غياب الثقة فيه مما يؤدي الى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل واصحاب المشاريع وخاصة في الدول النامية[1].
4) ندرة المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المشاريع وخصوصاً في الدول النامية حتى وان وجدت فعادة ما تكون محدودة الامكانيات فضلاً عن إنها تضع شروط صعبة للاقتراض بالنسبة لهذه المشاريع (توفير الضمانات المالية والرهونات الشخصية المعروفة، اشتراط قيمة معينة من رأس المال) وهذه المشاريع لا تستطيع ان تقدم الضمان الكافي لأنها لا تملك السمعة التجارية المعروفة، ولا المقدرة المالية، وبفرض توفير الائتمان اللازم ويلاحظ في الكثير من الاحيان ان تكلفة الحصول عليه تفوق ما هو عليه بالنسبة للمشروعات الكبيرة بسبب وفورات الحجم كما هو معروف[2].

1 - ماهر المحروق، ايهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، 2006، ص7.
2 - وفاء المبيرك، تركي الشمري، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2006، ص105.

الفصل الثاني

واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة (2005-2020)

المبحث الأول

تحليل واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل

المبحث الثاني

واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصرف الزراعي في محافظة بابل

المبحث الثالث

تحليل واقع قروض المبادرة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمولها في محافظة بابل

الفصل الثاني

واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة (2005-2020)

تمهيد

يتناول الفصل الثاني اهمية وواقع المصارف المتخصصة في العراق ولا سيما المصرف الزراعي فرع بابل ومقدار القروض التي يمنحها لتطوير النشاط الزراعي وتوسيع واقامة المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جانباً مهماً من اقتصاد المحافظة وبناء على ذلك قسم الفصل الى ثلاث مباحث المبحث الاول تحليل واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل والمبحث الثاني واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصرف الزراعي في محافظة بابل اما المبحث الثالث تحليل واقع قروض المبادرة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمولها في محافظة بابل .

المبحث الاول : تحليل واقع المصارف المتخصصة في محافظة بابل

يبين هذا المبحث نبذة تعريفية عن المصرف الزراعي التعاوني العام ثم المصرف الزراعي /بابل وهيكله التنظيمي والاهداف التي يسعى الى تحقيقها مع بيان الانشطة التي يمارسها المصرف ومن اهمها القروض الممنوحة خلال مدة البحث.

اولاً : نبذة تاريخية عن المصرف الزراعي العراقي العام

يعد المصرف الزراعي (Agricultural bank) من المصارف العراقية القديمة التي لها دور بارز في دعم واسناد القطاع الزراعي بمختلف انشطته الزراعية وبشقيه الحيواني والنباتي لكونه المصرف المسؤول عن عملية منح القروض الزراعية لذا من الضروري شرح التطورات التي طرأت على المصرف خلال السنوات الماضية في كل حقبة.

تأسس المصرف الزراعي العراقي بموجب القانون المرقم (51) ل عام (1935)، برأسمال قدره (150)ألف دينار وتطور هذا الرصيد على مدى السنوات في ضوء القرارات المتغيرة من الحكومات المتعاقبة، وكانت تسميته المصرف الزراعي الصناعي ومهامه تمويل النشاطين الزراعي والصناعي وكانت استثماراته المالية تحاول ان تغطي متطلبات الاعمال والانشطة الزراعية المختلفة وتنسحب على المشاريع الصناعية التي ينهض بتأسيسها بعض التجار واصحاب المهن.

وفي عام (1946) نظراً لتنامي حاجات المزارعين واصحاب المهن التجارية والصناعية للقروض وارتفاع حجم تمويلات المصرف وتعدد اهدافه ارتأت الحكومة تأسيس مصرف صناعي مستقل يتولى مهام تمويل المشاريع الصناعية بينما يختص المصرف الزراعي بتمويل متطلبات القطاع الزراعي دون ان يعتبر الربح هدفاً اساسياً لفعالياته والعمل على تمويل حلقات الانتاج الزراعي وتصنيع منتجاته فضلاً عن عمليات استصلاح الاراضي ومكننة العمليات الزراعية[1].

وفي عام (1957) تم تفعيل دور المصرف وزيادة رأس ماله الى (10) مليون دينار ليمول أطراف العلاقة الزراعية من جمعيات فلاحية وشركات زراعية وقروض موجهه لكل من له علاقة بالواقع الزراعي لأجل ان يحقق اهداف قانون الاصلاح الزراعي المرقم (30) لسنة (1959)ليصبح المصرف تنموياً اقتصادياً، وفي سنة (1981) تم زيادة رأس ماله ليبلغ ما يقارب (300) مليون دينار عراقي استناداً الى قانون رقم (110) لعام (1974).

وفي عام (1994) جمدت السياسة الاقراضية للمصرف بموجب توجيهات مركزية بدوافع زيادة دخل المزارعين جراء ارتفاع السياسة السعرية للمحاصيل الاستراتيجية واقتصر عمل المصرف على تقديم القروض التنموية التي خضعت الى توجيهات مركزية.

اما في عام (1996) مارس المصرف اعمال الصيرفة الشاملة التجارية بعد صدور القرار رقم (9) لسنة (1996) والذي بموجبة سمح للمصارف المتخصصة بممارسة اعمال الصيرفة التجارية الشاملة اضافة لأعمالها الواردة بقوانينها وانظمتها الداخلية. وفي عام (1997) تمت زيادة رأس مال المصرف الى (600) مليون دينار بموجب قرار(163) لعام (1997).

وفي عام (1998) فقد تم تسجيله كشركة عامة باسم المصرف الزراعي التعاوني وفقاً لقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة (1997)ولا يزال العمل مستمراً بموجب هذا القانون.

كما في عام (2003) شهد المصرف تراكمات تكرست بشكل ملحوظ بسبب اضطراب الوضع الامني والارباك بعد سقوط النظام السابق إذ حرقت ونهبت أكثر فروعه ومكاتبه[2].

بعد ذلك في عام (2007) اتسعت مساحة النشاط الذي تتحرك فيه فعاليات المصرف وتنوعت تلك الفعاليات مروراً بتقديم خدمات الصيرفة الشاملة من خلال شبكة الفروع العاملة في المحافظات اضافة

1 - وزارة المالية /المصرف الزراعي التعاوني / الموقع الالكتروني https://www ar.wikipedia.org/wiki/com

2 - زهراء حسين محمد، تقويم اجراءات الرقابة الداخلية لتحقيق فعالية القروض الزراعية "بالتطبيق في مصرف زراعي تعاوني"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص9 ، 2015.

الى الدور الرئيس في دعم القطاع الزراعي عبر تقديم الخدمة المصرفية والتسهيلات لجميع العاملين في القطاع ولمختلف الاغراض الزراعية.

فأن المصرف الزراعي لم يدخر جهداً لغرض تطوير القطاع الزراعي ورفده بالأمكانيات المتاحة لكافة النشاطات ولجميع المستويات انطلاقاً مع مبادرة الحكومة العراقية للمبادرة الزراعية والتي من خلالها فتح الباب على مصراعيه لتمويل وتنشيط القطاع بكافة المجالات الزراعية والحيوانية والصناعية التي تشترك بالتصنيع بالمنتجات الزراعية (الصناعات الزراعية) كمادة اساسية كمعامل العلف ومصانع المواد الغذائية مثل معامل المعجون او تصنيع التمور وما شابه ذلك ثم بعدها تأسست صناديق تخصصية تمول المشاريع الزراعية والمتمثلة بالمبادرة الزراعية[1].

ثانياً: المصرف الزراعي التعاوني/ فرع بابل

تأسس المصرف الزراعي فرع بابل في عام (1936) وهو من ضمن الفروع المنتشرة في العراق ويتكون من عدة فروع ومكاتب تتوزع في مناطق بابل منها (الهاشمية، و المحاول، والسدة ، والاسكندرية)، ويهدف المصرف الزراعي التعاوني منذ تأسيسه الى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني لكافة القطاعات وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية وتمويل الزراعة بصورة خاصة والمساهمة في أنمائها عن طريق ممارسة وظائف مصارف التنمية ودعم عمليات الانتاج والمساهمة في عمليات الاستثمار المباشر في المشروعات الاقتصادية والحفاظ على الريادة المصرفية التخصصية في مجال القروض الزراعية وهو المسؤول الاول عن الائتمان الخاص بالتنمية الزراعية في محافظة بابل ويعتبر مصرف انمائي متخصص هدفه تمويل النشاط الزراعي بمختلف انواعه الحيواني والنباتي اضافة الى المعدات الزراعية وبفوائد بسيطة بقصد دعم الانتاج الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية، وقام المصرف الزراعي فرع بابل بعدّت نشاطات ومارس اعمال تجارية واصبح المصرف (زراعي – تجاري) اي انه بدأ العمل بالحسابات الجارية.

فالمصرف الزراعي يضطلع بتقديم الخدمات المصرفية ذات الصلة بالأنشطة الزراعية كافة مثل القروض والتسليفات التي يمنحها للمزارعين لشراء الآلات الزراعية، واستصلاح الاراضي، وتمويل كافة النفقات الزراعية والحصاد وشراء البذور والاسمدة والمبيدات واستئجار الآلات الزراعية، فضلاً عن اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة الاغراض الانتاجية[2].

1 - جمهورية العراق وزارة المالية/ المصرف الزراعي التعاوني متوفر على الموقع الالكتروني agbank.gov.iq.com https://www

2 - د. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الاسلامية "مدخل حديث"، مصدر سابق، ص62.

ومما سبق نستنتج ان للمصرف دوراً بارزاً في دعم وتمويل المشاريع الزراعية بقروض متنوعة و ذات آجال مختلفة منها (القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل) وذلك لتوجه السريع لتطوير الواقع الزراعي في محافظة بابل كونها احدى المحافظات التي حرمت بشكل مقصود وابقائها خارج اطار التنمية الزراعية بالرغم من توفر كافة المستلزمات من اراضٍ صالحة للزراعة وكذلك الموارد المائية والثروة الحيوانية، فالمصرف الزراعي يلعب دوراً كبيراً في حل المشاكل الاقتصادية عن طريق تقديم الدعم المادي لهذه المشاريع للوقوف بجانب المحافظة وتطوير التنمية الاقتصادية فيها، وبالرغم من انه عانى الكثير من الصعوبات والعقبات التي تقف امام ممارسة اعماله بسبب اختلاف الحكومات السابقة الذي انعكس سلبياً على أدائه.

ومن خلال ما تقدم تظهر اهمية التمويل الزراعي كونه أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يبحث عن امكانية تنمي ة القطاع وزيادة الانتاج وتأمين الحاجات المتعددة لمجموع السكان من مختلف المنتجات الزراعية كذلك له الدور في البحث والحصول على رؤوس اموال لازمة للزراعة ومن مصادر مختلفة ومساعدة المنتجين الزراعيين في حل المشكلات التي تعترضهم [1].

وفي عام (2005) اخذ المصرف بمنح القروض الميسرة لصغار الفلاحين والمزارعين ومساعدتهم لغرض اكمال مشاريعهم الصغيرة، ثم في عام (2008) بدأ المصرف بمنح قروض المبادرة الزراعية وبدون فوائد من خلال صناديق تخصصية للنهوض بالقطاع الزراعي وسد كافة احتياجاته المالية مثل (صندوق صغار الفلاحين، صندوق الثروة الحيوانية ، صندوق اقراض بساتين النخيل، صندوق اقراض المكننة، صندوق تنمية الاهوار، المرأة الريفية، وصندوق تنمية مشاريع ابناء العراق)، وفي عام (2017)بدأ البنك المركزي بتمويل المصرف الزراعي من خلال القروض التي يقدمها بفوائد بسيطة دعماً له ولممارسة اعماله بشكل اكثر سهولة ويسر، و منح المصرف خلال هذا العام قروض الموارد الذاتية (القروض الزراعية)، وفي عام (2019) اصبح المصرف يمنح القروض التجارية ويزاول اعماله التجارية وليس فقط الزراعية وتعد هذه القروض جزءاً من قروض الموارد الذاتية.

ثالثاً : واقع القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني/ فرع بابل

اخذ المصرف الزراعي فرع بابل بمنح انواع مختلفة من القروض خلال الفترة (2005-2020) اسهاماً منه لدعم الانتاج الزراعي والنهوض بواقع المحافظة نحو الافضل حيث مر المصرف بعدة مراحل في منح القروض خلال الفترة المذكورة وبفوائد منخفضة.

1 - د. علي محمود عبد العزيز، د. ايهم احمد حمصي، الاقتصاد الزراعي، جامعة دمشق كلية الزراعة للنشر، دمشق ، 2014، ص157 .

والقروض الزراعية (Agricultural loans) تمنح للمزارعين لشراء البذور او الاسمدة او الآلات الزراعية وتعرف بأنها الوظيفة الاهم على الاطلاق التي تحقق العائد الاكبر للمصرف وتتضمن منح الاموال للأفراد التي يتعهد بموجبها المقترض بسداد المبلغ مع الفوائد والمصاريف والعمولات دفعة واحدة او على عدة دفعات بتاريخ محدد ومقابل ذلك تقديم الضمانات التي تساعد المصرف على استرداد مبلغ القرض في حالة عدم السداد ولاشك ان هناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض بسبب تأثير العوامل الجوية على المحصول أضافة الى الامراض او الآفات الزراعية اذا لم يتم القضاء عليها بشكل تام والمصرف الزراعي له دور هام في مجال منح القروض الزراعية وتمويل كافة المشاريع الزراعية وذلك لتنمية هذا القطاع وجعل رؤوس الاموال متاحة لكل المزارعين وتوفير فرص العمل لهم للنهوض بالواقع الزراعي[1].

وتقوم الادارة العليا للمصرف والمتمثلة بمجلس إدارته برسم السياسة الاقراضية، حيث يقرر فيها مجالات استخدام الاموال ضمن قواعد واسس موضوعة ويفضل ان تكون هذه السياسة مكتوبة لأن تدوينها يؤدي الى سهولة ايصال المعلومات ودقتها الى المسؤولين عن حجم القرض ونوعيته والشروط الواجب مراعاتها عند منحه وذلك لضمان سلامة القرض وتحقيق عائد مرضي فضلاً عن تأمين الرقابة المستمرة على عمليات الاقراض في كافة مراحلها [2].

وتظهر الحاجة الماسة الى تلك القروض بالنسبة للمزارعين نظراً لأن على المزارع ان ينتظر وقتاً طويلاً قبل جني ثمار عمله، وخلال فترة الانتظار يحتاج الى التمويل المستمر لتأمين حاجاته الاستهلاكية والانتاجية، ومع فترات المواسم السيئة تظهر صعوبة استرداد القروض الزراعية وهذه من المحاذير التي يتعرض لها القطاع الزراعي [3].

وتمثلت قروض المصرف الزراعي/ فرع بابل بالآتي:

1) القروض الميسرة (Soft loans)

بدأ المصرف الزراعي/فرع بابل بمنح قروض ميسرة في عام (2005) وكانت نسبة ال فائدة(4%) لتحفيز الفرص الاستثمارية الزراعية والحفاظ على المشاريع القائمة وسنبين في الجدول الاتي مقدار القروض الميسرة الممنوحة من المصرف الزراعي فرع بابل الى المستفيدين بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي .

1 - محمد عبد الواحد الجياش، تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 22 ، 2013، ص131.

2 - رضا صاحب ابو حمد، فائق مشعل قدوري، إدارة مصارف، مصدر سابق، ص268

3 - د. منير اسماعيل ابو شاور، د. أمجد عبد المهدي مساعدة وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ط 1، 2011، ص44-42.

جدول رقم (1) المبالغ الاجمالية للقروض الميسرة

المبالغ بالدينار العراقي

السنة	مبلغ القرض الميسر (1)	نسبة التغير% (2)
2005	1195596000	-
2006	1760844373	47.27
2007	1663735023	-5.51

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. - نسبة التغير حسبت من الباحثة.

نسبة التغير= مبلغ السنة الحالية – مبلغ السنة السابقة / مبلغ السنة السابقة × 100%

من خلال الجدول نلاحظ ان المصرف الزراعي فرع بابل ابتداء من سنة (2005) كان يمنح قروض ميسرة الى المستثمرين لسد حاجة القطاع الزراعي بشكل مبدئي والنهوض من جديد متأثراً بأزمة سقوط النظام السابق في عام (2003)، حيث كان مبلغ القرض لأجمالي (1195596000) دينار لسنة (2005)، أما في سنة (2006) ارتفع مبلغ القرض الى (1760844373) دينار وبنسبة تغير(47.27%) نتيجة الاقبال المتزايد من قبل الفلاحين على القروض، أما في (2007) انخفض مبلغ القرض الى (1663735023) دينار بنسبة تغير (5.51-%) وذلك نتيجة لانتظار الفلاحين لقرار الحكومة العراقية بانطلاق العمل ب (المبادرة الزراعية) وعزوف المقترضين عن القرض الميسر كونها انسب منه وخالية من الفوائد السنوية إلا ان حلقة الاقراض لم تدخل حيز التنفيذ حتى(1/8/ 2008) [1].والشكل التالي يوضح تتابع القروض الميسرة في نفس الفترة.

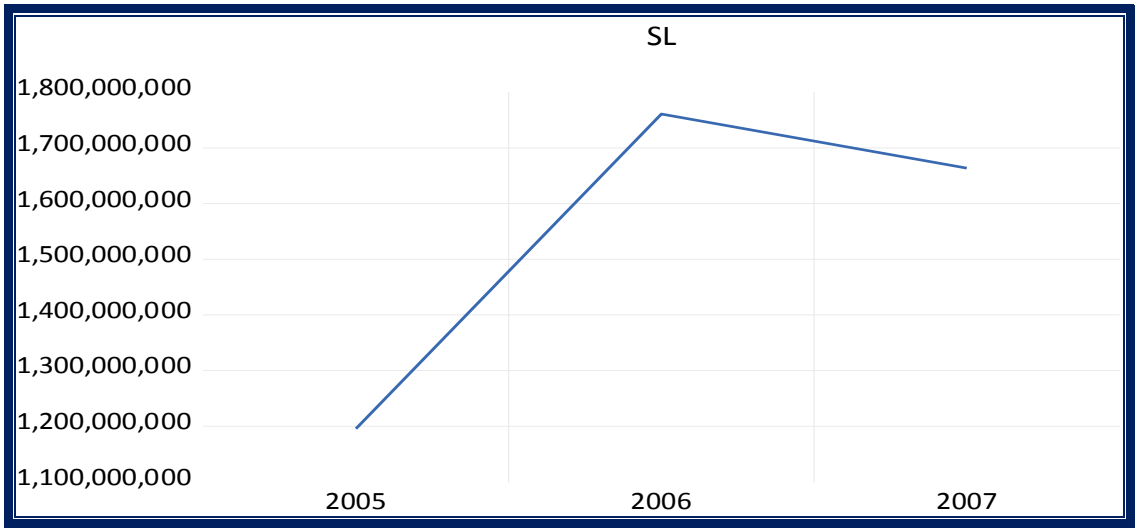

شكل (1) التمثيل البياني لمبالغ القروض الميسرة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

1 - المصرف الزراعي التعاوني/فرع بابل، سجلات قسم الائتمان

2) قروض المبادرة الزراعية (Agricultural initiative loans)

ابتداءً من عام(2008) قررت الحكومة منح قروض الى المصارف المتخصصة سميت بـ (قروض المبادرة الزراعية) ومنحت هذه المبالغ لوزارة الزراعة بوساطة وزارة المالية الى المصارف الزراعية ، وبدأ المصرف الزراعي بتطبيق قانون المبادرة الزراعية الصادر من قبل الحكومة العراقية بتوجيه اللجنة العليا لرئاسة الوزراء للنهوض بالقطاع الزراعي بعد معاناته بفقدان السيولة النقدية للمنتجين والفلاحين وجرى العمل بها فعلياً في(2008/8/1) برأس مال خاص منعزل عن رأس مال المصرف الزراعي التعاوني وبدون فوائد وتعرف المبادرة الزراعية بأنها عبارة عن قروض الهدف الرئيسي منها هو دعم القطاع الزراعي بصورة عامة وتوفير السلف لغرض تمكين المزارعين والفلاحين من تغطية تكاليف المشاريع الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي ، فانطلاق المبادرة الزراعية بهدف تنشيط وتسريع دور المصرف الزراعي في حملة وطنية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي وعند النظر اليها من ناحية الائتمان الزراعي المتخصص نجد انها تمثل التمويل الحكومي للمصرف المتخصص وهذا بحد ذاته المصدر الاكبر لعمليات الصيرفة الزراعية التنموية بشكل عام والاقراض الزراعي بشكل خاص .

ويكون التقديم على القرض في الشعبة الزراعية وبعدها تسلم المعاملة الى المصرف من خلال معتمد في الشعبة الزراعية ويتم تدقيقها من موظفين مختصين بالقروض وبعدها ويتم الكشف الاولي على موقع المشروع من قبل الشعبة الزراعية إذا كان المبلغ المطلوب اقل من (50) مليون يتم اجراء كشف مشترك يتكون من لجنة المصرف والشعبة الزراعية، اما إذا زاد المبلغ من (50) مليون الى (250) مليون يكون الكشف مشترك ايضاً يتكون من لجنة المصرف ومديرية الزراعة اما اذا زاد المبلغ عن (250)مليون يكون الكشف وزاري بأشراك مدير الزراعة ويكون التسديد على شكل اقساط سنوية متساوية حسب نوع القرض ، يتم اخذ الضمانات المترتبة على القرض وكل (20) مليون تصل الى (5) كفلاء فقط مع كمبيالة بمبلغ (40) مليون .

اضافة الى الضمانات التي يعتمدها المصرف لاسترداد مبلغ القرض كالضمان العقاري وتتكون لجنة من المصرف الزراعي ومدير التسجيل العقاري ليقسم الضمانات وتتألف قروض المبادرة الزراعية للحكومة العراقية من خمسة صناديق متخصصة وهي كالاتي:

أ- صندوق صغار الفلاحين: ومن خلاله يتم تمويل مشاريع الزراعية بالبيوت البلاستيكية المكيفة وغير المكيفة وكذلك حقول مناحل تربية النحل والزراعة الموسمية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية وما شابه.

ب- صندوق الثروة الحيوانية: من خلاله يموّل مشاريع تربية الدواجن والمفاقس وبيض المائدة وتربية الاجداد وكذلك تسمين العجول وتربية الابقار والحملان ايضاً وتربية وتكثير الاسماك بالأحواض الطبيعية او المبطنة او الاقفاص العائمة.

ج- صندوق المكننة: من خلال هذا الصندوق يتم تمويل المزارعين بالساحبات والحاصدات ومنظومات الري ومضخات السقي وكافة المعدات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

د- صندوق تنمية النخيل: من خلاله موّل المصرف مشاريع انشاء بساتين النخيل وكافة انواع الفواكه مع خدمة وتطوير البساتين القائمة.

ه- صندوق المشاريع الكبرى: الذي يموّل كافة المشاريع الكبرى من معامل الصناعات التحويلية ومشاريع الثروة الحيوانية.

و- صندوق تنمية الاهوار: يمنح قروض هذا الصندوق الى المحافظات الجنوبية لغرض تربية الجاموس وما شابه ذلك.

ز- صندوق تنمية المرأة الريفية: ومن خلاله قام المصرف بتمويل المرأة الريفية بالقروض لغرض رفع مستواها المعيشي بتأسيس عمل لها مختص بالواقع الزراعي او التراث الريفي [1].

من خلال الجدول الاتي نبين اجمالي قروض المبادرة الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي/ بابل الى المستفيدين بالاعتماد على البيانات الواردة.

جدول رقم (2) المبالغ الاجمالية لقروض المبادرة الزراعية (المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	صغار الفلاحين(1)	نسبة التغير%	الثروة الحيوانية (2)	نسبة التغير%	المكننة(3)	نسبة التغير%	البساتين(4)	نسبة التغير%
2008	26875000	-	309425000	-	1500000	-	10400000	47.277
2009	131391668	388.899	1133460000	266.311	1320000000	87900	94130000	805.096
2010	323765002	146.412	1393060000	22.903	2944900000	123.098	112430000	19.441
2011	12411668	-96.166	2217659998	59.193	3769400000	27.997	432070000	284.301
2012	2067016668	16553.818	2596915554	17.101	5884600000	56.115	688070000	59.249
2013	2261016668	9.385	3371693333	29.834	7138600000	21.309	1081820000	57.225
2014	2338816668	3.441	3946693332	17.053	9471900000	32.685	11858200000	996.134
2015	2418816668	3.420	4357959998	10.420	12541770000	32.410	1189320000	-89.970
2016	2438816668	0.826	4399626665	0.956	12716770000	1.395	1189320000	0
2017	2458816668	0.820	4441293331	0.947	12786770000	0.550	1189320000	0
2018	2458816668	0	4441293331	0	13031770000	1.916	1189320000	0
2019	2458816668	0	4482959997	0.938	1313677000	-89.919	1189320000	0
2020	2458816668	0	4482959997	0	13136770000	900	1189320000	0

المصدر: (1) و (2) و (3) و(4) بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. - نسبة التغير حسبت من الباحثة.

1- المصرف الزراعي التعاوني / فرع بابل، قسم الائتمان، شعبة قروض المبادرة الزراعية.

ابتداءً من عام (2008) تم تنفيذ قروض المبادرة الزراعية ومنح اول قرض لصغار الفلاحين بمبلغ (26875000) دينار وكان مبلغ القرض الثروة الحيوانية (309425000) دينار اما المكننة والبساتين (1500000)(10400000) دينار على التوالي .

وفي عام (2009) لقد ارتفعت حصيلة القروض عما كانت عليه في السنة السابقة لجميع صناديق المبادرة فكانت قروض صغار الفلاحين (131391668) دينار وكانت نسبة التغير (388.899%)، والثروة الحيوانية (1133460000) دينار ونسبة تغيرها (266.311%) وصندوق المكننة والبساتين(1320000000) (94130000) دينار بنسب تغير (87600 %) و(805.096%) على التوالي وذلك لكون ان المبادرة الحكومية تشكل اهمية على التنمية الزراعية وزيادة نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي.

وفي عام (2010) بلغ قرض صغار الفلاحين(323765002) دينار والثروة الحيوانية (1393060000) دينار ونسبة تغيرها (22.903%)، والمكننة (2944900000) دينار ونسبة التغير (123.098%) والبساتين (112430000)ونسبة التغير (19.441%) وسجلت اعلى نسبة تغير لصندوق صغار الفلاحين (146.412 %) من بين نسب الصناديق خلال العام نتيجة تفوق القروض قصيرة الاجل ويعود الى التسهيلات التي تقدمها الدولة للمزارعين وسد كافة احتياجاتهم لتنمية القطاع.

وقد شهد عام (2011) انخفاضاً ملحوظاً في صندوق صغار الفلاحين مقارنة في سنة (2008-2009-2010) حيث بلغ صغار الفلاحين (12411668) دينار بنسبة تغير منخفضة (96.166-%) بسبب قلة انجاز مشاريع المحاصيل الحقلية الحنطة والشعير، بينما الثروة الحيوانية بلغت (2217659998) وارتفاع نسبتها الى (59.193%) وكذلك ارتفاع قرض المكننة الى (3769400000) ونسبة تغير(27.997%) اما البساتين كان مبلغ القرض(432070000) دينار وسجلت اعلى نسبة تغير في السنة فبلغت(284.301%) نتيجة التقدم الذي طرأ على الفلاحين والمزارعين وكثرة طلبات على مشاريع بساتين التمور والحمضيات .

اما عام (2012) ازدادت الحلقة الاقراضية لجميع صناديق المبادرة الزراعية والسبب في ذلك يرجع الى المطالبات الكبيرة في تنويع الموارد وتحقيق التنمية في القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع الزراعي فكان قرض صغار الفلاحين(2067016668) دينار الذي حقق اعلى نسبة تغير في السنة (16553.818%) والثروة الحيوانية (2596915554) دينار ونسبة ال تغير (17.101%) اما المكننة (5884600000) دينار ونسبة التغير (56.115%) وصندوق البساتين بلغ (688070000) دينار ونسبة تغيرها (59.249%).

واستمرت قروض المبادرة الزراعية بالارتفاع المتزايد لجميع الصناديق في عام (2013) فكان صغار الفلاحين (2261016668) دينار بنسبة تغير (9.385%) والثروة الحيوانية (3371693333) ونسبة التغير(29.834%) اما المكننة (7138600000) ونسبة تغيرها (21.309%) وكان قرض البساتين (1081820000) دينار بنسبة (57.225%) وذلك لأن المصرف الزراعي لا يمنح إلا قروض المبادرة اعتماداً على تمويل الحكومة والمزارعين ليس عليهم إلا التوجه الى المصرف لتمويلهم وسد النقص في القطاع الزراعي وسد احتياجاتهم المعيشية كذلك رغبة المقترضين لقروض المبادرة اجتاحت مساحة واسعة من بين القروض كونها الداعم الحقيقي لمشاريعهم ولما تتمتع به من سهولة في اجراءات القرض.

وفي عام (2014) استمرت قروض المبادرة بالارتفاع شيئاً فشيئاً بالرغم من تخوف المزارعين من الوضع الامني غير المستقر وتعرض ممتلكاتهم للسرقة والاضرار بسبب هجوم داعش الارهابي ولكن بالنظر الى قروض المصرف الزراعي اخذت بالزيادة رغم سوء الاوضاع الامنية فكان قرض صغار الفلاحين (2338816668) دينار بمعدل نمو (3.441%) وبلغت الثروة الحيوانية (3946693332) بمعدل نمو (17.053%) اما المكننة والبساتين كانت على التوالي (9471900000) (11858200000) دينار بمعدل نمو (32.685%) و (996.134%) وكان اعلى معدل نمو سجلتها قروض البساتين ربما اسهاماً من المزارعين وبدعم المصرف الزراعي لهم زيادة ناتج الزراعي لتمويل الجيش العراقي وزيادة قوتهم خلال الحرب وامدادهم بالغذاء قدر الامكان.

وفي عام (2015) استمرت قروض المبادرة بالزيادة ولكن لوحظ انخفاض في صندوق البساتين فبلغت المبالغ كالاتي صغار الفلاحين (2418816668) دينار بنسبة تغير (3.420%)، والثروة الحيوانية (4357959998) دينار ونسبة التغير(10.420%) اما المكننة (12541770000) ونسبة التغير (32.410%) اما صندوق البساتين بلغ انخفاض القرض الى (1189320000) دينار ونسبة التغير (89.970-%) نتيجة الاعتداء الارهابي الذي تعرض الية الفلاحين من سرقة وحرق مزارعهم واملاكهم طيلة تلك الحقبة.

اما عام (2016) حدث ارتفاع بسيط في مبالغ القروض المقدمة من المصرف مقارنة بالسنوات السابقة ونسب تغيرها ضئيلة حيث كان صغار الفلاحين(2438816668) دينار ونسبة التغير(0.826 %) والثروة الحيوانية (4399626665) دينار ونسب التغير(0.956%) اما المكننة (12716770000) دينار ونسبة التغير (1.395%) اما البساتين استقرت على المبلغ القرض لسنة السابقة ولم يحدث اي تغير حتى عام (2020).

وفي عام (2017) استقر الوضع على ما هو عليه فكانت الزيادة بنسب بسيطة جداً لصناديق المبادرة بسبب ظهور انواع جديدة من القروض أصبح يزاولها المصرف وبنسب فوائد مختلفة بدءاً من هذا العام ظهر دعم البنك المركزي للمصرف الزراعي وايضاً بدأت قروض الموارد الذاتية لذلك اتجه بعض زبائن المصرف نحو الانواع الاخرى من القروض فكانت صغار الفلاحين (2458816668) دينار ونسبة التغير (0.820%)والثروة الحيوانية (4441293331) دينار ونسبة التغير (947. 0%) والمكننة (12786770000) دينار ونسبة التغير(0.550 %).

وفي عام (2018) استقرت القروض الممنوحة خلال هذا العام لصناديق صغار الفلاحين (2458816668) دينار والثروة الحيوانية (4441293331) دينار والبساتين (1189320000) دينار وكان نفس مبلغ السنة السابقة ونسبة تغير صفر اما قرض المكننة بلغ (13031770000) دينار ارتفع عما كان عليه في السنة السابقة وسجل اعلى نسبة تغير فكانت (1.916 %) لزيادة طلبات الفلاحين على الآلات الزراعية وشراء الحاصدات وساحبات الزراعية تماشياً مع اعمالهم الزراعية.

وفي عام (2019) تراجعت الاوضاع عما كانت عليه لانتشار جائحة كورونا ولسوء الوضع الصحي وغلق بعض مؤسسات الدولة وهذا ادى الى تذبذب قروض المبادرة بشكل واضح لذلك استقرت القروض الممنوحة لصناديق صغار الفلاحين والبساتين ونسبة التغير لكلا الصندوقين هي صفرا كما في السنة السابقة، اما الثروة الحيوانية ازدادت بشكل بسيط الى (4482959997) دينار والنسبة (0.938%) مقارنة مع السنة السابقة وقرض المكننة انخفض الى (1313677000) دينار بنسبة (89.919- %).

اما عام (2020) انخفضت نسبة القروض الى الصفر لجميع الصناديق ماعدا قرض المكننة الذي ارتفع الى (13136770000) دينار وبنسبة تغير بلغت (900%) ربما كانت بعض المشاريع في حالة ركود ولم تحدث حركة اعمار في هذه السنة حتى تطلب القروض لتمويل المشاريع.

والشكل يوضح التتابع الزمني لقروض المبادرة الزراعية (صفار الفلاحين SFL، الثروة الحيوانية LPL، المكننة AL، البساتين GL)

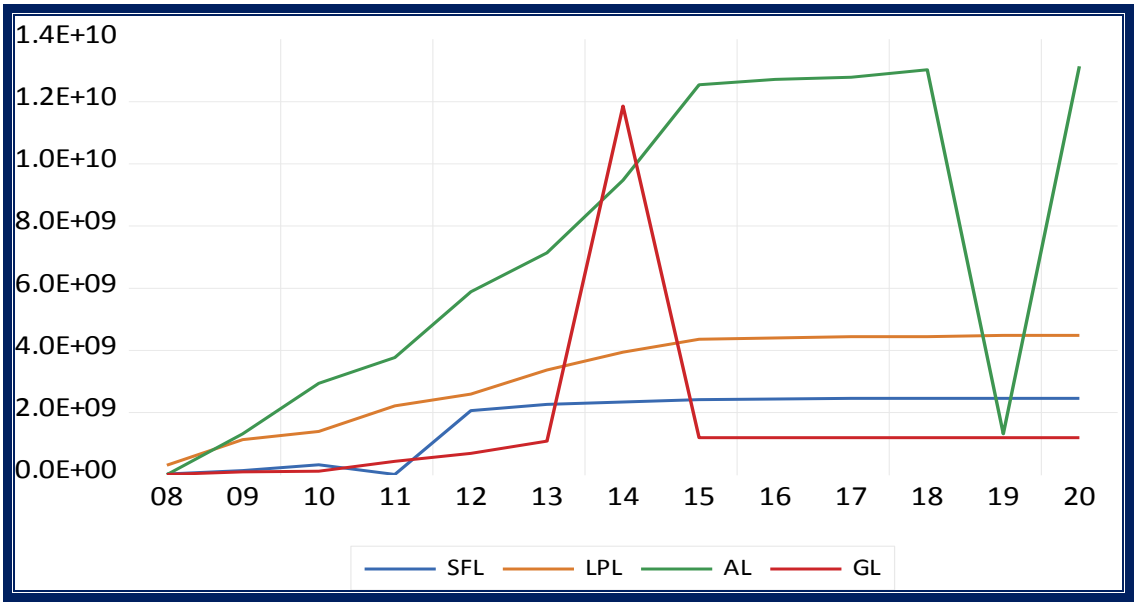

شكل (2) التمثيل البياني لمبالغ قروض المبادرة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2)

3) قروض الموارد الذاتية (Self resorce loans)

زاول المصرف الزراعي فرع بابل في عام (2017) منح قروض الموارد الذاتية والتي يطلق عليها التسهيلات المصرفية وهذه القروض تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفوائد سنوية مختلفة تكون اما (2% او 8% او12%) حسب طبيعة المشروع ان كان صغيراً او متوسط او كبير، ويكون التسديد لتلك القروض سنوياً حيث يتم اجراء الكشف على المشروع اذا كان تجاري فيكون الكشف من قبل اللجنة المشكلة بالمصرف(مدير المصرف مع اعضاء عدد(2) ، واذا كان القرض زراعي فيتم الكشف (مدير المصرف+ عضو من الموارد الذاتية+ مساح التسجيل العقاري) اذا كان سند القرض عقاري، اما اذا كان سند الارض زراعي فالكشف يكون عن طريق عضو من شعبة الزراعة في المحافظة.

بعد انتهاء الكشف يتم منح القرض للزبون مع اخذ ضمانات عند تسليم القرض ويكون الضمان عقارياً او كفلاء وكل كفيل يكفل (25) مليون وكل (100) مليون في (4) كفلاء مع وجود الشروط إذا كان مبلغ القرض اقل من (100) الضمان يكون عن طريق الكفلاء فقط، اما إذا زاد مبلغ القرض عن (100) مليون يجب ان يكون الضمان عقاري الآتي يبين مقدار المبالغ الاجمالية لقروض الموارد الذاتية لكل سنة.

جدول (3) المبالغ الاجمالية لقروض الموارد الذاتية

(المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	مبلغ قرض الموارد الذاتية (1)	نسبة التغير%
2017	1710722183	-
2018	517652757	-69.74
2019	236075928	-54.39
2020	106182479	-55.02

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. - نسبة التغير حسبت من قبل الباحثة.

منح اول قرض للموارد الذاتية في عام (2017) وكان مبلغ القرض (1710722183) دينار وانخفض المبلغ عام (2018) الى(517652757) دينار ونسبة تغيرها (69.74- %) وربما تكون لعدم التزام المقترضين بشروط وضوابط قروض الموارد الذاتية.

اما عام (2019) فقد حدث انخفاض ايضاً في مبلغ القرض وصل الى (236075928) دينار ونسبة التغير (54.39- %) بسبب قلة المخصصات المالية المحددة لها في الموازنة العامة للدولة مما ادى الى تراجع في انجاز المشاريع الزراعية او الحيوانية.

وفي عام(2020) انخفض القرض الى(106182479) دينار ونسبة التغير (55.02-%) وانخفاض النشاط الزراعي بسبب وجود الاستيراد فضلاً عن طبيعة وتعقيد شروط القرض ولا سيما الضمانات .

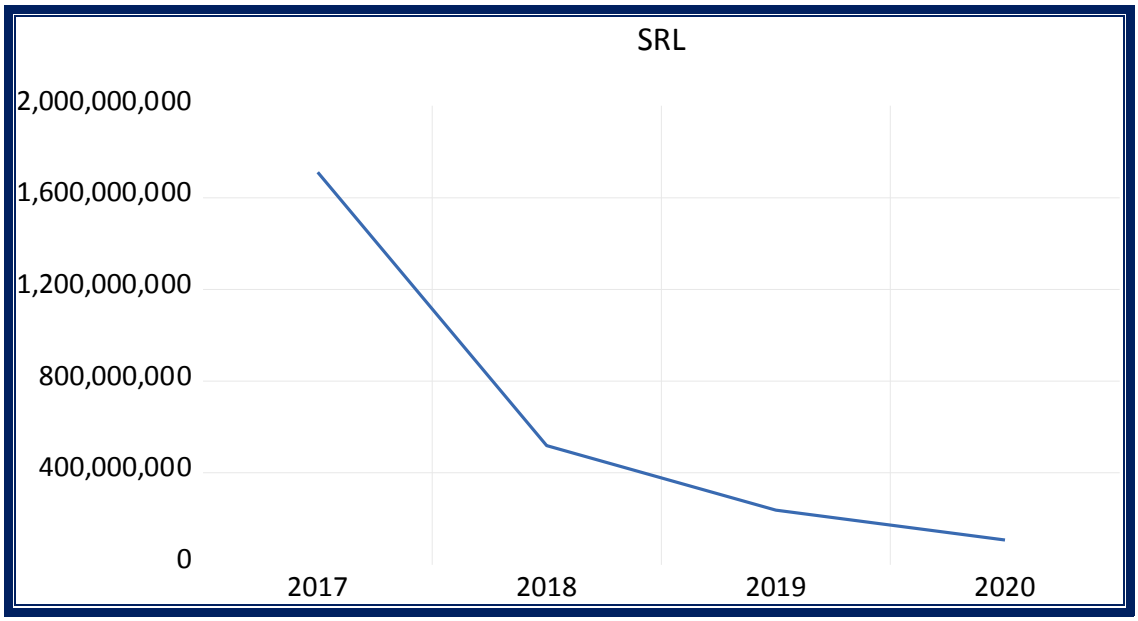

شكل (3) التمثيل البياني لمبالغ قروض الموارد الذاتية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3)

4) قروض البنك المركزي (Central Bank Loans)

برز دور البنك المركزي عام (2017) في دعم القطاع الزراعي بقروض تنموية وتمويله لإنجاز المشاريع الزراعية التي تُعد جزءاً مهماً لتنمية المحافظة وتطويرها وتمنح قروض البنك المركزي وذلك لجعل معاملات المصرف أكثر رواجاً وطلباً من قبل افراد المحافظة لتخليصهم من نسب البطالة المنتشرة بين الشباب والتوجه لأشغالهم بالمشاريع الزراعية التي تخدم المحافظة.

يكون تسديد تلك القروض سنوياً وبفائدة سنوية (4%) ومدة تسديد القرض (4) سنوات او (5) سنوات او (8) سنوات او (10) سنوات ويصرف مبلغ القرض على شكل دفعتين الاولى عند انشاء المشروع والثانية عند تشغيله، ويوثق القرض بالضمان اللازم لاسترداده الذي يكون ضمان عقاري او كفلاء او عن طريق الكمبيالة زائد صكوك مؤجلة يوثق الصك المؤجل حين الطلب وإذا لم يسدد يحول الى المحكمة، بالإضافة على ذلك يتم صرف مبلغ القرض عن طريق صك يجير الى الشركة المجهزة للمشروع وليس للمستلف [1]. والجدول يبن مقدار القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي الى المصرف الزراعي/ فرع بابل

جدول (4) المبالغ الاجمالية لقروض البنك المركزي

(المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	مبلغ القرض من البنك المركزي (1)	نسبة التغير%
2017	1140900000	-
2018	1546100000	35.515
2019	558000000	-63.909
2020	15000000	-97.311

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. نسبة التغير حسبت من الباحثة.

بدأ البنك المركزي عام (2017) بتمويل المصرف الزراعي/فرع بابل للقيام بأعماله وانجاز مهامه بشكل ميسور والتخفيف من العقبات قدر الامكان التي تؤدي الى تباطؤ عمله لذلك منح البنك المركزي قروضاً ابتداء من عام (2017) وكان اول قرض بمبلغ (1140900000) دينار .

وفي عام (2018) ازداد مبلغ القرض الممنوح من البنك المركزي الى المصرف الزراعي وبلغ (1546100000) دينار بنسبة تغير(35.515 %) وذلك لزيادة معاملات الزبائن على قروض البنك وزيادة المهام المنوطة للمصرف لإيصال تلك القروض الى المقترضين.

1 - المصرف الزراعي التعاوني / فرع بابل، قسم الائتمان، شعبة قروض البنك المركزي.

وفي عام (2019) تراجع مبلغ القرض الممنوح الى (55800000) دينار ونسبة تغير(63.909-%) بسبب ضعف اجراءات متابعة القروض وعد الالتزام بالتعليمات والضوابط والقوانين المقررة من ادارة البنك المركزي ولم يلاحظ اي اشارة لتشكيل لجان لمتابعة وتنفيذ القرض الممنوح مما ادى الى انخفاض القروض وعدم اقبال الزبائن عليها وجائحة كورونا ايضاً الامر الذي ادى بالقروض سلبياً في تلك الفترة .

اما عام (2020) نلاحظ انخفاض أكبر في حجم القرض الممنوح ويصل الى (15000000) دينار بنسبة تغير(97.311- %) نتيجة عدم استخدام اساليب جديدة أكثر صرامة في تحصيل القرض ومؤشرات نسب تحصيل المبالغ المتأخرة الى مجمل القروض القائمة والتصنيف الزمني لها ومؤشر التسديد وهذه عوامل تؤثر على منح القرض والشكل يوضح التتابع الزمني لمنح قروض البنك المركزي.

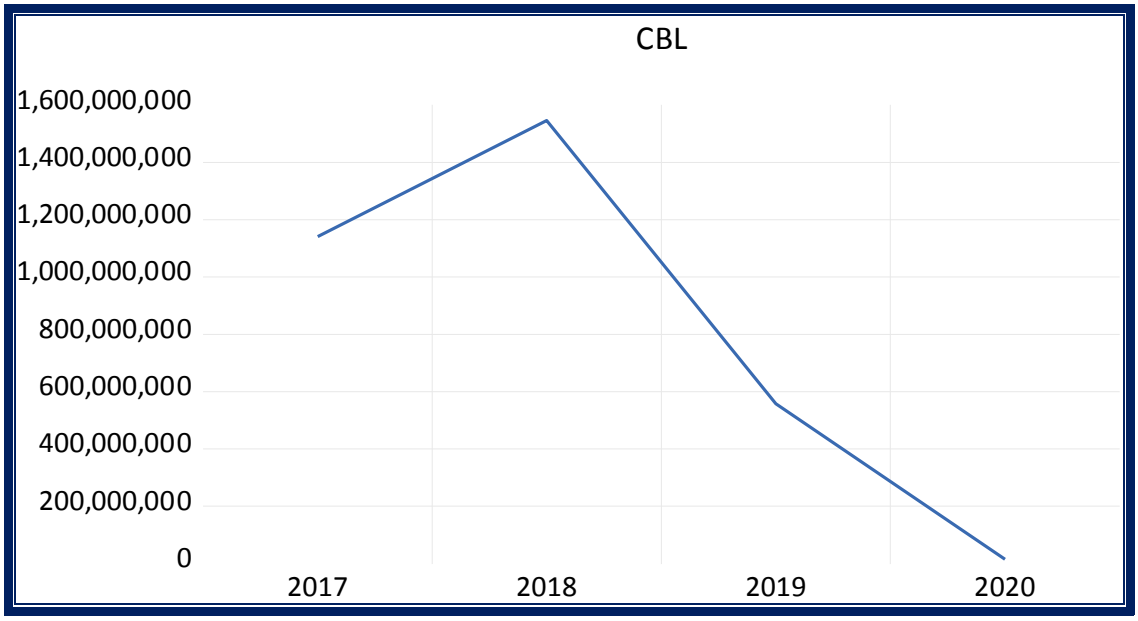

شكل (4) التمثيل البياني لمبالغ قروض البنك المركزي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (4)

5) القروض التجارية (Commercial Loans)

و جاءت مرحلة القروض التجارية بعد ذلك ، والتي اخذ المصرف الزراعي يزاولها نتيجة للتطورات التي طرأت عليه واخذ يمنح انواع مختلفة من القروض واصبح نشاط المصرف (زراعي-تجاري) في آنٌ واحد إذ انه ليس فقط يقوم بتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة لغرض تنمية القطاع الزراعي وانما اصبح يمول المشاريع التجارية بجميع انواعها، حيث تكون آلية منح القروض التجارية كالآتي تمنح القروض بفائدة سنوية (8%)، ويكون تسديد مبلغ القرض شهرياً فإذا كان مبلغ

القرض خلال (5) سنوات فيسدد في(60) شهر، وتعتبر هذه القروض جزءاً من قروض الموارد الذاتية(القروض الزراعية) ولكن يستخدم لأغراض تجارية. وعند تحول المصرف الزراعي نحو القروض التجارية وعدم اقتصاره على القروض الزراعية او الحيوانية من أفضل الانجازات التي تفيد سكان المحافظة لتطورها ودعمها في كافة المجالات الزراعية او التجارية.

ويتم الكشف قبل منح القرض التجاري عن طريق اللجنة المشكلة من قبل ادارة الفرع والوصول الى موقع المحل وتقييمه وجرد البضاعة الموجودة داخل المحل ومطابقتها مع وصولات الشراء ومن ثم تحديد أقرب نقطة للمحل وتثبيت الصور الفوتوغرافية مع صاحب المحل واللجنة المشكلة ويتم تحديد رقم القطعة والمقاطعة ويتم ذلك من خلال موظف في اللجنة المشتركة في التسجيل العقاري (المساح).

وبعد تسليم مبلغ القرض الى المقترض تؤخذ الضمانات المطلوبة من الزبون اما ان يكون ضمان عقاري او كفيل وحسب القرض الممنوح من المركز العام إذا كان المبلغ اقل من (50000000) يكون الضمان عن طريق كفلاء عدد (2)، اما إذا زاد المبلغ أكثر من (50000000) يكون الضمان عن طريق كفالة بضمانه عقارية[1]. والجدول يوضح القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي

جدول (5) المبالغ الاجمالية للقروض التجارية

(المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	مبلغ القرض التجاري (1)	نسبة التغير%
2019	999000000	-
2020	558000000	-44.144

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. نسبة التغير حسبت من قبل الباحثة.

ومنذ العام (2019) بدأ المصرف الزراعي بمنح القروض التجارية وكان اول قرض بمبلغ (999000000) ولكن انخفض مبلغ القرض في عام (2020) انخفض مبلغ القرض الى (55800000) بنسبة تغير (44.144-%)نتيجة عدم التأكد من ملكية المقترض بشكل كافي وربما تكون المعلومات المقدمة منه غير صحيحة وغير مكتملة فضلاً عن الية منح القروض وشروطها ونسب الفوائد الممنوحة عليها لا تلائم المقترض صاحب المحل التجاري . والشكل يوضح التتابع الزمني لمنح القروض التجارية من المصرف.

1 - المصرف الزراعي /فرع بابل، قسم الائتمان، شعبة القروض التجارية.

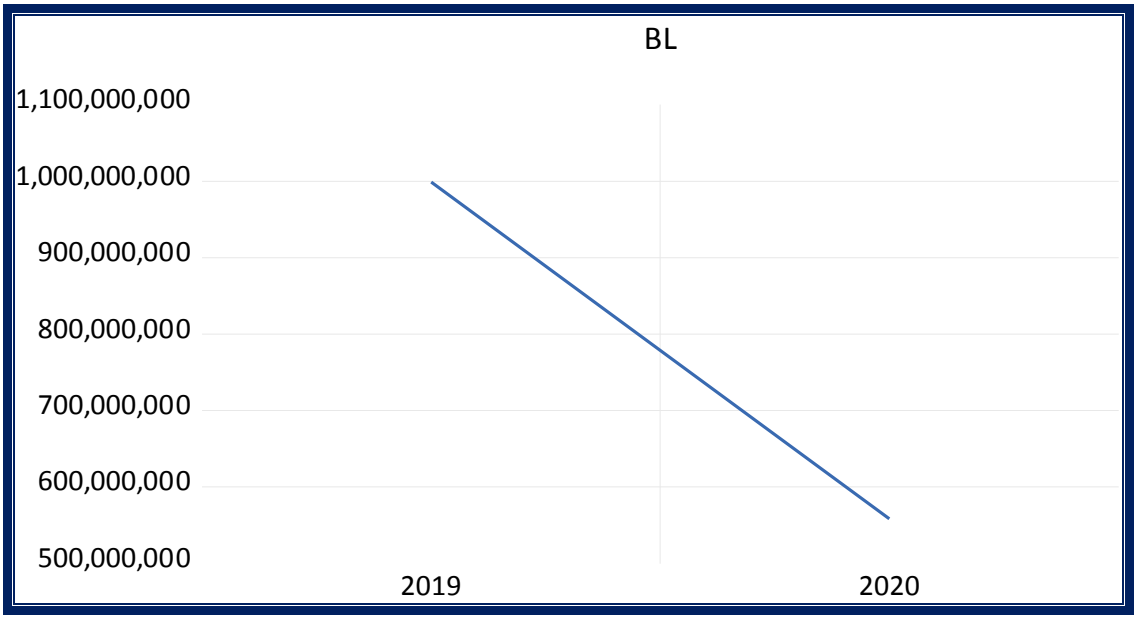

شكل (5) التمثيل البياني لمبالغ القروض التجارية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (5)

المبحث الثاني
واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصرف الزراعي في محافظة بابل

يسعى هذا المبحث الى التعريف بالمشاريع الزراعية وما لها دور كبير في زيادة الانتاج المحلي من خلال التمويل الحكومي لها بواسطة المصرف الزراعي وما تشكل من آثار جانبية مهمة في المحافظة كتشغيل العاطلين عن العمل ونستعرض في هذ المبحث اعداد تلك المشاريع خلال المدة المذكورة .

اولاً: نبذة عن المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة

تعد المشاريع الزراعية (Agricultural projects) من اهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع ما وخاصة في مجتمعات الدول النامية، وذلك لكون غالبية سكانها يمثلون مجتمعات ريفية التي يعمل معظمهم في النشاط الزراعي، فهي بمنزلة استثمار زراعي يتم في إطاره انفاق الموارد المالية بهدف خلق اصول رأسمالية تدر منافع خلال فترة زمنية طويلة ، وتقع المشاريع الزراعية ضمن تصنيف المشاريع بحسب قطاع النشاط الاقتصادي الذي يقسم المشاريع الى مشاريع زراعية (نباتية وحيوانية) ومشاريع صناعية (تحويلية واستخراجية) وخدمات وبناء ...الخ ، واستناداً لذلك يعرف المشروع الاقتصادي بأنه شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي ويتكون من وحدة او مجموعة وحدات اقتصادية تمارس عملاً زراعياً او صناعياً او تجارياً او مالياً .

ويعرف المشروع الزراعي بأنه توليفه شاملة من الانشطة التي تستخدم الموارد (الطبيعية، والبشرية، والمالية) من اجل الحصول على منافع معينة. والمشروع الزراعي هو مجموعة من الانشطة الاقتصادية التي يمكن تخطيطها وتنفيذها وتحليلها كوحدة متكاملة لغرض تحقيق غايات إنتاجية معينة مرتبطة بمشاريع الثروة الحيوانية والنباتية والمياه والارشاد الزراعي ...الخ [1]

وبشكل عام تعتبر المشاريع الزراعية والحيوانية من المشاريع التي تتعرض الى المخاطر بأستمرار فالتكلفة والربح المتوقع منها قليل مقارنة بأنواع المشاريع الاخرى كالقطاع الصناعي من ناحية السيطرة على ظروف الانتاج، ويعد الاستثمار في مجال القطاع الزراعي في العراق من انسب أنواع الاستثمارات خاصة انشاء مشاريع زراعية مثل المحاصيل الموسمية والدائمية والعمل على تسويقها وذلك لما ينفرد به مناخ العراق عن باقي الدول الأخرى فضلا عن تربته التي تحتوي على معادن وفيرة

1 - د. سمعان العطوان، د. ايهم الحمصي، تحليل وتقويم المشاريع الزراعية، منشورات جامعة دمشق كلية الزراعة، دمشق، ط1، 2010، ص12-13

مع وفرة مصادر المياه مما يسهل عملية انشاء وإقامة تلك المشاريع خصوصا اذا تم تفعيل قانون حماية المنتج المحلي وتوفير الدعم له وهذا ما يؤثر إيجابياً على إقامة اكبر عدد من المشاريع الزراعية على مستوى العراق بشكل عام وفي محافظة بابل بشكل خاص.

ثانياً: اللايقين – عدم التأكد في القطاع الزراعي

تتعرض المشاريع الاستثمارية عادة الى تغيرات في الواقع العملي، مما يترك اثراً محسوماً في الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية للمشروع، وتتجسد هذه التغيرات المحتملة في مشاريع القطاع الزراعي، بسبب خضوعه لظروف عدم التأكد او اللايقين والمخاطرة، نظراً لهذه الظاهرة فأنها تعكس الجوانب السلبية في معايير التقييم المستقبلية للمشاريع الزراعية، فمثلاً التغيرات في اسعار المدخلات او المخرجات امر ممكن ومحتمل الوقوع لهذا يستوجب التحوط من القائمين بالمشروع وتتمثل بالآتي:

1) المخاطرة في المشاريع الزراعية

عند دراسة المشاريع الزراعية لابد من الاخذ في الحسبان خصوصية المخاطر المحتملة الوقوع نتيجة تكرارها والتنبؤ المعلوم بوقوعها مستقبلاً وتسمى بالمخاطر الاحصائية مثل الموت في حقول الاغنام والعجول بسبب الامراض والهالكات التي تحدث في حقول الدواجن ونسبة التلف العالية في منتجات الالبان والحوادث في الوحدات الانتاجية و إذا كانت هناك ديون لا يمكن استردادها في المشاريع الزراعية ، وجميع هذه المخاطر يتم تحديدها احصائياً وتقدر لها كلفة تضاف الى كلفة الانتاج وتدخل ضمن الكلفة الثابتة ، وفي الدول المتقدمة تنتشر فيها اعمال التأمين على حوادث القطاع الزراعي الحيواني والنباتي بوصفها مخاطرة وليست لايقين واقساط التأمين تدخل ضمن التكاليف السنوية الثابتة التي يدفعها المنتج .

2) اللايقين او عدم التأكد في المشاريع الزراعية

على عكس المخاطرة ففي هذا المحور لا يمكن لمتخذ القرار ان يحدد اي احتمالية عن وقوع الحوادث وبالتالي عدم قدرته على قياسها كمياً واحصائياً، نتيجة عدم توفر اي معلومات كافية عنها ومن ظواهر اللايقين في المشاريع الزراعية

أ- **اللايقين السعري:** مثل حالة عدم التأكد في تحديد الاسعار تتعلق بأسعار السوق بالنسبة للمنتجات والمدخلات التي تتغير من فترة الى اخرى.

ب- **اللايقين الانتاجي:** بسبب ظروف الانتاج الزراعي التي تخضع لعوامل مناخية وطبيعية غير مستقرة.

ج- **اللايقين التكنولوجي:** هو تغير طرائق الانتاج في المشروع الزراعي واتباع اساليب حديثة وبرزت اهميته في الوقت الحاضر بوصفه نتيجة للتطور المستمر في حقول الانتاج الصناعي والزراعي مما يؤثر كماً ونوعاً على الانتاج وانخفاض هامش كلفة المنتج، وأثر هذا المتغير اقل خطراً على الانتاج من المتغيرات الاخرى بفعل طول الفترة الزمنية التي يطلبها تغير طرائق الانتاج في المشروع [1].

ثالثاً: مشاكل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة

هناك الآلاف من المشاريع الزراعية متوقفة عن الانتاج منذ الاحتلال وحتى الوقت الحالي وللأسباب التالية:

1) توقف دعم الدولة من قروض مالية ومكننة ومبيدات واسمدة وبذور محسنة وبيض التفقيس واللقاحات حتى عام (2008).
2) انقطاع التيار الكهربائي مما ادى الى تراجع اوضاع الفلاح بسبب اعتماده على نفسه في عمليات الري وذلك بشراء مولدات ديزل تماشياً مع الوضع السائد لأنهاء عمله مما ادى الى ارتفاع اسعار الكاز .
3) تصاعد تكاليف الانتاج من اسمدة ومبيدات ومكننة ولقاحات وغيرها.
4) سياسة الاغراق التي اعتمدت بعد الاحتلال ادت الى ايقاف المشاريع الزراعية الصغيرة نظراً عن توقف آلاف من العمال وترك الفلاحين الزراعة بسبب عدم قدرة المحاصيل الزراعية على منافسة المستورد وهذا ادى بالمزارع الى ترك ارضه بسبب الخسارة التي اصابته.

رابعاً: الحلول المقترحة لتنمية المشاريع الزراعية

هناك شروط لازمة لنجاح المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق ومنها كلاتي:

1) إيجاد مؤسسات مالية كالمصرف الزراعي التعاوني او صناديق متخصصة لتقديم الدعم المالي على هيئة قروض مالية الى اصحاب المشاريع الزراعية.
2) اجراء مسح احصائي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل مشاريع الدواجن ومحطات الابقار المتوقفة منذ الحصار عام 1990 ولحد الان وعودة الحياة اليها.

1 - سامر صبري نجم اللامي، خصوصية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الزراعية " دراسة تطبيقية لمشروع مقترح لمنظومات الري الحديثة في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، 2015، ص53.

3) اعادة تأهيل المراكز البحثية الزراعية ورفدها بالكوادر الفنية والعلمية والادارية وتخويل مؤسسات القطاع العام او المشاريع الكبيرة بتقديم المعلومات التسويقية اللازمة لنجاح المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
4) وضع الخطط اللازمة لاستيعاب خريجي كليات الزراعة واقسام هندسة المكائن والري والطب البيطري في المشاريع الزراعية لتشجيعهم على الاستثمار فيها او تعيينهم في المراكز البحثية الزراعية للاستفادة من خبراتهم لنجاح هذه العملية.
5) فتح المستوصفات البيطرية في نواحي الريف العراقي وتوفير كافة مستلزماتها لتقديم أفضل الخدمات البيطرية[1].

خامساً: الدعم الحكومي للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت انواع الدعم الحكومي ولكن اهمها هو الاقراض من خلال المصرف الزراعي التعاوني وفروعه المنتشرة في البلاد لأن التمويل يعد العامل الاساسي للنهوض بواقع المشاريع الزراعية لكي تؤدي وظائفها الاقتصادية والاجتماعية حيث انها تسهم في توفير الغذاء من جهة والقضاء على البطالة بتشغيل الايدي العاملة من جهة ثانية، واعتمدت المشاريع الزراعية وخاصة حقول الدواجن الصغيرة كلياً على تمويل المصرف الزراعي التعاوني والتي كانت تتم بدون فائدة وفترات تسديدها مريحة لذلك تم انشاء اكثر من (8000) حقل صغير خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي فضلاً عن منح قروض تشغيلية لتلك المشروعات .

اما في فترة التسعينيات فقد توقفت هذه القروض الممنوحة من المصرف الزراعي ولم يتم اطلاقها إلا في نهاية عقد التسعينيات ضمن فوائد محددة وبأسعار فائدة مرتفعة.

اما بعد الاحتلال فقد توقفت عملية التمويل من المصرف الزراعي للمشاريع الصغيرة بسبب ارتفاع سعر الفائدة والذي وصل الى(6%)، ولكن عملية الدعم للقطاع الزراعي شهدت تطوراً واسعاً وملموساً بعد عام (2008) من خلال المبادرة الزراعية التي أطلقها العراق بهدف النهوض بالواقع الزراعي[2].

سادساً: المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصرف الزراعي فرع بابل

تعد المشاريع الزراعية ضرورة ملحة لتطوير وتنمية المحافظة ومدها بالثروات الحيوانية والنباتية اضافة الى ذلك فأنها تعمل على تشغيل آلاف العاطلين عن العمل من الشباب الخرجين وغير الخرجين وخاصة اذا كان المشروع قريب من تخصصهم والحرفين اصحاب خبرة و الكفاءة في هذا

1 - سلام نعمة، اهمية الدعم الحكومي في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، 2016، ص335.
2 - سلام نعمة، اهمية الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص332

المجال ، كما ان المشاريع الزراعية النباتية تعمل على زيادة المساحة الخضراء في المحافظة و استثمار الاراضي الغير مزروعة وسد حاجة سكان المحافظة من منتجاتها، لنجاح هذه المشاريع و إدامتها ، العمل في تمويلها وهو من اهم الضروريات التي يحتاجها اي مشروع والتمويل مادياً وفنياً وانشاء مؤسسة متخصصة او مصرف متخصص للقيام بهذه المهمة.

لذلك نستنتج ان المصرف الزراعي/فرع بابل يقوم بتوفير اهم احتياجات المشاريع الزراعية في المحافظة والتي أهمها التمويل الممنوح حيث انه خصص صناديق متخصصة لتنمية ودعم كل نوع من انواع المشاريع النباتية والحيوانية وسد النقص الحاصل في القطاع الزراعي، كما انه يحظى بدعم الحكومة وتشجيعها كي يتمكن من تنفيذ برامج الاقراض الزراعي وتحقيق ارباح وتزويد المزارعين ولا سيما الصغار منهم بقروض تمكنهم من الحصول على رؤوس الاموال اللازمة وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم الزراعية المختلفة. فهدف التمويل الزراعي هو زيادة التكوين الرأسمالي الزراعي وزيادة كفاءة الانتاج ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل ومواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة فضلاً عن الحماية من الظروف الطبيعية الجوية ، فيمول المصرف الزراعي تلك المشاريع الزراعية الاتية للنهوض بمستوى المحافظة نحو الأفضل:

1) المشاريع الممولة بالقروض الميسرة

منذ بدء نشاط المصرف الزراعي/بابل يمنح التمويل بشكل قروض ميسرة لدعم المشاريع الزراعية في المحافظة والجدول يوضح اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض الميسرة.

جدول (6) عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض الميسرة

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	معدل التغير %	عدد المشاريع المتوسطة	معدل التغير %
2005	3	-	4	-
2006	4	33.33	2	-50
2007	7	75	1	-50

المصدر: بيانات المصرف الزراعي/ فرع بابل - نسب التغير من اعداد الباحثة

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (6) ان عدد المشاريع الصغيرة عام (2005) بلغ (3) والمشاريع المتوسطة (4) حيث كان ذلك بداية لأنشاء المشاريع بعد خروج العراق من فترة الحرب الامريكية عام (2003) ولوحظ حدوث زيادة في عدد المشاريع الصغيرة وانخفاض في عدد المشاريع المتوسطة الممولة من قبل المصرف وذلك عام (2006)حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة (4) وبمعدل تغير (33.33%) ولكن انخفضت المشاريع المتوسطة الى (2) وبمعدل تغير(50-%) عما كانت عليه في عام (2005) وذلك لتوجه المصرف الى زيادة التمويل في المشاريع الصغيرة على حساب المشاريع

المتوسطة ويعود ذلك الى ان الأخيرة تحتاج الى حجم تمويل اكثر من جانب وتحتاج الى فترات أطول من جانب اخر إضافة الى ان الوضع الاقتصادي لا يسمح بإقامة المشاريع المتوسطة كون البيئة الاستثمارية كانت في تلك الفترة غير مستقرة وكذلك حجم التمويل لا يتناسب مع حجمها مما دفع المصرف في تخصيص اغلب حجم قروضه نحو المشاريع الصغيرة كونها لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة إضافة الى مدة إنجازها اذ تمتاز بكونها قصيرة الاجل ولا تزيد مدتها عن السنة وهذا ما يؤدي الى ارجاع مبلغ القروض مع الفوائد الى المصرف بفترة قصيرة مما يوفر سيولة لديه في إقامة مشاريع اخرى على العكس في المشاريع المتوسطة.

نتيجة التوسع والتوجه الى إقامة مشاريع صغيرة وقيام المصرف بالتخطيط لإطلاق قروض المبادرة الزراعية نلاحظ ان عدد المشاريع الممولة من قبل المصرف في عام (2007) يختلف عن العام السابق اذ ارتفع عدد المشاريع الصغيرة الى (7) مشروع وبمعدل تغير (75%) عما هو عليه في عام(2006) اما عدد المشاريع المتوسطة انخفض بشكل أكبر حيث بلغ (1) مشروع وبمعدل تغير (50-%) والشكل ادناه يوضح اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض الميسرة من المصرف الزراعي / فرع بابل.

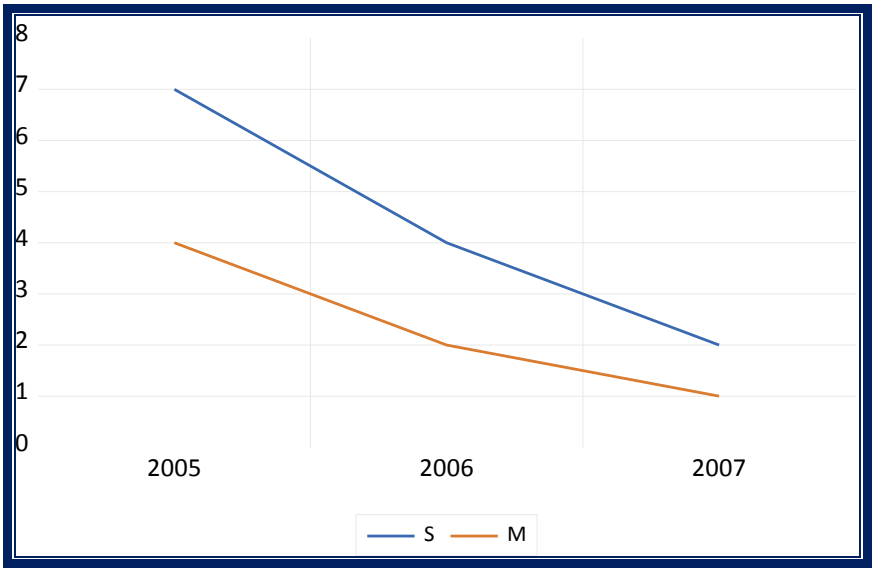

الشكل(6) يوضح التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض الميسرة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(6)

2) المشاريع الممولة بقروض المبادرة الزراعية

نتيجة لضعف حجم التمويل بالقروض الميسرة قامت السلطات الحكومية بإطلاق المبادرة الزراعية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانت حيوانية ام نباتية بالقروض التي تساعدها لإكمالها وانجاز مهامها فكانت حسب صناديق المبادرة المتخصصة وكالاتي:

أ- المشاريع الممولة بقروض صغار الفلاحين

جدول (7) اعداد المشاريع الممولة بقروض صندوق صغار الفلاحين

السنة	الصغيرة	معدل التغير%	المتوسطة	معدل التغير%
2008	1	-	0	-
2009	8	700	6	-
2010	13	62.5	9	50
2011	19	46.15	14	55.55
2012	27	42.10	18	28.57
2013	26	-3.70	17	-5.55
2014	25	-3.84	14	-17.64
2015	28	12	11	-21.42
2016	35	25	21	90.90
2017	35	0	21	0
2018	35	0	21	0
2019	35	0	21	0
2020	35	0	21	0

المصدر: بيانات المصرف الزراعي / فرع بابل- نسب التغير حسبت من الباحثة

ومنذ عام(2008) عندما بدأت المبادرة الزراعية بتطبيقها بالفعل في المصرف الزراعي لتمويل تلك المشاريع الزراعية إذ كان عدد المشاريع الصغيرة (1) والمتوسطة صفرا كبداية للعمل في هذا المجال واستمر بالارتفاع لعام(2009 و2010 و2011 و2012) حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة (8 ، 13 ، 19 ، 27) على التوالي وبنسبة تغير مرتفعة (700% ، 62.5% ، 46.15% ، 42.10%) على التوالي في المقابل حدوث زيادات أيضا متتالية في اعداد المشاريع المتوسطة لتلك الفترة حيث بلغت اعدادها (6 ، 9 ، 14 ، 18) وبنسب تغير (50% ، 55.55% ، 28.57%) نتيجة استمرار التمويل من المصرف الزراعي بشكل متزايد، اما في عام (2013) حدث انخفاض بسيط لكلا النوعين من المشاريع وكانت الصغيرة (26) ونسبة تغيرها (3.70-%) والمتوسطة (17) مشروع ونسبة تغيرها (5.55-%) على الرغم من استمرار ارتفاع مبلغ القرض في ذلك العام ويعود ذلك الى عدم الاقبال على طلب القروض لغرض إقامة المشاريع هذا من جانب وقد اتبع المصرف سياسة مشددة في ذلك العام بمنح القروض كأن تكون رفع سعر الفائدة على القرض الممنوح. ونلاحظ انخفاض في اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في لعام (2014) حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة (25) مشروع ونسبة تغيرها

(3.84-%) اما المتوسطة بلغ عددها (14) مشروع بنسبة تغير(17.64-%)وسبب ذلك نتيجة الوضع السياسي المتأزم نتيجة سيطرة داعش الإرهابي على عدد من محافظات العراق ومما اثر سلباً اذ تم توجيه التمويل نحو القطاعات العسكرية لغرض شراء السلاح وتوفير المؤونة للمقاتلين مما اثر سلبياً على حجم التمويل الموجه نحو المشاريع ومن جانب اخر ولما مر به البلد في تلك الفترة جعل بيئته غير امنة وغير مستقرة اذ كانت بيئة طاردة للاستثمار الامر الذي انعكس على حجم الاستثمارات وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في البلد ومن ثم قل عدد المشاريع وهذا ما لوحظ .

اما في عام 2015 ارتفع عدد المشاريع الصغيرة بلغ (28) مشروع وارتفعت نسبتها الى (12%) وانخفض عدد المشاريع المتوسطة اذ بلغ (11) مشروع وانخفاض نسبتها الى (21.42-%) نتيجة تجريد المساحات والأراضي الزراعية وبناء الدور السكنية والمجمعات التجارية عليها من قبل أصحابها.

وفي عام(2016) لوحظ زيادة في عدد المشاريع الزراعية بلغت الصغيرة منها (35) مشروع والمتوسطة (21) مشروع بنسب تغير (25% و90.90%) على التوالي نتيجة لاستمرار التمويل من قبل المصرف وثبتت هذه الاعداد والنسب الى بقية السنوات اللاحقة حتى عام (2020) والشكل ادناه يوضح التتابع الزمني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقرض صغار الفلاحين من المصرف الزراعي/ فرع بابل.

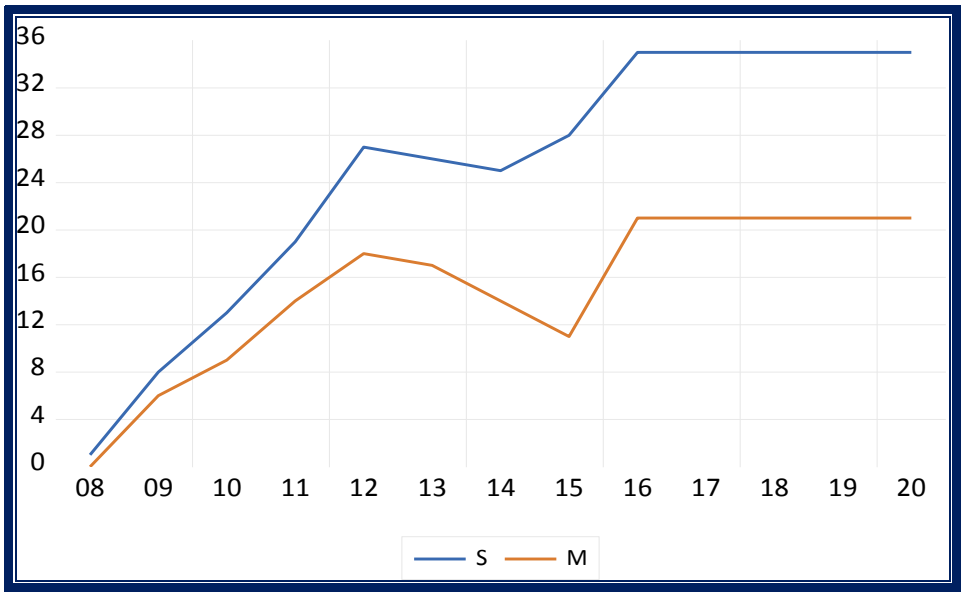

الشكل (7) التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بصندوق صغار الفلاحين

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (7)

ب- المشاريع الممولة بقروض صندوق الثروة الحيوانية

جدول (8) عدد المشاريع الممولة بصندوق الثروة الحيوانية

السنة	الصغيرة	معدل التغير%	المتوسطة	معدل التغير%
2008	38	-	22	-
2009	33	-13.15	19	-13.63
2010	40	21.21	21	10.52
2011	42	5	23	9.52
2012	40	-4.76	18	-21.73
2013	37	-7.50	16	-11.11
2014	45	21.62	20	25
2015	47	4.44	17	-15
2016	49	4.25	22	29.41
2017	50	2.04	21	-4.54
2018	48	-4	23	9.52
2019	47	-2.08	27	17.39
2020	49	4.25	26	-3.70

المصدر: بيانات المصرف الزراعي / فرع بابل - نسب التغير حسبت من الباحثة

من خلال البيانات الواردة اعلاه في عام (2008) كانت عدد المشاريع الصغيرة للثروة الحيوانية (38) واما المتوسطة (22) فكانت انطلاقة جيدة للمشاريع في بداية المبادرة الزراعية ولكن في عام (2009) انخفض ذلك العدد عما كان عليه في السابق لكلا النوعين من المشاريع، فالصغيرة بلغت (33) مشروع اما المتوسطة (19) مشروع وبنسب تغير (13.15-% و13.63-%) على التوالي والسبب قد يكون حجم التمويل الممنوح لا يكفي لتلبية متطلبات كلا النوعين من المشاريع.

اما في عام (2010) يلاحظ ارتفاع اعداد المشاريع الزراعية فكانت الصغيرة (40) مشروع وسجلت نسبة تغير اعلى من المشاريع المتوسطة (21.21 %) اما اعداد المشاريع المتوسطة كانت (21) بنسبة تغير (10.52%) ، وعام 2011 ايضاً كان هناك ارتفاع في اعداد المشاريع الصغيرة ارتفعت الى (42) مشروع والمتوسطة (23) ونسب تغيرها (5% و 9.52%) على التوالي نتيجة لزيادة حجم التمويل الممنوح من المصرف مما اثر ايجابياً على اعداد المشاريع في كلا العامين فجاء هذا الصندوق للاهتمام بالمشاريع الحيوانية من انشاء وتطوير و تشغيل وتأهيل تلك المشاريع في اطار المبادرة الزراعية.

وفي عام (2012) حدث انخفاض في اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكان انخفاض المشاريع المتوسطة أكبر من الصغيرة كونها تحتاج الى تمويل أكبر من المشاريع الصغيرة مما ادى الى انخفاضها، حيث بلغت اعداد المشاريع الصغيرة (40) بنسبة (4.76-%)اما المتوسطة انخفضت الى (18) مشروع وسجلت أدني نسبة تغير في السنة (21.73-%).

واستمر الانخفاض حتى عام (2013) وكان عدد المشاريع الصغيرة (37) و المتوسطة (16) ونسب تغيرها (7.50-% و 11.11-%)على التوالي ربما يحدث ارتفاع في تكاليف البنية التحتية الضرورية للمشروع من كهرباء ومياه ومساحات واسعة لبناء حضائر للحيوانات وهذا يزيد الاعباء على كاهل المزارع ويقلل من اقامته للمشاريع ، ولكن سرعان ما ارتفع في عام 2014 إذ بلغ عدد المشاريع الصغيرة (45) والمتوسطة (20) وبنسب تغير (21.62% و25%) على التوالي وجاء ذلك لتوفير المنتجات الحيوانية لتتماشى مع احتياجات سكان المحافظة من لحوم والبان وبيض ومد الجيش العراقي بالمواد الغذائية اللازمة في وقت الهجوم الارهابي الذي تعرض الية العراق في ذلك العام.

وفي عام(2015) انخفضت اعداد المشاريع المتوسطة الى (17) مشروع بنسبة (15-%) وارتفعت المشاريع المتوسطة الى (47) وسجلت اعلى نسبة تغير (4.44 %) لكونها تحظى بأهمية بالغة في المجتمع وتحتاج الى القليل من رأس مال مقارنة بالمشاريع المتوسطة. ونلاحظ ارتفاع جيد للمشاريع في عام 2016 فكانت صغيرة (49) اما المتوسطة (22) وبنسب (4.25%و29.41%) على التوالي لزيادة حجم التمويل في هذا العام بناء على طلب المقترضين. وفي عام (2017) انخفضت المشاريع المتوسطة بنسبة ضئيلة فكانت (21) مشروع بنسبة (4.54-%) واستمرت المشاريع الصغيرة بالارتفاع وصلت (50) مشروع وهو أكبر عدد تصل الية تلك المشاريع في السنوات السابقة واللاحقة وبنسبة (2.04%)وذلك لتمويل المزارع مادياً وفنياً والحد من المخاطر التي يواجهها وتفعيل صناديق المخاطر الزراعية لتعويض اصحاب المشاريع عند حدوث امر طارئ او اصابتهم بأي ضرر او اذى مما زاد من فعالية المشاريع الصغيرة. وفي عام(2018) حدث العكس انخفضت المشاريع الصغيرة بشكل ملحوظ وصلت (48) بنسبة (4-%) وارتفعت المتوسطة الى (23) مشروع وبنسبة (9.52%) لاستقرار حجم التمويل الممنوح من قبل المصرف وتصرف المزارعين بالمبلغ المتوفر لديهم وتوجيهه نحو زيادة المشاريع المتوسطة.

اما في العام (2019) لوحظ انخفاض في عدد المشاريع الصغيرة الى (47) مشروع وكان انخفاض ضئيل نتيجة انتشار جائحة كورونا وفرض حضر التجوال واستمر ارتفاع اعداد المشاريع المتوسطة الى (27) مشروع وبنسبة تغير (17.39%). واستمرار الجائحة حتى عام 2020 ارتفعت المشاريع الصغيرة الى (49) بنسبة (4.25%) وانخفاض بسيط في المشاريع المتوسطة الى (26) وبنسبة

(3.70-%) فخلال العامين التذبذب واضح نتيجة اعتماد الفلاحين على المشاريع الصغيرة او الاعمال المنزلية في ظل تزايد الوضع سوءا ألا ان هذه الزيادة لم تكن بالمستوى الذي يطمح اليه المصرف. والشكل ادناه يوضح التتابع الزمني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقرض صندوق الثروة الحيوانية من المصرف الزراعي/ فرع بابل

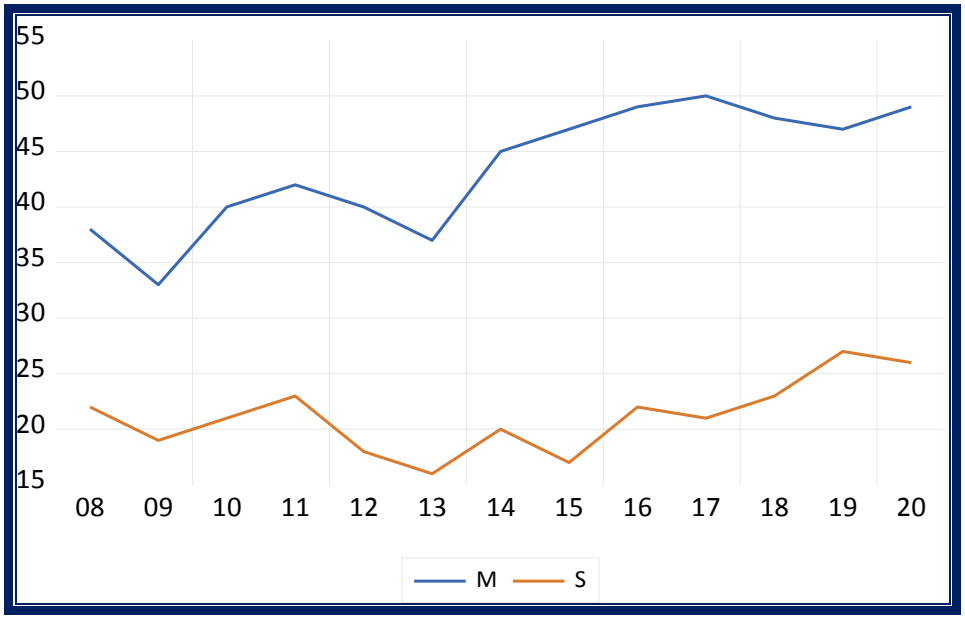

الشكل (8) التمثيل البياني لأعداد مشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض الثروة الحيوانية

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (8)

ت- المشاريع الممولة بقروض صندوق المكننة الزراعية

جدول (9) اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض صندوق المكننة

السنة	الصغيرة	معدل التغير%	المتوسطة	معدل التغير%
2008	1	-	1	-
2009	7	600	6	500
2010	30	328.57	28	366.66
2011	37	23.33	25	-10.71
2012	55	48.64	37	48
2013	67	21.81	63	70.27
2014	89	32.83	81	28.57
2015	94	5.61	86	6.17
2016	96	2.12	83	-3.48
2017	101	5.20	93	12.04
2018	99	-1.98	87	-6.451
2019	111	12.12	89	2.29
2020	110	-0.90	91	2.24

المصدر: المصرف الزراعي بابل- نسب التغير حسبت من اعداد الباحثة

من خلال البيانات اعلاه بدأ صندوق المكننة بتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة منذ عام(2008) كبداية لتنفيذ قرار المبادرة الزراعية وكان عدد المشاريع محدود في بداية الامر بلغت الصغيرة (1) والمتوسطة (1).

في العامين (2009 و2010) ازدادت اعداد تلك المشاريع وكان ارتفاعها ملحوظ فالصغيرة بلغت من (7) الى (30) مشروع بنسبة من (600 %)الى (328.57 %) اما المتوسطة (6) الى (28) وبنسب من (500%الى 366.66%) لاستمرار التمويل الممنوح من قبل المبادرة الزراعية الحكومية الى المصرف مما ادى الى زيادة توجه المقترضين نحو اقامة المشاريع.

وفي عام(2011) استمرت المشاريع الصغيرة بالارتفاع الى (37) بنسبة (23.33 %) ولكن المشاريع المتوسطة انخفضت الى(25) مشروع بنسبة (10.71- %) ربما يكون عدم توفر اماكن مناسبة

لإقامة المشاريع وبعدها عن المحافظة على ان لا تزيد المسافة ساعة زمنية عن المحافظة نظراً لبعدها عن الاسواق المحلية.

ونلاحظ ارتفاع مستمر وجيد لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من صندوق المكننة خلال الاربعة اعوام القادمة (2012، 2013، 2014، 2015) وبنسب تصاعدية كما موضح في الجدول اعلاه، وذلك لاستمرار الطلب على تلك المشاريع للنهوض بالواقع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في المحافظة.

وفي عام(2016) انخفضت المشاريع الزراعية المتوسطة في المحافظة الى (83) مشروع مقارنة بالعام السابق وبنسبة تغير (3.48- %) لضعف بيئة العمل المحيطة الميسرة لأداء الاعمال من قوانين واجراءات او انظمة وتعليمات، بينما استمرار ارتفاع المشاريع الصغيرة بشكل اعتيادي الى (96) مشروع بنسبة (2.12%)

اما عام(2017) ارتفع اعداد المشاريع الصغيرة (101) مشروع والمتوسطة (93) بنسب تغير (5.20 % و 12.04%) لزيادة الخبرة والكفاءة بين العمال والثقة المتبادلة بينهم مما ادى الى زيادة انتاجهم واستخدام طرق أكثر حداثة في توفير مختلف الآلات الزراعية التي تخدم القطاع الزراعي.

ولكن سرعان ما حدث انخفاض في اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام(2018) ربما لصعوبة الوصول الى انواع مختلفة من الموارد منها الكهرباء او الايدي العاملة او ضعف التمويل وهذا يؤثر على مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي ان تكون كبيرة على مستوى المحافظة كما في الدول المتقدمة وبلغ انخفاض المشاريع الصغيرة الى (99) مشروع وبنسبة سالبة بلغت (1.98- %)، اما المتوسطة فكانت (87) مشروع وبنسبة سالبة بلغت(451. 6- %).

وفي عام (2019) نلاحظ ارتفاع كلي لكلا النوعين من المشاريع الزراعية فالصغيرة بلغت (111) وبنسبة (12.12%)، والمتوسطة (89) بنسبة (2.29 %) وهذا يساعد على امتصاص البطالة وانخفاض معدلاتها المتصاعدة بين الشباب العاطلين عن العمل.

وفي عام (2020) نلاحظ انخفاض بسيط للمشاريع الصغيرة الى (110) وانخفاض نسبتها الى (0.90- %) ومن المحتمل تعرضها لمخاطر السرقة او عدم ادارتها بالشكل الصحيح من قبل اصحابها مما إثر سلبياً على نموها، بينما استمرت المشاريع المتوسطة بالارتفاع بشكل طبيعي لما تحظى بأهمية بالغة للارتقاء بمستوى جيد للمحافظة وبلغ عددها (91) وبنسبة (2.24 %) والشكل (4) يوضح التتابع الزمني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بصندوق المكننة من المصرف الزراعي/ فرع بابل.

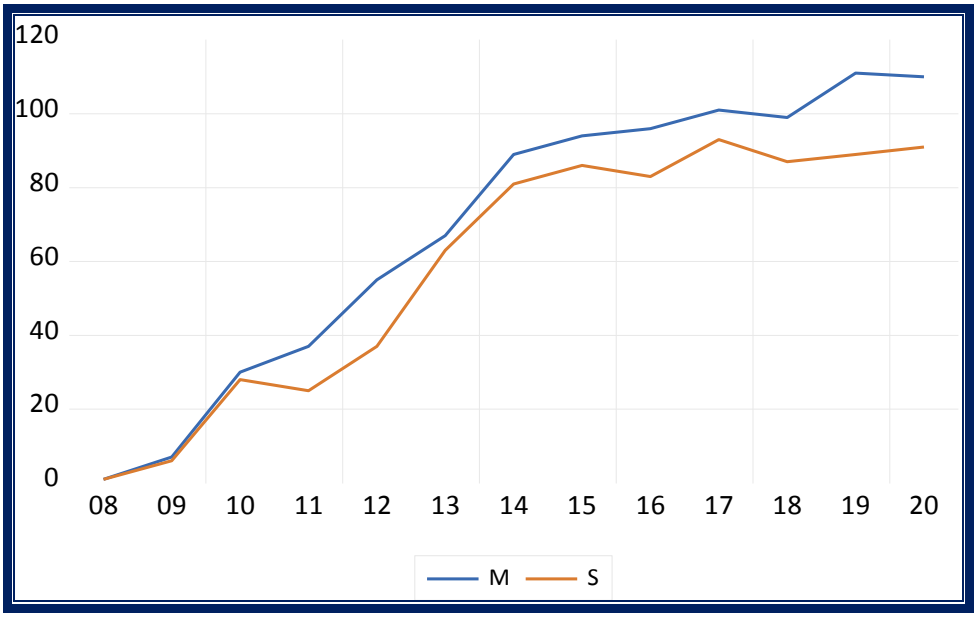

الشكل (9) التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بصندوق المكننة

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (9)

ث- المشاريع الممولة بقروض صندوق البساتين

جدول (10) اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض صندوق البساتين

السنة	الصغيرة	معدل التغير%	المتوسطة	معدل التغير%
2008	1	-	0	-
2009	7	600	5	-
2010	8	14.28	6	20
2011	25	212.5	19	216.66
2012	43	72	39	105.26
2013	55	27.90	49	25.64
2014	56	1.81	48	-2.04
2015	58	3.57	50	4.166
2016	55	-5.17	48	-4
2017	48	-12.72	46	-4.16
2018	50	4.16	41	-10.86
2019	47	-6	43	4.87
2020	49	4.25	39	-9.302

المصدر: بيانات المصرف الزراعي / فرع بابل-نسب التغير حسبت من الباحثة

من خلال البيانات الواردة اعلاه بدأت قروض البساتين تدعم المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة وتمويلها بكافة احتياجاتها ابتداءً من عام (2008) فبلغت المشاريع الصغيرة (1) مثل أي

مشروع صغير وتشارك به افراد العائلة اما المتوسطة قد تكون معدومة في بداية الامر كونها تحتاج الى متطلبات أكثر تفوق المشاريع الصغيرة.

وفي عام (2009) استمرت الزيادة في الطلب على المشاريع الصغيرة وحتى المشاريع المتوسطة لأنشاء مشاريع البساتين وتطويرها واستمرت الزيادة الى الاربع السنوات القادمة حتى عام (2013) وكما في الجدول (10) الذي يوضح استمرار الاعداد والنسب بالتزايد وسجل اعلى عدد للمشاريع الصغيرة لعام (2013) وبلغ (55) مشروع وبنسبة (27.90%) اما المتوسطة ارتفعت الى (49) مشروع وكانت نسبة تغيرها (25.64%)

اما عام (2014) ارتفعت المشاريع الصغيرة بشكل بسيط الى (56) مشروع وبنسبة (1.81%) والمشاريع المتوسطة انخفضت الى (48) مشروع بنسبة (2.04- %) ربما يكون التمويل غير كافٍ لإقامة مشروع جديد والاكتفاء بالعدد الموجود. وفي عام (2015) ارتفعت نسبة اعداد المشاريع لكلا النوعين فالصغيرة كانت (58) مشروع بمعدل تغير (3.57 %) وايضا ارتفعت المتوسطة الى (50) مشروع وبنسبة تغير (4.166 %) كونها تعتبر ضرورة ملحة لا بد منها من اجل خدمة التنمية الزراعية وتشغيل آلاف العاطلين عن العمل.

وفي عام (2016) حدث انخفاض في اعداد كلا النوعين من المشاريع انخفضت الصغيرة الى (55) مشروع وبنسبة (5.17-%) والمتوسطة انخفضت الى (48) مشروع وبنسبة (4-%) ربما يكون لانخفاض خدمة وتطوير بساتين النخيل وشحة المياه الامر الذي يؤثر ايضاً على تنامي اعدادها.

وفي عام (2017) انخفضت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق فالصغيرة كانت (48) وبنسبة (12.72- %) والمتوسطة بلغت (46) مشروع وبنسبة (4.16-%) بسبب عدم توفر امكانيات تساعد المزارع في القدرة على العطاء واستصلاح المزيد من الاراضي الزراعية او قد يكون هناك قصور في التمويل الممنوح من قبل المصرف الزراعي.

وفي عام (2018) استمرت المشاريع الصغيرة بالارتفاع الى (50) مشروع بمعدل تغير (4.16%) بينما انخفضت المشاريع الزراعية المتوسطة الى (41) وبنسبة تغير (10.86- %) وذلك لزيادة الكثافة السكانية في المحافظة مما ادى الى الزحف على الاراضي الزراعية وبساتين النخيل لتوفير اماكن سكن للمواطنين وخصوصاً ذوي الدخل المحدود بالتوجه نحو البساتين والاراضي الزراعية التي جُرفت على اعتبار ان الاراضي الزراعية أرخص بكثير من الاراضي السكنية مما إثر سلبياً على اعداد تلك المشاريع.

وفي عام (2019) انخفضت المشاريع الصغيرة الى (47) مشروع بنسبة (6-%) ربما لعدم وجود خبرات مطلوبة لدى اصحاب المشاريع وعدم استخدام تقنيات حديثة في الزراعة والاعتماد على

الاساليب البدائية مما إثر على اعداد تلك المشاريع وبالتالي انخفاض الناتج الزراعي للبساتين، بينما استمرت المشاريع المتوسطة بالارتفاع الى (43) مشروع بنسبة تغير (4.87%).

اما عام (2020) تصاعدت اعداد المشاريع الزراعية الصغيرة الى (49) مشروع ونسبتها (4.25%) وانخفضت المشاريع المتوسطة الى (39) مشروع وانخفاض نسبتها الى (-9.302%)

وذلك لضعف تأمين اصحاب المشاريع عن اي خسائر خارجة عن الارادة كالحرائق مما يؤثر على نمو عددها. والشكل ادناه يوضح التتابع الزمني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بصندوق البساتين من قبل المصرف الزراعي/فرع بابل

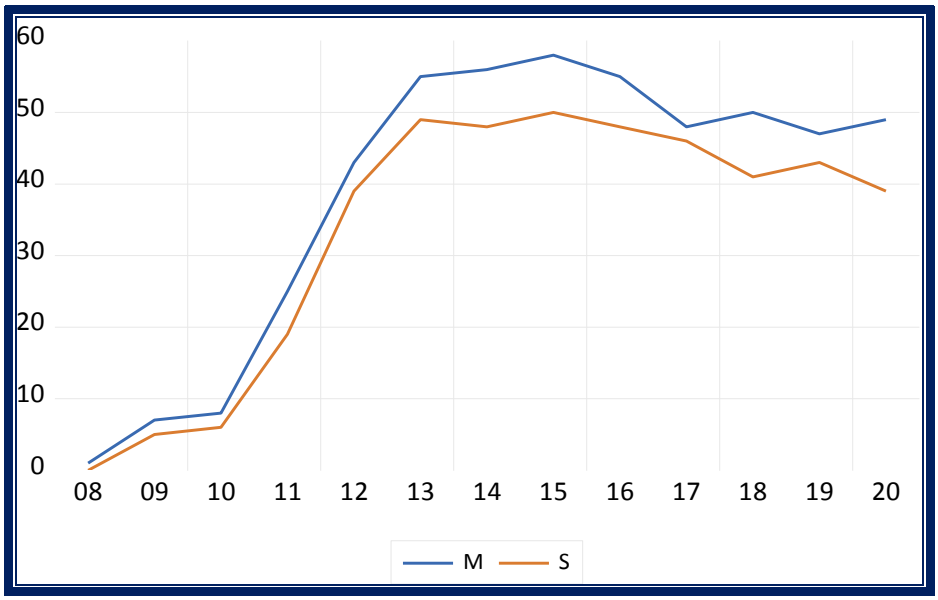

الشكل (10) التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بصندوق البساتين

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10)

3) المشاريع الممولة بقروض الموارد الذاتية

جدول (11) اعداد المشاريع الممولة بقروض الموارد الذاتية

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	معدل التغير %	عدد المشاريع المتوسطة	معدل التغير %
2017	19	-	22	-
2018	9	-52.63	19	-13.63
2019	19	111.11	11	-42.10
2020	9	-52.63	4	-63.63

المصدر: بيانات المصرف الزراعي - نسب التغير حسبت من قبل الباحثة

من خلال البيانات الواردة اعلاه يتضح من جدول (11) بدأ تمويل المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة من قبل المصرف الزراعي عام (2017) إذ كانت اعداد المشاريع الصغيرة (19) اما المتوسطة (22). وفي عام (2018) سرعان ما انخفضت اعداد المشاريع الصغيرة الى (9) والمتوسطة الى (19) مشروع مقارنة بالسنة السابقة وبنسب تغير(52.63- % و 13.63-%) على التوالي ذلك لكون المصرف الذي قلل من نسبة القرض لأسباب اقتضت الحاجة لها وهو وضع شروط لتمويل أكثر دقة من السنة السابقة.

اما عام 2019 فقد شهد ارتفاع المشاريع الصغيرة الى (19) مشروعاً وبنسبة تغير (111.11 %) وانخفاض المتوسطة الى (11) مشروع وبنسبة سالبة (42.10-%)حيث كان المزارعين يحولون الجزء الاكبر من مبلغ القرض لتمويل وسد احتياجات المشروع الصغير تماشياً مع اوضاع المحافظة في جائحة كورونا. وفي عام (2020) حدث انخفاض واضح لكلا النوعين من المشاريع الزراعية فالصغيرة (9) والمتوسطة (4) بنسب تغير(52.63- % و63.63-%) على التوالي ونلاحظ هبوط المشاريع المتوسطة أكبر لأنها تحتاج الى دراسة وتخطيط مفصل لجدوى المشروع قبل البدء بتنفيذه مقارنة مع الجدوى الاقتصادية للمشروع الصغير الذي يعتمد على تخطيط بسيط مقارنة مع سابقه والشكل يوضح اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة هبوطاً وصعوداً الممولة بقروض الموارد الذاتية من المصرف الزراعي/ بابل .

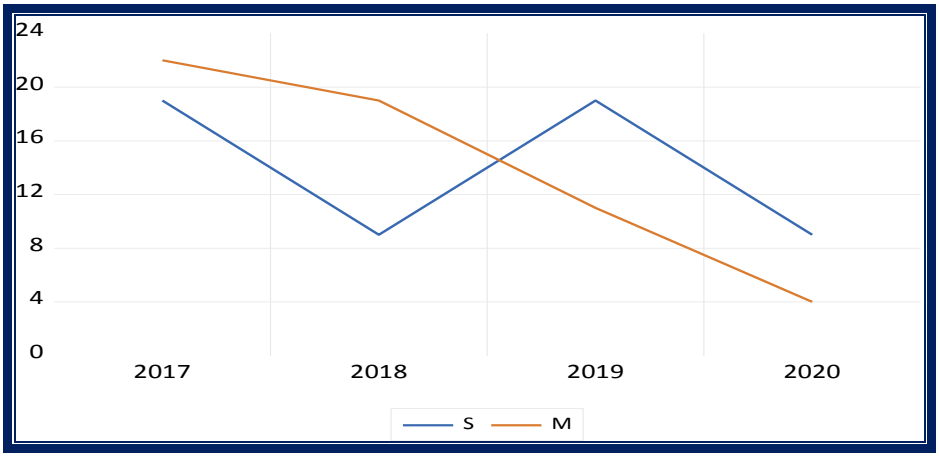

الشكل (11) التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض الموارد الذاتية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (11)

4) المشاريع الممولة بقروض البنك المركزي

جدول (12) عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقروض الممنوحة من البنك المركزي

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	معدل التغير %	عدد المشاريع المتوسطة	معدل التغير %
2017	8	-	3	-
2018	6	-25	3	0
2019	5	-16.66	4	33.33
2020	1	-80	0	-100

المصدر: بيانات المصرف الزراعي / فرع بابل-نسب التغير من اعداد الباحثة

يتضح من جدول (12) ان البنك المركزي في عام (2017) قام بمنح التمويل لتلك المشاريع عن طريق المصرف الزراعي حيث كان اعداد المشاريع الممولة الصغيرة (8) اما المتوسطة (3) الا ان اعدادها انخفضت عام (2018) حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة (6) ونسبة تغيرها (25- %) وثبات عدد المشاريع المتوسطة والسبب قد يكون توجه المبلغ نحو اعمال اخرى من قبل المزارعين واهمال هذه المشاريع بالرغم من أهميتها.

اما عام (2019) انخفضت المشاريع الصغيرة بنسبة بسيطة تصل الى (5) مشاريع بنسبة(16.66- %) عدم دقة التعامل مع اصحاب المشاريع وقد يكون التمويل الممنوح غير كافٍ لتلبية متطلبات المشروع، بالمقابل ارتفعت المتوسطة الى (4) مشاريع مقارنة مع السنة السابقة وبنسبة تغير (33.33 %).

وفي عام (2020) نلاحظ انخفاضاً كبيراً في اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث وصلت الصغيرة الى (1) مشروع ولا يوجد اي مشروع متوسط ربما لكون آلية منح التمويل اللازم تتطلب مدة زمنية وتخضع لأكثر من جهة رقابية مما يؤدي الى تأخير منح التمويل من قبل البنك المركزي ويؤثر سلبياً على نمو الاعداد لكلا النوعين من المشاريع الزراعية والشكل يوضح اعداد المشاريع الممولة بقروض البنك المركزي.

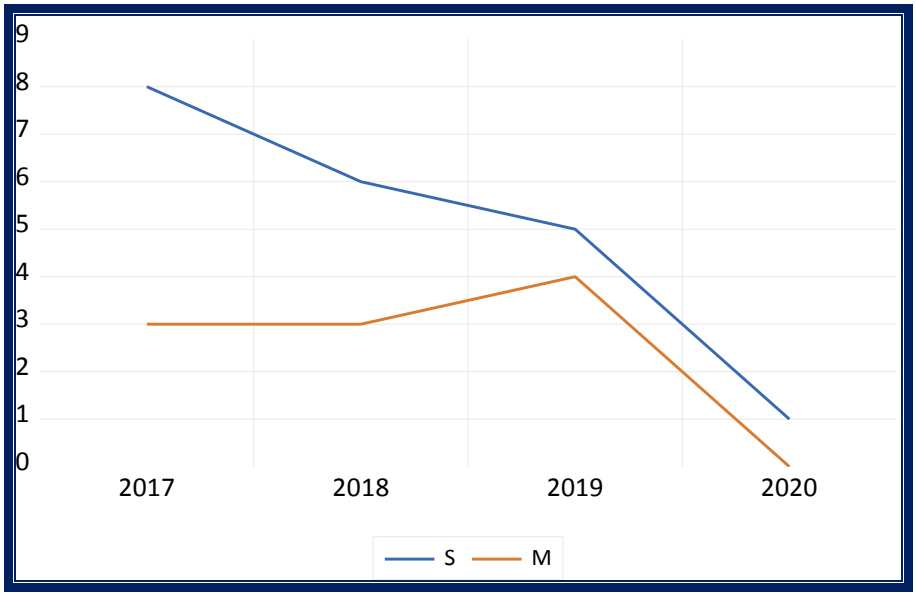

الشكل (12) التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض البنك المركزي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (12)

5) المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقرض التجاري

جدول (13) عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقرض التجاري

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	معدل التغير %	عدد المشاريع المتوسطة	معدل التغير %
2019	19	-	10	-
2020	9	-52.63	8	-20

المصدر: بيانات المصرف الزراعي/ فرع بابل - نسبة التغير من اعداد الباحثة

يتضح من بيانات جدول (13) المشاريع الممولة بالقرض التجاري إذ ان عدد المشاريع الصغيرة (19) والمتوسطة (10) لعام (2019) الا انه حدث انخفاض في اعدادها وذلك عام(2020) حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة (9) وبنسبة تغير (52.63-%) والمتوسطة بلغ عددها (8) وبنسبة (20-%) ويرجع هذا الانخفاض الى تحويل مبلغ القرض نحو اغراض تجارية وتمويل مشاريع تجارية مما ادى الى انخفاض نسبة المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة والشكل يوضح التتابع الزمني لأعداد المشاريع

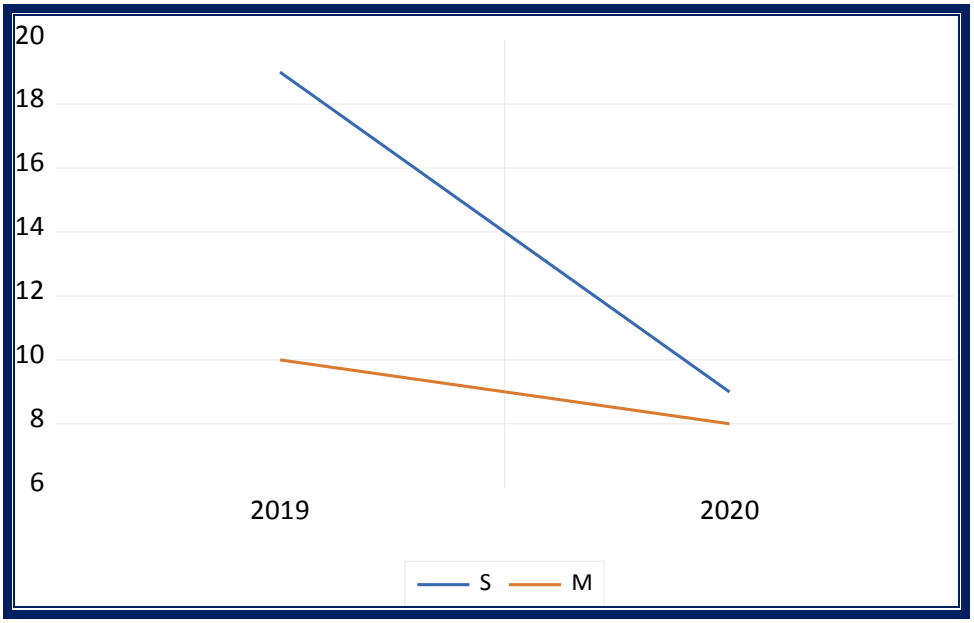

الشكل (13) التمثيل البياني لأعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بالقرض التجاري

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (13)

المبحث الثالث

تحليل واقع قروض المبادرة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمولها في محافظة بابل

تعد المبادرة الزراعية بديلاً عن استراتيجيات الوزارات القطاعية للارتقاء بواقع القطاع الزراعي المتهالك جراء السياسات السابقة ولهذا جاءت المبادرة الزراعية لتعالج ما خلفته تلك السياسات حيث أطلقت السلطات في عام (2008) استراتيجية لدعم القطاع الزراعي في عموم البلاد تحت اسم "المبادرة الزراعية" إذ تم العمل بها من قبل المصرف الزراعي التعاوني وفروعه في كافة المحافظات بشكل عام للارتقاء والنهوض بالواقع الزراعي المتعثر بعد عام (2003) وذلك من خلال تأسيس صناديق للإقراض لتوفير السيولة المالية لطالبيها كلاً حسب طبيعة عمله وهذه الصناديق هي (صندوق صغار الفلاحين ، صندوق الثروة الحيوانية ، صندوق المكننة الزراعية ، صندوق انشاء البساتين).

اولاً: صناديق المبادرة الزراعية

تلجأ المبادرة الزراعية (Agricultural initiative) الى النشاط الائتماني التخصصي من خلال دور الحكومة الفعال، واعتماد المصرف على نظام فعال هو نظام الصناديق التخصصية الاقراضية حيث تقوم هذه الصناديق بمنح القروض وفق برامج وخطط معدة من قبل وزارة الزراعة عن طريق وزارة المالية لرفع المستوى المعاشي للمزارعين وتلبية احتياجاتهم الضرورية للاستهلاك وتوفير الامن الغذائي لسكان المحافظة وتنقسم تلك الصناديق الى:

1) صندوق صغار الفلاحين (المبالغ بالدينار العراقي)

جدول (14) قروض صغار الفلاحين وعدد المشاريع التي تمولها للمدة (2008 – 2020)

السنة	مبلغ القرض	معدل التغير%	عدد المشاريع الصغيرة	معدل التغير%	عدد المشاريع المتوسطة	معدل التغير%
2008	26875000	-	1	-	0	-
2009	131391668	388.899	8	700	6	-
2010	323765002	146.412	13	62.5	9	50
2011	12411668	-96.166	19	46.15	14	55.55
2012	2067016668	16553.818	27	42.10	18	28.57
2013	2261016668	9.385	26	-3.70	17	-5.55
2014	2338816668	3.441	25	-3.84	14	-17.64
2015	2418816668	3.420	28	12	11	-21.42
2016	2438816668	0.826	35	25	21	90.90
2017	2458816668	0.820	35	0	21	0
2018	2458816668	0	35	0	21	0
2019	2458816668	0	35	0	21	0
2020	2458816668	0	35	0	21	0

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. - نسبة التغير حسبت من الباحثة.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (14) ان مبالغ قروض صندوق صغار الفلاحين(Small peasants) اخذت بالزيادة بدء انطلاق المبادرة الزراعية عام(2008) وحتى عام(2020) وفي المقابل نلاحظ ان اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بقروض صغار الفلاحين اخذت بالتزايد حتى عام (2016) والى عام(2020) وثبت عدد المشاريع الصغيرة بواقع (35) مشروعاً وعدد المشاريع المتوسطة (21) مشروعاً والشكل يوضح التمثيل البياني لقروض صغار الفلاحين واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمولها تلك الصناديق.

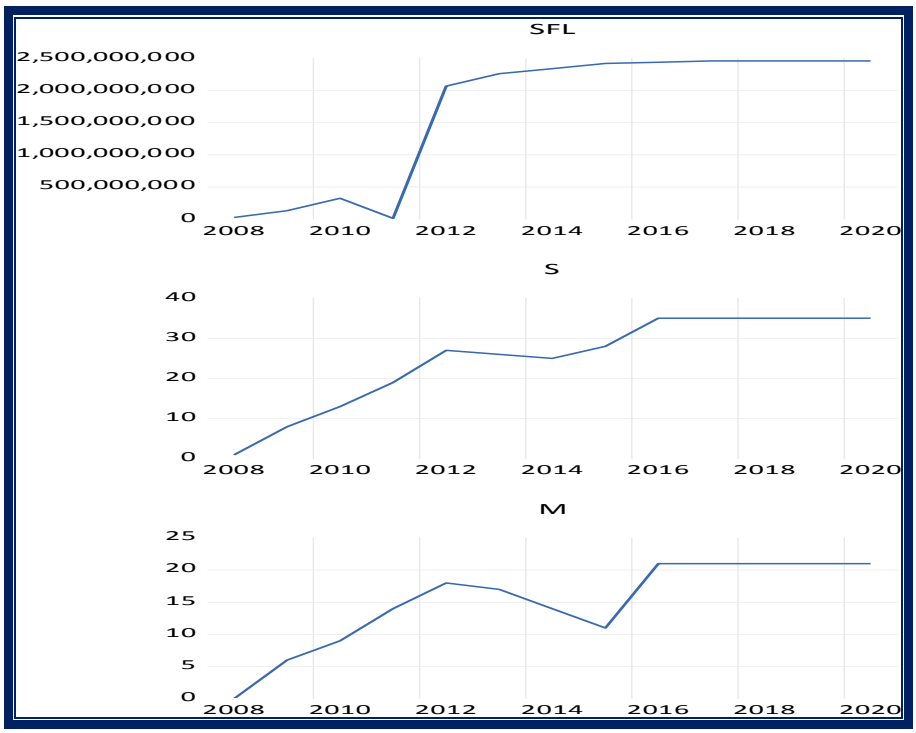

الشكل (14) التمثيل البياني لنسب تغير قروض صندوق صغار الفلاحين واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بها

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (14)

أ-نسب تغير القروض الممنوحة لصغار الفلاحين مع نسب تغير اعداد المشاريع الصغيرة

بمتابعة جدول والشكل (14) نجد ان الفترة (2008-2011) تزايد بمبالغ القروض التي يمنحها المصرف حيث بلغت نسب التغير (388.899% ، 146.412%) على التوالي لعامي (2009 و 2010) كما نلاحظ تراجع في مبلغ القرض عام (2011) حيث كانت نسبة التغير (-96.166%) ونتيجة لتلك الزيادات في مبالغ القروض منذ بدء انطلاق المبادرة رافقها زيادة في اعداد المشاريع الصغيرة حيث كانت نسب التغير لتلك الفترة في اعداد المشاريع الصغيرة (700%، 62.5%) لعامي (2009 و 2010)

على التوالي ، كما نلاحظ وبالرغم من انخفاض حجم القرض الممنوح في عام (2011) ألا انه لم يسجل انخفاض في اعداد المشاريع الصغيرة في ذلك العام حيث سجل نسبة تغير (46.15%) ويرجع سبب ذلك قد تكون تلك المشاريع في ذلك العام نسب إنجازها مقتربة من المراحل النهائية فضلاً عن توفير سيولة مالية من الأعوام السابقة.

اما الفترة (2012-2015) استمرت مبالغ القروض بالتزايد وبلغت نسب التغير لتلك الفترة (16553.818%، 9.385%، 3.441%، 3.420%) على التوالي ونلاحظ ان الزيادة كانت في عام 2012 كبيرة وذلك لزيادة حجم القرض عما كان عليه عام(2011)ونتيجة لتلك الزيادة في مبالغ القروض الممنوحة فقد رافقتها زيادة في اعداد المشاريع الصغيرة الممولة بتلك القروض خلال الفترة حيث بلغت نسب التغير (42.10% و 3.70-% و 3.84-% و 12%) على التوالي ولكن نلاحظ ان هناك تراجعاً في اعداد المشاريع في عامي (2013 و2014) إذ إن الزيادة في اعداد المشاريع كانت قليلة جدا إذ كانت بواقع مشروعاً واحداً في كل سنة ألا ان عدد المشاريع ارتفع الى (28) مشروعاً عام (2015) اذ بلغت نسبة التغير (12%) عما كانت عليه في عامي(2013 و2014) اللذين شهد فيهما العراق عمليات عسكرية بسبب هجوم داعش الإرهابي.

واخيراً الفترة (2016-2020) نلاحظ ان مبالغ القروض تزداد بشكل اقل عما كانت عليه في بداية انطلاق المبادرة حتى ثبت مبلغ القرض عام (2017) ولم يشهد ارتفاعاً بعد ذلك العام في حجم القرض اذ بلغت نسب التغير لتلك الفترة (0.826% و0.820% و0% و0% و0%) على التوالي ويعود ذلك الى ضعف الاقبال على طلب القروض من قبل طالبيها لغرض إقامة المشاريع الصغيرة حيث لوحظ ثبات في اعدادها اذ بلغت نسب التغير عام 2016 بلغت (25%) وبينما بلغت نسب التغير للأعوام اللاحقة (0%) نتيجة لثبات عدد المشاريع.

ب- نسب تغير القروض الممنوحة لصغار الفلاحين مع نسب تغير اعداد المشاريع المتوسطة

يتضح من جدول والشكل (14) خلال الفترة (2008-2011) تزايد مبالغ القروض التي يمنحها المصرف حيث بلغت نسب التغير (388.899% ، 146.412%) على التوالي لعامي 2009 و 2010 كما نلاحظ تراجع في مبلغ القرض عام (2011) حيث كانت نسبة التغير (96.166%-) ونتيجة لتلك الزيادات في مبالغ القروض منذ بدء انطلاق المبادرة رافقها زيادة في اعداد المشاريع المتوسطة حيث كانت نسب التغير لتلك الفترة في اعداد المشاريع المتوسطة (50% ، 55.55%) لعامي(2010 و2011) على التوالي ، كما نلاحظ انه بالرغم من انخفاض حجم القرض الممنوح في عام 2011 ألا انه لم يسجل انخفاض في اعداد المشاريع المتوسطة في ذلك العام .

اما الفترة (2012-2015) فقد كانت مبالغ القروض مستمرة بالزيادة حيث بلغت نسب التغير لتلك الفترة (16553.818% و 9.385% و 3.441% و 3.420%) على التوالي وبالرغم من تلك الزيادة في مبالغ القروض الممنوحة فهناك انخفاض في معدل نمو اعداد المشاريع المتوسطة الممولة بتلك القروض خلال الفترة حيث بدأت الاعداد ترتفع عند عام (2012) لزيادة حجم القرض في هذا العام ثم بعدها اخذ نمو الاعداد يقل تدريجياً حيث بلغت نسب التغير(28.57% ، 5.55-%، 17.64-%، 21.42-%) على التوالي وربما لقلة طلب الزبائن على القرض لتقيدهم بالوضع الامني في البلد.

وفي الفترة الاخيرة (2016-2020) كان نمو مبالغ القروض بشكل ضئيل حتى ثبت مبلغ القرض عام 2017 ولم يشهد ارتفاعاً بعد ذلك العام في حجم القرض اذ بلغت نسب التغير لتلك الفترة (0.826% و0.820% و0% و0% و0%) على التوالي لضعف الاقبال على طلب القروض من قبل طالبيها لغرض إقامة المشاريع المتوسطة وايضاً هناك ثبات في اعداد المشاريع المتوسطة اذ بلغت نسب التغير عام(2016) بلغت (90.90%) ونسب التغير لبقية الأعوام سجلت (0%) نتيجة لثبات عدد المشاريع.

1) صندوق الثروة الحيوانية

جدول (15) قروض الثروة الحيوانية وعدد المشاريع التي تمولها للمدة (2008 – 2020)

(المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	مبلغ القرض	معدل التغير%	عدد المشاريع الصغيرة	معدل التغير%	عدد المشاريع المتوسطة	معدل التغير%
2008	309425000	-	38	-	22	-
2009	1133460000	266.311	33	-13.15	19	-13.63
2010	1393060000	22.903	40	21.21	21	10.52
2011	2217659998	59.193	42	5	23	9.52
2012	2596915554	17.101	40	-4.76	18	-21.73
2013	3371693333	29.834	37	-7.50	16	-11.11
2014	3946693332	17.053	45	21.62	20	25
2015	4357959998	10.420	47	4.44	17	-15
2016	4399626665	0.956	49	4.25	22	29.41
2017	4441293331	0.947	50	2.04	21	-4.54
2018	4441293331	0	48	-4	23	9.52
2019	4482959997	0.938	47	-2.08	27	17.39
2020	4482959997	0	49	4.25	26	-3.70

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. نسبة التغير حسبت من قبل الباحثة.

نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (15) ان مبالغ قروض صندوق الثروة الحيوانية (Livestock) اخذت تزداد من بداية المبادرة حتى نهايتها في مطلع عام(2008) وحتى عام (2020) والفترة المحددة من(2016 الى 2020) هناك تفاوت في مبالغ القروض فكان نموها قليلاً او ثابتاً ورافق ذلك تفاوت في اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونستعرض الان تلك الارقام بالجدول والشكل يوضح التمثيل البياني لقروض الثروة الحيوانية واعداد المشاريع التي تمولها هذه الصناديق

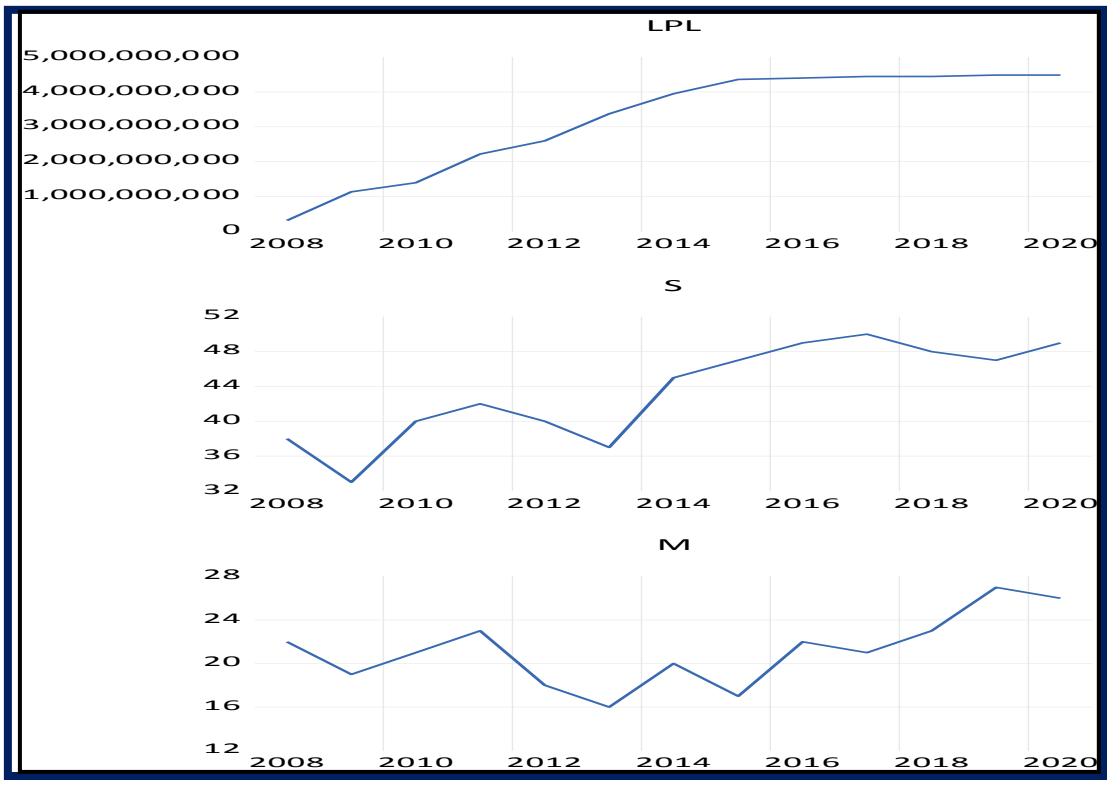

شكل (15) التمثيل البياني لنسب تغير قروض صناديق الثروة الحيوانية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بها

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (15)

أ-نسب تغير القروض الممنوحة لثروة الحيوانية مع نسب تغير اعداد المشاريع الصغيرة

وعند النظر الى الجدول والشكل (15) نجد ان الفترة (2008-2011) هناك نمو متواصل في مبالغ صندوق الثروة الحيوانية منذ انطلاق المبادرة الزراعية التي منحتها الحكومة العراقية وكانت نسب التغير (266.311%، 22.903%، 59.193%) لعام (2009 و2010 و2011) على التوالي، في مقابل ذلك يلاحظ هناك تراجع في عدد المشاريع الصغير لعام (2009) لأنّ حجم التمويل في بداية الفترة غير

كافٍ لمتطلبات انجاز المشاريع وبلغ نسبت تغير (13.15-%)، لكن العدد بدأ بالنهوض من جديد وسجل نسبة تغير (21.21%، 5%) لعام 2010 و2011 على التوالي.

استمر النمو للمدة (2012-2015) في مبالغ القروض وبلغت نسب تغيرها خلال الفترة على التوالي (17.101%، 29.834%، 17.053%، 10.420%)، ولكن اعداد المشاريع تتفاوت، فخلال عامي (2012 و2013) كان (4.76-%، 7.50-%) على التوالي ثم عادت الى الزيادة نتيجة التمويل المتواصل من قبل المصرف لعامي (2014 و2015) وبلغ نسب تغير (21.62%، 4.44%).

وخلال الفترة الاخيرة من (2016-2020) يلاحظ ارتفاع قليل في مبالغ القروض وليس كما في السابق فالنمو قليلاً في عام(2016 و2017) بعدها ثبتت مبلغ القرض لعام 2018 ثم زاد بشكل طفيف في عام (2019) ورجع الى ثبات في عام (2020) ونسب التغير لتلك الفترة (0.956%، 0.947%، 0%، 0.938%، 0%) على التوالي لعام (2016 و2017 و2018 و2019 و2020)، ونتيجة لذلك عدم استقرار اعداد المشاريع الصغيرة فتتراوح من زيادة الى النقصان وهكذا وكانت نسب التغير (4.25%، 2.04%، 4-%، 2.08-%، 4.25%) على التوالي للفترة المذكورة.

ب-نسب تغير القروض الممنوحة لثروة الحيوانية مع نسب تغير اعداد المشاريع المتوسطة

من خلال الجدول والشكل رقم (15) نجد ان الفترة (2008-2011) قد شهدت تزايداً جيداً في مبالغ صندوق الثروة الحيوانية وكانت نسب التغير (266.311%، 22.903%، 59.193%) لعام (2009 و2010 و2011) على التوالي، ويرافق ذلك نمو جيد في عدد المشاريع المتوسطة لنفس الفترة ماعدا عام 2009 سجلت نسبة تغير سالبة وكانت (13.63-%) ثم اخذ العدد بالارتفاع لعام (2010 و2011) فكانت نسب تغيرها (10.52%، 9.52%) على التوالي.

واستمر النمو خلال المدة (2012-2015) إذ بلغت نسب تغيرها خلال الفترة على التوالي (17.101%، 29.834%، 17.053%، 10.420%)، إلا إن هناك تراجعاً في عدد المشاريع المتوسطة في بداية ونهاية تلك الفترة وكانت نسبها (21.73-%، 11.11-%، 25%، 15-%) لعام (2012 و2013 و2014 و2015) ويشهد عام 2014 انطلاق جيد للمشاريع المتوسطة كونها داعمة للعمليات العسكرية في المحافظة واستمرار المصرف بتمويلها وتسهيل فرض الشروط عند منح القرض لسد كافة احتياجات المحافظة في ذلك الوقت.

اما المدة من (2016-2020) وبالنظر الى بيانات الجدول نجد تزايد القروض بدأ يقل شيئاً فشيئاً الى ان يبقى ثابتاً في عام (2020) والنسب كالتالي (0.956%، 0.947%، 0%، 0.938%، 0%) على التوالي يقابلها عدم استقرار النمو في عدد المشاريع المتوسطة وكانت نسبها (29.41%، 4.54-%،

9.52%، 17.39%، 3.70-%) على التوالي لعام (2016 و2017 و2018 و2019 و2020) فأعداد المشاريع تتراوح بين الارتفاع والانخفاض واستقرارها بنسبة سالبة لعام(2020) وقد يكون سبب هذا التذبذب من احتمال عدم كفاية مبلغ القرض لإكمال المشروع.

3) صندوق المكننة الزراعية

جدول (16) قروض المكننة الزراعية وعدد المشاريع التي تمولها للمدة (2008 – 2020)

(المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	مبلغ القرض	معدل التغير%	عدد المشاريع الصغيرة	معدل التغير%	عدد المشاريع المتوسطة	معدل التغير%
2008	1500000	-	1	-	1	-
2009	1320000000	87900	7	600	6	500
2010	2944900000	123.098	30	328.57	28	366.66
2011	3769400000	27.997	37	23.33	25	-10.71
2012	5884600000	56.115	55	48.64	37	48
2013	7138600000	21.309	67	21.81	63	70.27
2014	9471900000	32.685	89	32.83	81	28.57
2015	12541770000	32.410	94	5.61	86	6.17
2016	12716770000	1.395	96	2.12	83	-3.48
2017	12786770000	0.550	101	5.20	93	12.04
2018	13031770000	1.916	99	-1.98	87	-6.451
2019	1313677000	-89.919	111	12.12	89	2.29
2020	13136770000	900	110	-0.90	91	2.24

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. نسبة التغير حسبت من قبل الباحثة.

من البيانات الواردة في جدول (16) نرى ان قروض المكننة الزراعية (Agricultural mechanization) لها انطلاقة منذ عام (2008) وحتى عام (2020) رغم الانخفاض الطفيف في اعداد المشاريع الصغيرة الممولة بقروض المكننة للأعوام (2018 و2020) اما المشاريع المتوسطة اخذت تتراوح بين الزيادة والنقصان طيلة الفترة المذكورة والشكل يوضح التمثيل البياني لقروض المكننة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمولها تلك الصناديق.

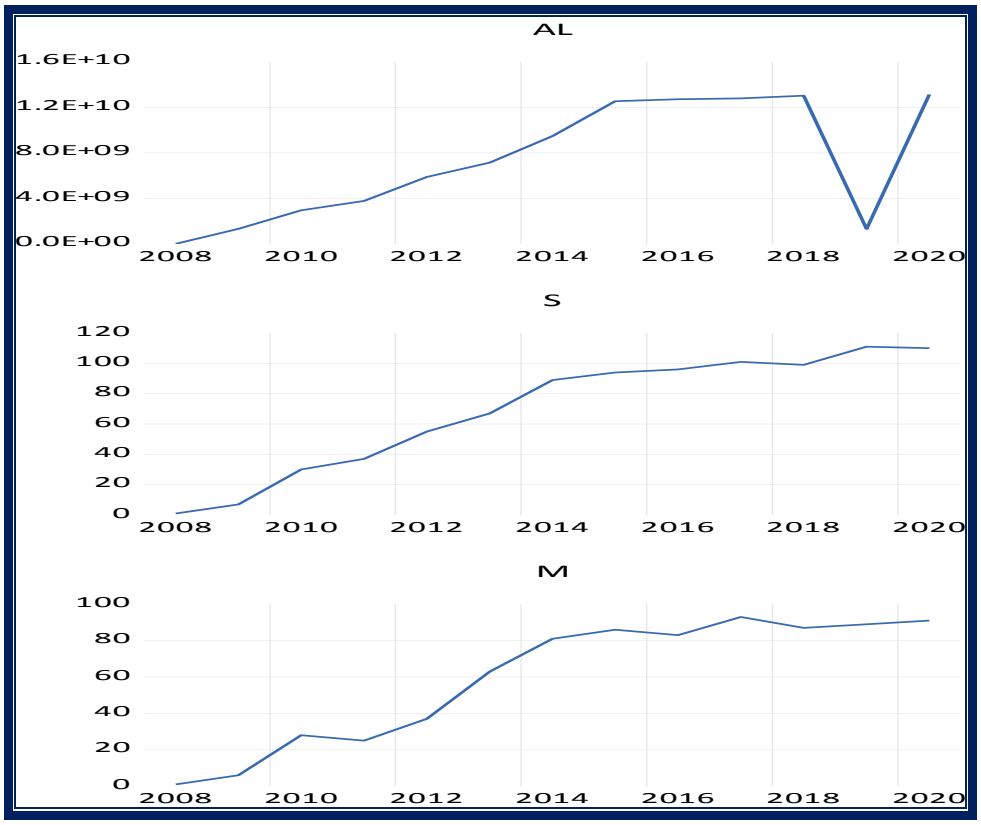

شكل (16) التمثيل البياني لنسب تغير قروض صناديق المكننة الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بها

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(16)

أ- نسب تغير القروض الممنوحة للمكننة الزراعية مع نسب تغير اعداد المشاريع الصغيرة

يتضح من البيانات الواردة في الجدول والشكل (16) ان الفترة (2008-2011) هناك تقدم في مبالغ القروض طيلة هذه الفترة كونها بداية لاستقرار المصرف بعد الخمول الذي كان يسيطر عليه بعد سقوط النظام السابق وكان نسب التغير لعام (2009 و2010 و2011) هي (87900%، 123.098%، 27.997%) على التوالي، وتصاحبها تطور في اعداد المشاريع الصغيرة وكانت نسب التغير (600%، 328.57%، 23.33%) على التوالي للفترة المذكورة.

اما الفترة (2012-2015) فقد نمت القروض بشكل متواصل وكان معدل نموها لتلك اللأعوام هو (56.115%، 21.309%، 32.685%، 32.410%) على التوالي، رافقها زيادة ايضاً في عدد المشاريع لنفس الفترة وكانت نسب تغيرها (48.64%، 21.81%، 32.83%، 5.61%) على التوالي، فزيادة القروض والمشاريع معاً تطور من اعمال المكننة الزراعية واستخدام آلات ومعدات زراعية أكثر حداثة من السابق.

واخيراً الفترة (2016-2020) كانت مبالغ القروض تنمو بشكل قليل وسجلت نسبة تغير سالبة في عام (2019) ثم عاد متزايداً في عام (2020) ونسب التغير على التوالي (1.395%، 0.550%، 1.916%، 89.919-%، 900%) للأعوام (2016 و2017 و2018 و2019 و2020)، وبالمقارنة مع اعداد المشاريع بداية الفترة هناك ارتفاع في الاعداد ثم تراجعت في عام (2018 و2020) نتيجة لتفاوت القروض الممنوحة وكانت (2.12%، 5.20%، 1.98-%، 12.12%، 0.90-%) على التوالي.

ب- نسب تغير القروض الممنوحة للمكننة الزراعية مع نسب تغير اعداد المشاريع المتوسطة

وبالنظر الى البيانات الواردة في الجدول والشكل (16) نجد ان الفترة (2008-2011) رواجاً واسعاً في مبالغ القروض المكننة الى المشاريع المتوسطة طيلة هذه الفترة وكان نسب التغير القروض للأعوام (2009 - 2011) هي (87900%، 123.098%، 27.997%) على التوالي، الى جانب ذلك تطور في اعداد المشاريع المتوسطة وتبلغ نسب التغير(500%، 366.66%) لعامي (2009-2010) كما نلاحظ هناك تضاؤل لأعداد المشاريع المتوسطة لعام (2011) وبلغت نسبة التغير (10.71-%) بالرغم من ارتفاع مبلغ القرض في ذلك العام وذلك لاختلاف آراء اصحاب المشاريع حول عدم ايجاد الاماكن المناسبة لإقامة المشروع المتوسط

اما الفترة (2012-2015) نلاحظ تطور مستمر في مبالغ القروض المكننة لعام (2012 و2013 و2014 و2015) وكانت نسب التغير (56.115%، 21.309%، 32.685%، 32.410%) على التوالي، يقابلها نهضة وازدهار في اعداد المشاريع المتوسطة لجميع اعوام الفترة المذكورة وكان معدل نموها (48%، 70.27%، 28.57%، 6.17%) على التوالي، فتطور القروض والمشاريع معاً تعتبر أفضل فترة لا نجاز الاعمال الزراعية ذات مستوى جيد التي تخدم المحافظة.

والفترة الاخيرة (2016- 2020) كانت مبالغ القروض تنمو بشكل قليل وسجلت نسبة تغير سالبة في عام (2019) ثم عاد متزايداً في عام 2020 ونسب التغير على التوالي (1.395%، 0.550%، 1.916%، 89.919-%، 900%) لعام (2016 و2017 و2018 و2019 و2020) ، اما من ناحية اعداد المشاريع المتوسطة نلاحظ تناقص متفاوت من عام (2016-2018) وهناك قصور في نمو اعداد المشاريع المتوسطة لعام (2016) وكان معدل نموها (3.48-%) بالرغم من ارتفاع القرض في هذا العام ، ثم ارتفع العدد في عام (2017) وكان نموها (12.04%) تماشياً مع نمو القرض لنفس العام ، ونلاحظ عودة الاعداد الى الهبوط لعام 2018 وكان معدل النمو (6.451-%)، وبعدها اصبحت متزايدة ومستقرة في العامي (2019-2020) وكان معدل نموها (2.29%، 2.24%) على التوالي .

4- صندوق انشاء البساتين

جدول رقم (17) قروض انشاء البساتين وعدد المشاريع التي تمولها للمدة (2008 – 2020)
(المبالغ بالدينار العراقي)

السنة	مبلغ القرض	معدل التغير%	عدد المشاريع الصغيرة	معدل التغير%	عدد المشاريع المتوسطة	معدل التغير%
2008	10400000	-	1	-	0	-
2009	94130000	805.096	7	600	5	-
2010	112430000	19.441	8	14.28	6	20
2011	432070000	284.301	25	212.5	19	216.66
2012	688070000	59.249	43	72	39	105.26
2013	1081820000	57.225	55	27.90	49	25.64
2014	11858200000	996.134	56	1.81	48	-2.04
2015	1189320000	-89.970	58	3.57	50	4.166
2016	1189320000	0	55	-5.17	48	-4
2017	1189320000	0	48	-12.72	46	-4.16
2018	1189320000	0	50	4.16	41	-10.86
2019	1189320000	0	47	-6	43	4.87
2020	1189320000	0	49	4.25	39	-9.302

المصدر: بيانات المصرف الزراعي التعاوني / بابل. نسبة التغير حسبت من قبل الباحثة.

بالنظر الى الجدول رقم (17) الذي يوضح مبالغ قروض البساتين الزراعية (Agricutural orchards) واعداد المشاريع لكلا النوعين للفترة (2008- 2020) نلاحظ تفاقم في مبالغ القروض في بداية المبادرة الزراعية وانتكاسها في عام (2015) عند تسجيل معدل النمو السالب ثم ثبات المبلغ في عام (2016) ولغاية عام(2020) بدون نسبة تغير مما أثر على اعداد المشاريع لكلا النوعين فأصبحت المشاريع الصغيرة غير مستقرة منذ ثبات مبلغ القرض وايضاً تولد عدم استقرار بالنسبة للمشاريع المتوسطة والشكل يوضح التمثيل البياني لقروض البساتين الزراعية واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمولها تلك الصناديق .

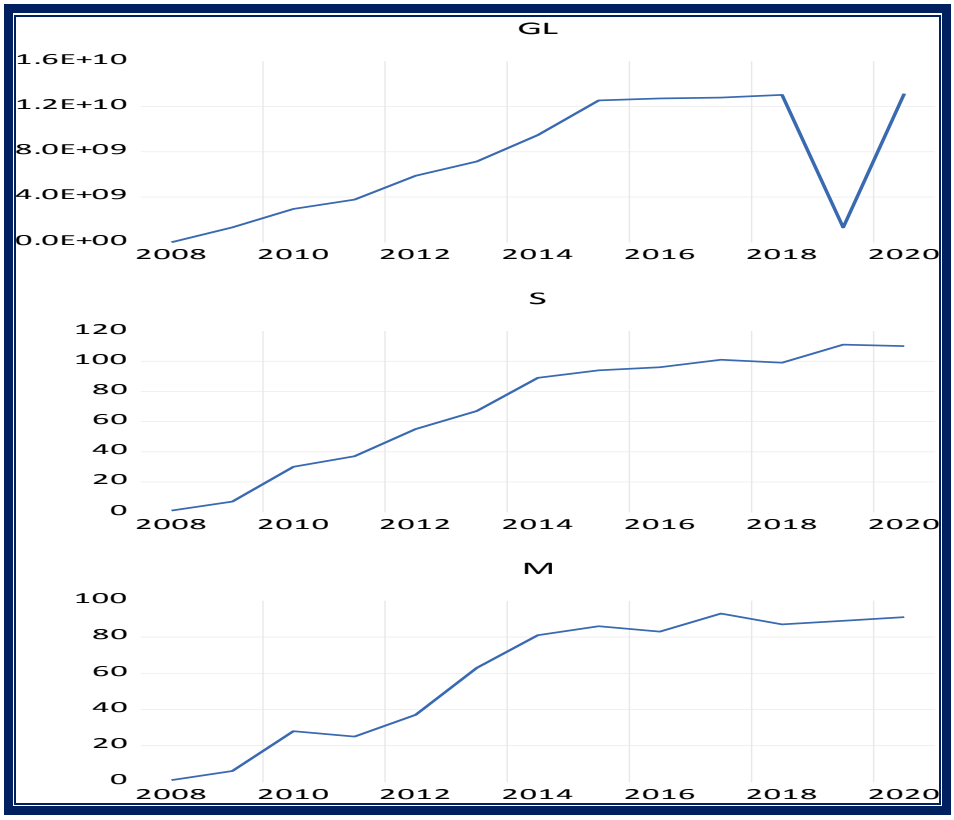

الشكل (17) التمثيل البياني لنسب تغير قروض صناديق انشاء البساتين واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة بها

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (17)

أ- نسب تغير القروض الممنوحة لأنشاء البساتين مع نسب تغير اعداد المشاريع الصغيرة

يتضح من البيانات الواردة في الجدول والشكل رقم (17) خلال الفترة (2008-2011) نلاحظ ارتفاع جيد لمبالغ القروض وكانت نسبة تغيرها (805.096%، 19.441%، 284.301%) لعام (2009 و2010 و2011) على التوالي، اما المشاريع الصغيرة ترافق القروض بالزيادة وكان معدل نموها متصاعد (600%، 14.28%، 212.5%) على التوالي خلال الفترة المذكورة فكانت انطلاقة جيدة ومتناسبة بين القروض واعداد المشاريع.

اما الفترة الوسطى (2012-2015) كانت المصرف الزراعي مستمراً بمنح القروض للبساتين الزراعية في بداية الفترة ولكن سرعان ما ادى الى تقلص حجم تلك القروض في عام (2015) وكانت نسبها كلاتي (59.249%، 57.225%، 996.134%، 89.970-%) على التوالي خلال عام (2012 و2013 و2014 و2015)، اما اعداد المشاريع اخذت تتقدم تزامناً مع تقدم القروض ولم تتأثر بانخفاض

مبلغ القرض لعام (2015) حيث استمرت بالزيادة طيلة تلك الفترة وكان معدل نموها (72%، 27.90%، 1.81%، 3.57%) على التوالي.

واخيراً الفترة (2016- 2020) نلاحظ ثبات مبلغ القرض كما هو عليه ولم يسجل أي معدل نمو وكان (0%) خلال عام (2016 و2017 و2018 و2019 و2020) وكانت اعداد المشاريع الصغيرة متأثرة بثبات القروض فأصبحت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض ونتيجة لذلك هناك تدني في اعداد المشاريع الصغيرة في عام (2016 و 2017) ونسب تغيرها (5.17-%، 12.72-%) ، ثم عاد العدد متزايداً لعام 2018 وكان النمو بنسبة (4.16%) ، وتراجعت الى السالب لعام (2019) بنسبة (6-%) ، وبعدها ارتفعت واستقرت اعداد المشاريع الصغيرة حتى عام 2020 بنسبة (4.25%) .

ب- نسبة تغير القروض الممنوحة لأنشاء البساتين مع نسب تغير اعداد المشاريع المتوسطة

يتضح من البيانات الواردة في الجدول والشكل رقم (17) ان الفترة (2008-2011) نلاحظ ارتفاع جيد لمبالغ القروض وكانت نسبة تغيرها (805.096%، 19.441%، 284.301%) لعام (2009 و2010 و2011) على التوالي، اما المشاريع المتوسطة كانت متزامنة مع القروض بالنمو وبلغ معدل نموها (20%، 216.66%) على التوالي للعامين (2010 و2011).

وان الفترة (2012-2015) هناك استمرار في منح القروض في بداية الفترة ولكن سرعان ما ادى الى تقلص حجم تلك القروض في عام 2015 وكانت نسبها كلاتي (59.249%، 57.225%، 996.134%، 89.970-%) على التوالي خلال عام (2012 و2013 و2014 و2015)، اما اعداد المشاريع المتوسطة اخذت تتقدم تزامناً مع تقدم القروض ولكن هناك تأخر في نمو المشاريع في عام (2014) وبلغت (2.04-%) بالرغم من ارتفاع مبلغ القرض في هذا العام وكانت نسبة التغير (105.26%، 25.64%، 2.04-%، 4.166%) على التوالي للفترة المذكورة.

وكانت الفترة الاخيرة (2016-2020) قد شهدت ثبات مبلغ القرض كما هو عليه ولم يسجل أي معدل نمو وكان (0%) خلال عام (2016 و2017 و2018 و2019 و2020) وكانت اعداد المشاريع المتوسطة متأثرة بثبات القروض حيث تدهورت اعداد تلك المشاريع نحو السالب ونلاحظ في عام (2019) كان العدد جيد نوعاً ما وسجل نسبة تغير موجبة (4.87%) اما بقية النسب لعام (2016 و2017 و2018 و2020) هي (4-%، 4.16-%، 10.86-%، 9.302-%) على التوالي.

الفصل الثالث

أثر قروض المبادرة الزراعية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول

وصف وصياغة النموذج القياسي

المبحث الثاني

الإطار النظري للنموذج القياسي المعتمد

المبحث الثالث

تحليل وتقدير النماذج القياسية الأربعة

الفصل الثالث

قياس تأثير قروض المبادرة الزراعية في اعداد المشاريع الزراعية في بابل

تمهيد

لغرض تحليل العلاقة بين قروض المبادرة الممنوحة من قبل المصرف الزراعي / فرع بابل تم توصيف النموذج بمتغيرات تابعة المتمثلة بأعداد المشاريع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات المستقلة المتمثلة بمبالغ القروض الممنوحة من صناديق المبادرة (صغار الفلاحين ، الثروة الحيوانية ، المكننة ، البساتين) وسوف نقتصر على تلك القروض فقط لطول فترة السلاسل الزمنية ونتيجة لذلك سوف نعتمد على استخدام سببية نموذج تودا ياماموتا لتقدير الانموذج ، وتقييم سياسات الإقراض من قبل المصرف المشار اليه وبما يخص كل من سياسات الإقراض لصناديق المبادرة.

بما ان مدة الدراسة هي 13 مشاهدة من 2008 ولغاية 2020 وهي قليلة للنماذج القياسية تم تحويل البيانات من سنوية الى فصلية لغرض اجراء التحليل القياسي.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد قسم الفصل الحالي الى ثلاث مباحث وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول : وصف وصياغة النموذج القياسي.

المبحث الثاني : الاطار النظري للنموذج القياسي المعتمد

المبحث الثالث : تحليل وتقدير النماذج القياسية الأربعة

المبحث الأول (وصف وصياغة النموذج القياسي)

Description and making econometric models

اولاً: متغيرات النموذج القياسي (variables of econometric model):

تم اختيار من القروض كمتغيرات مستقلة (صغار الفلاحين، الثروة الحيوانية، المكننة، البساتين) وتأثيرها في المتغيرات التابعة (عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكل نوع من القروض) وهذا ما سيبينهُ لنا الجدول الآتي:

الجدول (18) متغيرات النموذج القياسي والرموز الخاصة بها

النموذج	المتغير	رمزه	نوعه
الاول	قروض صغار الفلاحين	SFL	مستقل
	عدد المشاريع الصغيرة	NSP1	تابع
	عدد المشاريع المتوسطة	NAP2	تابع
الثاني	قروض الثروة الحيوانية	APL	مستقل
	عدد المشاريع الصغيرة	NSP3	تابع
	عدد المشاريع المتوسطة	NAP4	تابع
الثالث	قروض المكننة	ALU	مستقل
	عدد المشاريع الصغيرة	NSP5	تابع
	عدد المشاريع المتوسطة	NAP6	تابع
الرابع	قروض البساتين	ORL	مستقل
	عدد المشاريع الصغيرة	NSP7	تابع
	عدد المشاريع المتوسطة	NAP8	تابع

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانياً: بيانات النموذج

اعتمدت الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية المتكونة من (13) مشاهدة وهي عبارة عن (4) فصول للمدة (2008-2020)، إذ تم الحصول على تلك البيانات من (المصرف الزراعي التعاوني / فرع بابل) واما متغيرات النموذج والمتمثلة القروض (LOANS) فهي مقومة بالدينار العراقي، في حين اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (NAP,NSP) فهي عبار عن ارقام مطلقة صحيحة تمثل عدد المشاريع المنفذة والممولة من قبل المصرف بموجب قروض المبادرة الزراعية.

بما ان النماذج القياسية قليلة تم تحويل البيانات من سنوية الى فصلية لغرض اجراء التحليل القياسي

المبحث الثاني

الإطار النظري للنموذج القياسي

اولاً: استقرارية السلاسل الزمنية (Stability of time series)

يقصد بالسلسلة الزمنية عدد المشاهدات الإحصائية التي تصف تغير الظاهرة في الزمن، لذا فهي أداة إحصائية تستخدم لدراسة الظاهرة مع الزمن ومعرفة سلوكها واتجاهاتها والتنبؤ بمعلماتها لمرحلة زمنية مقبلة والتحقق إذا ما كانت هذه الظواهر تخضع لتقلبات دورية أو موسمية ليكن ذلك أساساً للتخطيط والدراسات المقبلة [1].

أو انها قيم لظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة الهدف منها دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على الظاهرة التي تمثلها خلال مدة من الزمن وتحليل أسبابها ونتائجها واستخدامها للتنبؤ اعتماداً على فكرة استمرار حوادث الماضي للمستقبل [2].

وإن الغرض الأساسي من تحليل السلاسل الزمنية يكمن فيما يأتي:

1) التعرف على طبيعة الظاهرة من خلال المشاهدات المتتابعة.
2) الوصول الى نموذج أو طريقة مناسبة لتقدير أو قياس المتغيرات ومن ثم دراسة علاقتها بالظروف المختلفة.
3) التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات.
4) وتعد السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة) إذا توافرت فيها الخصائص الآتية:

1- أن يكون الوسط الحسابي (mean) للسلسلة ثابتاً عبر الزمن (time):

$$\mathbf{E\ (YT) = \mu}$$

إذ أن:
μ : الوسط الحسابي.

2- أن يكون التباين (Variance) ثابتاً عبر الزمن:

إذ إن :

$$\mathbf{E\ (Y_t - \mu)^2 = \sigma^2}$$

1- Chris Chatfield ,The Analysis Of Time Series An Introduction,5the. M London,1995 , p11.

2 - خالد زهدي خواجة ، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ب.ط، 2012، ص2.

σ^2 : التباين

3- أن يكون الارتباط المشترك بين أي قيمتين في السلسلة معتمداً على الفجوة بين (t–s) فقط وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير (Covariance) [1] ،أي الفرق بين فترتين زمنيتين:

$$E\{(Y_t-\mu)(y_s-\mu)\}/\sigma^2 = p_{t-s}$$

وبناءً على ذلك يمكن القول أن السلسلة الزمنية تكون مستقرة اذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين عبر الزمن (ولكل منهما قيمة محدودة) [2].

ولكن اذا كانت السلسلة الزمنية تعاني من عدم الاستقرار فهذا يعني انها تحتوي على ما يسمى بجذر الوحدة (Unit Root) الذي يجعل المشاهدات غير مستقرة، ويمكن توضيح فكرته من خلال المعادلة الآتية:

$$Y_t = Py_{t-1} + U_t$$

إذ أن :

(yt) : التغير في الزمن(t).

(Ut): حد الخطأ العشوائي* ويتصف بوسط حسابي مساوياً للصفر **(μ=0)** والتباين يكون ثابتاً ومساوياً للواحد **(σ^2 =1)** و **cov (V_t=0)**.

فعندما يكون **(P=1)** فأن السلسلة الزمنية تكون متجهة نحو الاتجاه العشوائي وفيها انجراف، ويكون تباينها مرتفعا ولكن على نحو مستقر الأمر الذي يجعل تغاير السلسلة الزمنية لا نهائي المرونة.

وعندما يكون **(P>1)** فذلك يعني أن السلسلة الزمنية تكون انفجارية وغير مستقرة. وعندما تكون **(P=0)** فأن السلسلة الزمنية لا تحدث فيها تغيرات دائمة وتكون مستقرة وعندها يمكن استخدامها في التقدير [3].

1- Roman Kozhan , Financial Econometrics With Eviews , Ventus Publishing APS , 2010 , P 55.

2 - حميد عبيد عبد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب موزعون وناشرون ، العراق ، ط1 ، 2017 ، ص 396 .

* **الخطا العشوائي:** ويسمى بالخطأ الأبيض white noise error term (ضوضاء ابيض) عشوائي نقي (purely random)

3 - احمد سلطان محمد ، اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 19 ، العدد 70 ، 2013، ص 384-385 .

ويمكن توضيح فرضية العدم **(H0)** والفرضية البديلة **(H1)** على النحو الآتي:

- ❖ تعاني السلسلة من مشكلة عدم السكون ويوجد جذر الوحدة **H0: l P l = 1**
- ❖ السلسلة لا تعاني من مشكلة عدم السكون ولا يوجد جذر وحدة **H1: l Pl<1**

وهذا ما أوضحته العديد من الدراسات ومنها دراسة (Nelson and plosser) أَنَّ أغلب السلاسل الزمنية التي يتم استخدامها تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة (Unit Root) وهذا ما تنص عليه فرضية العدم وينطبق على أغلب السلاسل الزمنية[1].

كما ويعد اختبار جذر الوحدة (Unit Root) اختباراً مهماً لفحص استقراريه السلاسل الزمنية قبل تقديرها، لكون السلاسل الزمنية غير المستقرة تؤدي إلى نتائج انحدار زائفة[2]، وهذا يعني أَنَّ متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن، ومن المؤشرات الأولية التي تدل عليه ارتفاع معامل التحديد (R^2)، وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة (t) و(f) بدرجة كبيرة، مع وجود الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، بسبب وجود اتجاه عام في بيانات السلاسل الزمنية يعكس ظروف معينة مما يجعل تلك البيانات تسير في اتجاه واحد وأَنْ كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهم، ويحدث هذا غالباً في فترات الكساد أَو الركود التي تمر بها مختلف اقتصادات العالم، وعليه فإِنَّ الاستقرار يعد شرطاً أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية للحصول على القيم الصحيحة والمنطقية لنتائج الأنموذج المقدر[3]، وهنالك نوعان من السلاسل الزمنية غير الساكنة هما:

1) السلاسل الزمنية غير الساكنة من نوع TS (Trend Stationary): -

وهذا النوع من السلاسل يكون إثر أي تغير في اللحظة أو الزمن (t) تأثيراً عابراً (Transient)، ويمكن علاج حالة عدم الاستقرار هذه في السلسلة الزمنية باستخدام طريقة أخرى وهي طريقة المربعات الصغرى (OLS).

1 - حميد عبيد عبد ، الاقتصاد القياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 404 .

2- Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect Of Macroeconomic Varaibles on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Hamanistic sciences, 2016, p18 .

3- علاوي، كامل وراهي، محمد غالي، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974 - 2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد69، العدد29، 2013 ، ص 223-224.

2) السلاسل الزمنية غير الساكنة من نوع DS (Difference Stationary): -

وتكون هذه السلاسل أكثراً انتشاراً من النوع الأول (TS)، وفي حال ظهرت نتائجه وكانت غير مستقرة فيتم استخدام الفروق (Difference) لغرض تحقيق استقرار السلسلة الزمنية، ويمتاز هذا النوع من الاستقرارية أنه في حال حدوث أي تغير في لحظة زمنية معينة سوف تؤثر وبشكل انعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية[1].

وأهم الاختبارات التي تستخدم لمعالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة هي اختبار ديكي فولر البسيط (Simple Dickey-Fuller)واختبار ديكي فولر الموسع(Augmented Dickey-Fuller) والذي يعد من أهم الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة، حيث يعتمد هذا الاختبار على (صيغة النموذج، وحجم العينة، ومستوى المعنوية)،

وهناك ثلاث صيغ للنموذج وهي:

أ- الصيغة الأولى:

$$\Delta Y_t = a+\lambda Y_{t-1}+\sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j}+e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

أي بوجود الحد الثابت

H_0: $\lambda=0$ or $p=1, a=0$

H_1: $\lambda<0$ or $p<1, a\neq 0$

ب- الصيغة الثانية:

$$\Delta Y_t = a+ Bt+ \lambda Y_{t-1}+\sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j}+ e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أي بوجود الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض المراد اختبارها هي:

H_0: $\lambda=0$ or $p=1, a=0, B=0$

H_1: $\lambda<0$ or $p<1, a\neq 0, B\neq 0$

إذ إنَّ (Y) يمثل السلسلة المراد اختبارها، و(Δ) يمثل الفروق الأولى للسلسلة، و(e_t) يمثل حد الخطأ العشوائي.

1- إلياس، حفيظ وحمزة، علي، دراسة تحليلية وتقييمية لإستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: حالة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة جيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، 2014 ، ص 10-11.

ت- الصيغة الثالثة:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} pj\Delta Y_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

أي بدون الحد الثابت والاتجاه العام، والفروض هي:

H_0: $\lambda=0$ or $p=1$

H_1:$\lambda<0$ or $p<1$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) إلى أنْ تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي اعتماداً على اختبار(DW*)، ثم نختبر النتائج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-fuller).

وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) سنعمل على اختبار فرضية العدم والفرضية البديلة ، فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة (الإحصائية) اكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) فأنَّها تكون معنوية إحصائياً لهذا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة ساكنة، بينما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الحرجة نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير ساكنة وسيتم اخذ الفروق الأولى، فإذا حققت السلسلة الاستقرار فإنَّ المتغير يعد متكاملا من الدرجة الأولى، أما إذا كانت غير مستقرة فيتم تكرار الاختبار بأخذ فروق من الدرجة الأعلى وهكذا إلى أنَّ تصبح السلسلة مستقرة[1] .

وترجع أهمية دراسة السمات الإحصائية للسلاسل الزمنية لأسباب عديدة أهمها:

1) إنَّ استقرار السلاسل الزمنية اقتصادياً يختلف عن استقرارها إحصائياً.

2) إنَّ الطبيعة غير الساكنة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر في نتائج الاختبارات القياسية إذ يزداد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعلمات الانحدار لكونه يكون اقل ما يمكن.

أما درجة التكامل فهي تختلف إذا ما كانت السلسلة الزمنية مستقرة في المستويات I(0) ، أو مستقرة في الفرق الأول I(1)، أو في الفرق الثاني I(2)، ويتم معرفة درجة التكامل بأجراء اختبار ديكي فولر الموسع على الفرق الأول: $\Delta Y_t=Y_t-Y_{t-}$

1 - حميد عبيد عبد ، الاقتصاد القياسي، مصدر سبق ذكره ،ص 407-408.

والفرق الثاني: $\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$

فإذا كان الفرق الأول مستقراً والدالة غير مستقرة في المستويات يقال إنَّها متكاملة من الدرجة I(1)، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة من الدرجة الأولى[1].

ثانياً: التكامل المشترك (Co-integration)

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينيات على يد(Granger) في عام (1983) و(Engle) في عام (1987) وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقراريه السلاسل الزمنية وهي ناتجة عن عملية دمج تقنية بوكس – جينكيز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. فترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة أي أنَّ لهما طول الموجه نفسه ويتحركان في المدى الطويل مع بعضهما، ويتضمن ذلك العلاقة التكاملية بينهم، فوجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود التكامل المشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية، ، و يشترط وجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات الاقتصادية وأهم خصائص التكامل المشترك[2].

1) تكون سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة d

$X_t \rightarrow 1(d)$، إذا تم حساب الفروقات (d) مرة من أجل جعل السلسلة الزمنية مستقرة.

لتكن سلسلة زمنية X_{1t} مستقرة وسلسلة أخرى X_{2t} متكاملة من الدرجة 1 :

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

وتعد السلسلة $Y_t = X_{1t} + X_{2t}$ غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة والثانية غير مستقرة تحتوي على اتجاه عام.

إذا كانت لدينا سلسلتان X_{1t} و X_{2t} متكاملتان من الدرجة (d) فما هي إذن درجة تكامل($X_{1t}+X_{2t}$) ؟ وما هي درجة تكامل $(aX_{1t} + Bx_{2t})$؟ فالنتيجة تتوقف على معرفة اشارات المعاملين **(a و B)** وترتبط بوجود ديناميكية غير مستقرة مشتركة.

1- نبيل مهدي، كريم سالم وآخرون ، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، المجلد (4)، 2011 ،ص10-11.

2- محمد شيخي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات للنشر ، الجزائر، ط1، 2011 ، ص 289.

نقـول أن هنـاك تكامـل مشـترك بـين السلسـلتين ($\mathbf{X_t}$ و $\mathbf{Y_t}$) The two series are" "cointegrated"إذ تضـمنتا اتجاهـاً عامـاً عشـوائياً بـنفس درجـة التكامـل (d) وتوليفـة خطيـة للسلسـلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

ليكن : $X_t \rightarrow I(d)$

$Y_t \rightarrow I(d)$

بحيث $a_t X_t + a_2 Y_t \rightarrow I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$ نرمز ب: $X_t, Y_t \rightarrow C1(d, b)$

حيث $[a_1 \quad a_2]$ يسمى بشعاع التكامل المشترك.

في الحالة العامة، إذا كان لدينا (k) متغير، فأن :

$\mathbf{X_{1t} \rightarrow I(d)}$

$\mathbf{X_{2t} \rightarrow I(d)}$

$\mathbf{.....}$

$\mathbf{X_{Kt} \rightarrow I(d)}$

نضع : $X_t = [\ X_{1t} \quad X_2t \ ..... \ X_{Kt}\ ]$

2) إذا وجد شعاع تكامل مشترك $a=[\ a_1\ a_2\ .....\ a_k\ ]$ ذو بعد (k,1) بحيث $aX_t \rightarrow I(d-d)$ فإن المتغيرات التي عددها k تحمل خاصية التكامل المشترك وشعاع التكامل المشترك هو a نضع : (d, b) $CI \rightarrow X_t$ مع $b > 0$

ثالثاً: اختبارات السببية (Causation Tests)

من التحديات الكبيرة التي كان يواجهها العاملون في حقل الاحصاء التطبيقي هو تحليل الكم الهائل من البيانات التي تتكون منها السلاسل الزمنية (Time Series) واكتشاف العلاقات التي تربط بينها، ومع التقدم السريع في التقنيات التجريبية، برزت مهمة تطوير المنهجيات التي من شأنها تحليل مجموعات البيانات الكبيرة على نحو متزايد واستنتاج العلاقات منها بشكل رياضي يحمل الكثير من الموثوقية، فكانت بناء مثل هذه النماذج هو أن تكون قادرة على كشف العلاقات السببية (الإحصائية أو الدالية) بين البيانات. وهناك نوعان من السببية، الاولى سببية قصيرة الامد (اي في حالة عدم وجود تكامل مشترك) وهي سببية جرانجر **(Granger Causality)** والثانية سببية طويلة الامد (بوجود التكامل المشترك) وهي سببية توداياماموتا **(Toda Yamamota)**.

1) سببية جرانجر (Granger Causality)

في العقدين الماضيين تم وضع عدد من الاتجاهات لتفسير طبيعة العلاقات بين المتغيرات وهي لا تخرج عن نطاق الافتراض الاحصائي، من مثل نظرية المعلومات (information theory)، ونظرية التحكم (control theory)، ولكن ظهر بديل آخر ل ناجح خلال الخمسينات من القرن الماضي وهو سببية جرانجر (Granger Causality) وقد اثبت العديد من الباحثين نجاح سببية جرانجر في تحقيق نتائج أفضل بالمقارنة مع النماذج التقليدية الاخرى [1].

وأُدخل مفهوم السببية لأول مرة من قبل نوربرت وينر في عام (1956) ، في بحثه الموسوم (نظرية التنبؤ في الرياضيات الحديثة للمهندسين)، ثم تمت إعادة صياغة مفهوم السببية في وقت لاحق من قبل جرانجر.

مفهوم السببية واحدة من المفاهيم المركزية في مناقشة القوانين الاقتصادية والنماذج الاقتصادية، وتوجد تعريفات مختلفة للسببية في الأدبيات اقتصادية، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على مفهوم سببية جرانجر الذي تم عرضها من قبل جرانجر (1969).

في التعريف الأصلي لجرانجر فأنه يفترض أن جميع المعلومات ذات الصلة هي متاحة ويتم تضمينها في التحليل، لكن في الواقع، لوحظت أن هناك مجموعة فرعية من هذه المعلومات فقط تم تضمينها بينما تم وإغفال المتغيرات المهمة التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور علاقات زائفة بين المتغيرات [2].

وقد تناول هسياو Hsiao (1982)، هذه المسألة عن طريق إدخال مفاهيم السببية المباشرة غير الزائفة في نموذج ثلاثي المتغيرات على وجه الخصوص، فقد تبين أن نوع معينة من العلاقات السببية الزائفة يختفي إذا تم تخفيض مجموعة من المعلومات، وأدت هذه الملاحظة إلى تعزيز تعريف (المباشرة) السببية التي تتطلب وجود تحسن في التنبؤ بصرف النظر عن مجموعة المعلومات المستخدمة[3] ، أنه من الواضح أن من أجل فهم أفضل لهيكل السببية من سلسلة زمنية متعددة المتغيرات من الافضل ليس فقط دراسة العلاقات غير السببية لمجموعة من المعلومات الكاملة، ومن ناحية اخرى العلاقات غير السببية

1- For more information see: Shuixia Guo and other, Granger Causality: Theory and Applications, Frontiers in Computational and Systems Biology Computational Biology Volume 15, 2010, pp 83-111.

2- For more information see: Wiener, N. The theory of prediction. In Modern Mathematics for the Engineer; MacGrawHill: New York, NY, USA, 1956.

3- Cheng Hsiao, Autoregressive modelling and causal orderinf of economic variables, Economic research program, research, No. 274, 1980, page 3.

الأكثر عمومية ومع ذلك فأن النماذج التي تحتوي على أكثر من ثلاثة متغيرات فأنها تصبح كبيرة جداً لتوصيف مشابه كامل من حيث هذه العلاقات غير السببية العامة[1].

إن الفكرة الأساسية لسببية جرانجر هي أنه أذا كان المتغير (X_t) يسبب التغير في المتغير (Y_t) فأنه يمكن التنبؤ بالقيم الحالية للمتغير (Y_t) بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة للمتغير(X_{t-1}) أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في (X_t) يجب أن تسبق زمنياً التغيرات في (Y_t)، ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول أن (X_t) تسبب بـ(Y_{t-1})، وهذا يعني أن اضافة (X_t) الحالية والسابقة كمتغير تفسيري الى نموذج الانحدار يحوي القيم السابقة لـ(Y_{t-1})، ومن ثم يزيد من القوة التفسيرية للنموذج[2].

وهي بسيطة للغاية، فاذا افترضنا ان لدينا ثلاثة متغيرات $(\mathrm{W}_t \ \ \mathrm{Y}_t, X_t)$ ونحاول في البداية بالتنبؤ بقيم (X_{t+1}) باستخدام القيم السابقة لـ(X_t) و (W_t)، ومن ثم نحاول بالتنبؤ بقيم (X_{t+1}) باستخدام القيم السابقة لـ لـ(X_t) و(Y_t) و (W_t)، فإذا كانت قيم التنبؤ الثاني أكثر معنويةً، وفقاً للاختبارات القياسية، فأن القيم السابقة لـ(Y) تُظهر احتوائها على معلومات تساعد في التنبؤ بقيم(X_{t+1}) وليس القيم السابقة لـ (X_t) و (W_t)، وبصورة اخرى فأن (W_t) تكون عامل تفسيري ممكن، وهكذا فأن (Y_t) ستسبب وفق جرانجر، التغيرات الحاصلة في (X_{t+1}) إذا كان[3]:

- (X_t) تحدث قبل (X_{t+1}) .
- انها تحتوي على معلومات مفيدة في التنبؤ بقيم (X_{t+1}) ومثل هذا الاثر غير موجود في المتغيرات الاخرى.

ثم اشار جرانجر الى انه إذا كانت هناك سلسلتان متكاملتان فلابد من وجود سببية على الاقل في اتجاه واحد، فالمتغير (Y_t) يسبب المتغير (X_t) أي $(X_t \ \ Y_t)$ اذا كان يمكن توقع قيمة (X_t) بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة لـ(X_t) اضافة الى القيم السابقة لـ(Y_t) فقط.

فاذا كانت قيمة (F) الجدولية أكبر من القيمة المحتسبة، فعندئذ يتم رفض فرضية أن (Y_t) تسبب (X_t) حسب جرانجر والعكس صحيح.

1- Michael Eichler, Granger-causality graphs for multivariate time series , Universit¨at Heidelberg, JEL, 2011, page 2.

2- Olivier Amblard and Olivier J. J. Miche, The Relation between Granger Causality and Directed Information Theory, The University of Melbourne, Department of Mathematics and Statistics, Parkville, VIC, 3010, Australia, 2012, page 115.

3- Yavuz ARSLAN, Expectation Errors, Uncertainty And Economic Activity, Research and Monetary Policy Department Central Bank of the Republic of Turkey, 2011, page 16.

ومن أجل اختبار هل أن (X_t) تسبب (Y_t) يتم اعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة لـ (Y_t) على قيمتها السابقة اضافة للقيم الحالية والسابقة لـ(Y_t)[1].

ويتم اختبار العلاقة قصيرة الاجل بين متغيري النموذج باستخدام سببية جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Modle) ويتطلب اختبار السببية تقدير المعادلتين الاتيتين بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS):

$$Y_t = a_0 + \sum_{j=1}^{n} a_j Y_{t-j} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i X_{t-i} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^{n} \beta_j Y_{t-j} + \sum_{i=1}^{n} a_i Y_{t-i} + V_t \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

Y_t: المتغير التابع.

X_t: المتغير المستقل.

(n): عدد الفجوات الزمنية.

u_t، V_t : الحدود العشوائية.

وبعد التأكد من استقرار البواقي عن طريق اجراء اختبارات جذر الوحدة يتم بعد ذلك اجراء اختبار (F) لاختبار المعنوية الاحصائية للمعالم المختلفة للمعادلة (1) وكذلك اجراء اختبار(F) لاختبار المعنوية الاحصائية للمعالم المختلفة للمتغير المستقل(Y_t) في ظل وجود قيمة مختلفة للمعادلة (2) وحسب مفهوم جرانجر يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن (X_t) لا تسبب (Y_t) في المعادلة (1) اذا كانت:

$$\boldsymbol{H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \cdots \beta_m = 0}$$

مقابل الفرضية البديلة (X_t) تسبب (Y_t) اذا كانت:

$$\boldsymbol{H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \cdots \beta_m > 0}$$

فيما يتم اختبار فرضية العدم (Y_t) لا تسبب (X_t) في المعادلة (2) اذا كانت:

$$\boldsymbol{H_0: a_1 = a_2 = a_3 = \cdots a_n = 0}$$

مقابل الفرضية البديلة (Y_t) تسبب (X_t) اذا كانت:

1- د.كريم سالم الغالبي، الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، 2011، ص41.

$$H_0: a_1 = a_2 = a_3 = \cdots a_n > 0$$

ولإجراء هذا الاختبار يجب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Number of lags) كما يجب عمل الانحدار غير المقيد الذي يحتوي على (Y_t) كمتغير تابع وقيمها في فترات التباطؤ الزمني بالإضافة إلى قيم المتغير (X_t) في نفس فترات التباطؤ الزمني كمتغيرات مستقلة .كما يتم أجراء الانحدار المقيد والذي لا يحتوي على قيم (X_t) في فترات التباطؤ الزمني في الانحدار، وبعد ذلك تتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة(F) الجدولية، وهناك ثلاث حالات للسببية:

- السببية أحادية الاتجاه: عندما يكون المتغير الأول يؤثر في المتغير الثاني، ولكن المتغير الثاني لا يؤثر في المتغير الأول.
- التأثير المتبادل: عندما يكون كل متغير يؤثر في الآخر بشكل آني.
- الاستقلالية: عندما تكون المتغيرات لا تؤثر في بعضها أي ان المتغيرين مستقلان.

2) سببية تودا ياماموتا (Toda Yamamota):-

على الرغم من بساطة تطبيق اختبار السببية لجرانجر إلا ان هذا الاختبار له العديد من الحدود، أولها أنه يستخدم لتقدير العلاقات الاقتصادية قصيرة الامد [1]، ثانياً يخضع اختبار Granger-Causality) المتغير من دون النظر في تأثير المتغيرات الأخرى إلى الانحياز المحتمل للمواصفات، ثالثاً فإن اختبار السببية حساس لمواصفات النموذج وعدد الفترات الزمنية، وبذلك فأنه سيكشف عن نتائج مختلفة إذا كانت ذات صلة بالظاهرة ولم تُضمّن في النموذج.

لذلك أقترح كل من تودا (Toda) و ياماموتو (Yamamota) في عام (1995) سببية مخصصة للعلاقات طويلة الامد، أي في حالة كون النموذج المستخدم لتفسير الظاهرة الاقتصادية يتضمن تكاملاً مشتركاً، من خلال تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) في بداية الامر، ومن ثم تقدير فترات الابطاء المثلى من خلال معايير المعلومات (HQ, SC, AIC, FPE, LR)، ومن ثم اعادة التقدير من خلال نموذج (VAR) بالتباطؤات الزمنية الجديدة[2]، ومن ثم استخدام سببية Toda Yamamota، فعندما تكون قيمة (P-value) أقل من (5%) فذلك يدل على وجود سببية، أي أن التغير في المتغير (X) يسبب التغير في المتغير (Y).

1- Hiro Y. Toda, Taku Yamamoto, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics N.66, page 233.

2- Jean-Marie Dufour and others, Short run and long run causality in time series, Journal of Econometrics inference N.132, 2006, page 249.

والصيغة العامة لاختبار سببية Toda Yamamota هو:

$$Y_t = Y_0 + Y_1^t + \cdots + Y_q^{tq} + J_{1yt-1} + \cdots + J_{1yt-k} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

t=1,2

k: عدد الابطاءات المثلى

Y_t: سلسلة متجه الزمن

J: رتبة المتجه متعدد الحدود

وهنا فأن فرضية العدم هي أن المتغير (X) لا يسبب المتغير (Y)، فعندما تكون قيمة (P-value) أقل من (5%) فنقوم برفض فرضية العدم، ونقول أن المتغير (X) يسبب المتغير (Y) والعكس صحيح.

أ- شروط اختبار سببية Toda Yamamota

1) لا يشترط الاستقرارية من نفس الدرجة كما في اختبار سببية كرانجر .
2) من الممكن ان تكون السلاسل مستقرة عند الفرق الثاني I(2) .
3) يجب ان يكون هناك تكامل مشترك.
4) من الافضل اختبار استقرارية السلاسل من خلال اختبار ADF كونه ذات جذر احادي.
5) لا تستعمل السلاسل من نوع TS في هذا الاختبار.

ب- تطبيق اختبار سببية Toda Yamamota

سيتم تطبيق سببية Toda Yamamota من خلال نموذج (VAR) كما ورد في المقال الاصلي لكل من Toda و Yamamota عام (1995) وحسب الخطوات الاتية:

1) تقدير النموذج من خلال نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) بدون ابطاءات زمنية.
2) تقدير الابطاءات الزمنية المناسبة عن طريق معايير المعلومات (HQ, SC, AIC, FPE, LR).
3) اعادة التقدير من خلال نموذج (VAR) بالابطاءات الزمنية التي تم تقديرها في الخطوة السابقة.
4) اختبار الاختبار التسلسلي للبواقي (Residual Serial Correlation LM).
5) تطبيق سببية Toda Yamamota من خلال نموذج (VAR) وبالابطاءات المثلى[1].

1 - Damodar Gujarati, Basic Econometrics , Palgrave Macmillan, 2012, Page 280.

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر قروض المبادرة الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي فرع بابل /على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة

اولاً: قياس وتحليل اثر قروض صغار الفلاحين الممنوحة من قبل المصرف الزراعي/ فرع بابل على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة

1) الاستقرارية

من خلال الجدول (19) نلاحظ ان المتغير المستقل (SFL) استقر عند الفرق الاول وبوجود قاطع واتجاه عام وعند مستوى المعنوية (1%) ، ومن خلال الجدول (20) نلاحظ ان المتغير التابع (NSP1) استقر عند الفرق الاول ايضاً وعند عدم وجود قاطع ولا اتجاه عام مستوى المعنوية (1%) ايضاً ، اما من خلال الجدول (21) فنلاحظ ان المتغير التابع (NAP2) استقر عند الفرق الثاني عند عدم وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (1%) .

جدول (19) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (SFL)

Null Hypothesis: D(SFL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.158696	0.0107
Test critical values:	1% level	-4.186481	
	5% level	-3.518090	
	10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SFL,2)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 14:32
Sample (adjusted): 2009Q3 2020Q1
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SFL(-1))	-0.631124	0.151760	-4.158696	0.0002
D(SFL(-1),2)	0.309920	0.154873	2.001129	0.0528

D(SFL(-2),2)	0.309820	0.154863	2.000604	0.0528
D(SFL(-3),2)	0.309721	0.154854	2.000078	0.0529
C	93651472	43566392	2.149627	0.0382
@TREND("2008Q1")	-2223882.	1365270.	-1.628896	0.1118
R-squared	0.318820	Mean dependent var		-1118450.
Adjusted R-squared	0.226768	S.D. dependent var		1.18E+08
S.E. of regression	1.04E+08	Akaike info criterion		39.87900
Sum squared resid	3.97E+17	Schwarz criterion		40.12474
Log likelihood	-851.3984	Hannan-Quinn criter.		39.96962
F-statistic	3.463498	Durbin-Watson stat		1.757373
Prob(F-statistic)	0.011466			

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

جدول (20) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (NSP1)

Null Hypothesis: D(NSP1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.975113	0.0471
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NSP1,2)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 14:35
Sample (adjusted): 2008Q4 2020Q1
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NSP1(-1))	-0.124014	0.062788	-1.975113	0.0544

R-squared	0.074006	Mean dependent var	-0.038043
Adjusted R-squared	0.074006	S.D. dependent var	0.485819
S.E. of regression	0.467497	Akaike info criterion	1.338652
Sum squared resid	9.834907	Schwarz criterion	1.378405
Log likelihood	-29.78899	Hannan-Quinn criter.	1.353544
Durbin-Watson stat	1.920565		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

جدول (21) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (NAP2)

Null Hypothesis: D(NAP2,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.633250	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NAP2,3)
Method: Least Squares
Date: 07/14/22 Time: 15:12
Sample (adjusted): 2009Q1 2020Q1
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NAP2(-1),2)	-1.000000	0.150756	-6.633250	0.0000

R-squared	0.500000	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	0.941469
S.E. of regression	0.665719	Akaike info criterion	2.046073
Sum squared resid	19.50000	Schwarz criterion	2.086222
Log likelihood	-45.03665	Hannan-Quinn criter.	2.061040
Durbin-Watson stat	2.000000		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2) اختبار التكامل المشترك

من خلال الجدول (22) نلاحظ وجود ثلاثة متجهات تكاملية في اختبار الاثر (Trace) ، كما نلاحظ وجود متجهين تكامليين في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) ، مما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي .

جدول (22) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك .

Date: 07/13/22 Time: 14:43
Sample (adjusted): 2008Q4 2020Q1
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: NAP2 NSP1 SFL
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.517145	49.09993	29.79707	0.0001
At most 1 *	0.194474	15.61011	15.49471	0.0481
At most 2 *	0.115816	5.662164	3.841466	0.0173

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.517145	33.48982	21.13162	0.0006
At most 1	0.194474	9.947949	14.26460	0.2154
At most 2 *	0.115816	5.662164	3.841466	0.0173

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

3) تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي

من خلال الجدول (23) نلاحظ ان عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي هي مدتين زمنيتين استناداً لمعايير سوارتج (SC) ومعيار اكايك (AIC) ومعيار هنان كوين (HQ).

جدول (23) تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: NAP2 NSP1 SFL
Exogenous variables: C
Date: 07/13/22 Time: 14:45
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1166.735	NA	2.48e+19	53.16977	53.29142	53. 21488
1	-924.8405	439.8079	6.27e+14	42.58366	43.07026	42.76412
2	-886.9471	63.72996*	1.70e+14*	41.27032*	42.12187*	41.58611*
3	-881.3442	8.658923	2.01e+14	41.42474	42.64123	41.87587
4	-875.3613	8.430463	2.38e+14	41.56188	43.14332	42.14835

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

4) الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط الذاتي

من خلال الجدول (24) نلاحظ ان اختبار (LM) ظهرت قيمة (P. value) بمقدار (0.5700) وهي اكبر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات.

جدول (24) اختبار (LM) للارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 07/13/22 Time: 14:47
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Lags	LM-Stat	Prob
1	7.647276	0.5700
2	3.639268	0.9335

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ب-اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من خلال الجدول (25) نلاحظ ان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.0000) وهي اقل من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

جدول (25) اختبار عد ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 07/13/22 Time: 14:48
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
169.4796	72	0.0000

Individual components:

Dependent	R-squared	F(12,33)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.814970	12.11243	0.0000	37.48861	0.0002
res2*res2	0.838144	14.24043	0.0000	38.55463	0.0001
res3*res3	0.706078	6.606239	0.0000	32.47961	0.0012
res2*res1	0.631906	4.720923	0.0002	29.06769	0.0038
res3*res1	0.539618	3.223298	0.0038	24.82242	0.0157
res3*res2	0.821032	12.61591	0.0000	37.76749	0.0002

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ج-اختبار استقرارية النموذج ككل

من خلال الشكل (18) نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يدل على استقرارية النموذج القياسي ككل.

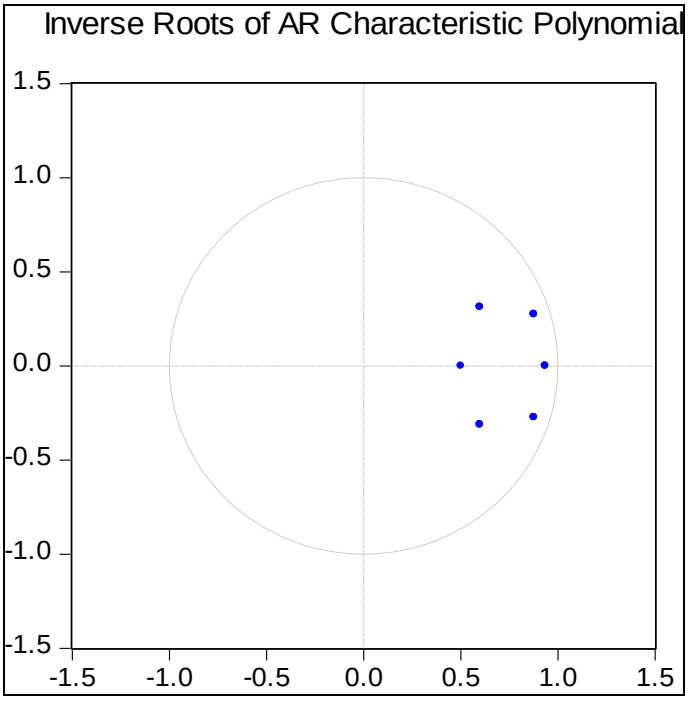

شكل (18) اختبار استقرارية النموذج ككل

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

5) اختبار سببية تودا ياماموتا

1) **التحليل الاحصائي: -من** خلال الجدول (26) نلاحظ المتغير المستقل (SFL) والذي يمثل (قروض صغار الفلاحين) يسبب المتغير التابع (NAP2) والذي يمثل (عدد المشاريع المتوسطة)، لان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.0001) وهي اقل من (0.05).

كما نلاحظ من خلال الجدول (26) نلاحظ المتغير المستقل (SFL) والذي يمثل (قروض صغار الفلاحين) يسبب المتغير التابع (NSP1) والذي يمثل (عدد المشاريع الصغيرة)، لان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.0074) وهي اقل من (0.05).

2) **التحليل الاقتصادي :-** لاحظنا من خلال الجدول (26) ان قروض صغار الفلاحين والمقدمة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل قد اثرت بشكل طردي ومباشر على زيادة عدد المشاريع (المتوسطة والصغيرة) في محافظة بابل ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، لكون ان هذه القروض هي قروض متخصصة وتستهدف قطاع اقتصادي معين (القطاع الزراعي) ومن قبل مصرف متخصص (المصرف الزراعي) وبشروط هي في الغالب مناسبة ، تسهيلات ادارية وبضمانات ميسرة وبدون اسعار فائدة ...الخ) ، كل تلك الامور تؤدي الى تحفيز اصحاب المشاريع

الصغيرة والمتوسطة في مجال القطاع الزراعي على فتح هكذا مشاريع في محافظة بابل وبشكل سريع .

جدول (26) اختبار سببية تودا ياماموتا

VEC Granger Causality/Block Erogeneity Wald Tests
Date: 07/13/22 Time: 14:51
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 45

Dependent variable: D(NAP2)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(NSP1)	20.39870	2	0.0000
D(SFL)	18.66789	2	0.0001
All	21.24311	4	0.0003

Dependent variable: D(NSP1)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(NAP2)	6.085544	2	0.0477
D(SFL)	9.799412	2	0.0074
All	9.893583	4	0.0423

Dependent variable: D(SFL)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(NAP2)	0.003110	2	0.9984
D(NSP1)	0.143960	2	0.9305
All	0.558090	4	0.9676

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثانياً: -قياس وتحليل إثر قروض الثروة الحيوانية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة

1) الاستقرارية

من خلال الجدول (27) نلاحظ ان المتغير المستقل (APL) استقر عند الفرق الثاني وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%)، ومن خلال الجدول (28) نلاحظ ان المتغير التابع (NSP3) استقر عند الفرق الاول وعند عدم وجود قاطع ولا اتجاه عام مستوى المعنوية (1%)، اما من خلال الجدول (29)

فنلاحظ ان المتغير التابع (NAP4) استقر عند الفرق الثاني وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%).

جدول (27) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (APL)

Null Hypothesis: D(APL,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.035817	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(APL,3)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 14:58
Sample (adjusted): 2009Q4 2020Q1
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(APL(-1),2)	-1.656168	0.206098	-8.035817	0.0000
D(APL(-1),3)	0.650767	0.171279	3.799448	0.0005
D(APL(-2),3)	0.638169	0.138920	4.593793	0.0000
D(APL(-3),3)	0.625572	0.097594	6.409967	0.0000
C	-4590423.	4183570.	-1.097250	0.2796

R-squared	0.763530	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.737966	S.D. dependent var	51871286
S.E. of regression	26552525	Akaike info criterion	37.13849
Sum squared resid	2.61E+16	Schwarz criterion	37.34536
Log likelihood	-774.9083	Hannan-Quinn criter.	37.21432
F-statistic	29.86706	Durbin-Watson stat	2.054738
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

جدول (28) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NSP3)

Null Hypothesis: D(NSP3) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.852989	0.0053
Test critical values:	1% level	-2.616203	

	5% level	-1.948140
	10% level	-1.612320

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NSP3,2)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 14:59
Sample (adjusted): 2008Q4 2020Q1
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NSP3(-1))	-0.289593	0.101505	-2.852989	0.0065

R-squared	0.150681	Mean dependent var	0.038043
Adjusted R-squared	0.150681	S.D. dependent var	0.709004
S.E. of regression	0.653408	Akaike info criterion	2.008269
Sum squared resid	19.21239	Schwarz criterion	2.048022
Log likelihood	-45.19019	Hannan-Quinn criter.	2.023161
Durbin-Watson stat	1.776843		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

جدول (29) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NAP4)

Null Hypothesis: D(NAP4,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.809238	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NAP4,3)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 15:01
Sample (adjusted): 2010Q4 2020Q1
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NAP4(-1),2)	-2.775563	0.477784	-5.809238	0.0000
D(NAP4(-1),3)	1.776246	0.432026	4.111438	0.0003
D(NAP4(-2),3)	1.775759	0.386076	4.599508	0.0001
D(NAP4(-3),3)	1.775272	0.333873	5.317208	0.0000
D(NAP4(-4),3)	0.681031	0.266759	2.552981	0.0162
D(NAP4(-5),3)	0.680952	0.226890	3.001241	0.0055
D(NAP4(-6),3)	0.678951	0.184992	3.670167	0.0010

D(NAP4(-7),3)	0.676949	0.130773	5.176528	0.0000
C	0.017109	0.070695	0.242007	0.8105
R-squared	0.845830	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.803300	S.D. dependent var		0.974333
S.E. of regression	0.432125	Akaike info criterion		1.363190
Sum squared resid	5.415227	Schwarz criterion		1.751039
Log likelihood	-16.90061	Hannan-Quinn criter.		1.501184
F-statistic	19.88798	Durbin-Watson stat		2.005428
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2) اختبار التكامل المشترك

من خلال الجدول (30) نلاحظ وجود متجه تكاملي واحد في اختبار الاثر (Trace)، كما نلاحظ وجود متجه تكاملي واحد في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)، مما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي .

جدول (30) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 07/13/22 Time: 16:23
Sample (adjusted): 2008Q4 2020Q1
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: NAP4 NSP3 APL
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.328451	30.47204	29.79707	0.0345
At most 1	0.153437	11.15629	15.49471	0.2021
At most 2	0.073144	3.494045	3.841466	0.0616

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None*	0.328451	22.31575	21.13162	0.0185
At most 1	0.153437	7.662243	14.26460	0.4141
At most 2	0.073144	3.494045	3.841466	0.0616

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

3) تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي

من خلال الجدول (31) نلاحظ ان عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي هي مدتين زمنيتين استناداً لمعايير سوارتج (SC) ومعيار اكايك (AIC) ومعيار هنان كوين (HQ).

جدول (31) تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: NAP4 NSP3 APL
Exogenous variables: C
Date: 07/13/22 Time: 16:25
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1177.121	NA	3.97e+19	53.64188	53.76353	53.68700
1	-935.2921	439.6898	1.01e+15	43.05873	43.54533	43.23918
2	-885.5370	83.67898*	1.59e+14*	41.20623*	42.05777*	41.52202*
3	-882.5814	4.567681	2.13e+14	41.48097	42.69747	41.93211
4	-876.5004	8.568682	2.51e+14	41.61366	43.19510	42.20013

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

4) الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط الذاتي

من خلال الجدول (32) نلاحظ ان اختبار (LM) ظهرت قيمة (P. value) بمقدار (0.8438) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي.

جدول (32) اختبار (LM) للارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 07/13/22 Time: 16:26
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Lags	LM-Stat	Prob
1	4.890428	0.8438
2	1.383496	0.9979

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من خلال الجدول (33) نلاحظ ان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.0000) وهي اقل من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (33) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 07/13/22 Time: 16:28
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
134.3152	72	0.0000

Individual components:

Dependent	R-squared	F(12,33)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.448948	2.240452	0.0332	20.65159	0.0557
res2*res2	0.730656	7.459990	0.0000	33.61017	0.0008
res3*res3	0.393429	1.783681	0.0931	18.09773	0.1128
res2*res1	0.686570	6.023897	0.0000	31.58223	0.0016
res3*res1	0.490991	2.652653	0.0132	22.58558	0.0315
res3*res2	0.552390	3.393748	0.0026	25.40996	0.0130

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ج- اختبار استقرارية النموذج ككل: -

من خلال الشكل (19) نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يدل على استقرارية النموذج القياسي ككل.

شكل (19) اختبار استقرارية النموذج ككل

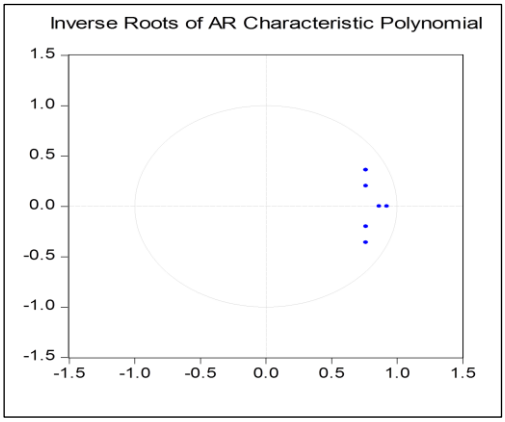

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews

5) اختبار سببية تودا ياماموتا

أ-التحليل الاحصائي: -من خلال الجدول (34) نلاحظ المتغير المستقل (APL) والذي يمثل (قروض الثروة الحيوانية) لا يسبب المتغير التابع (NAP4) والذي يمثل (عدد المشاريع المتوسطة)، لان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.3224) وهي أكثر من (0.05).

كما نلاحظ من خلال الجدول (34) نلاحظ المتغير المستقل (APL) والذي يمثل (قروض الثروة الحيوانية) لا يسبب المتغير التابع (NSP3) والذي يمثل (عدد المشاريع الصغيرة)، لان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.3385) وهي أكثر من (0.05).

ب- التحليل الاقتصادي :- لاحظنا من خلال الجدول (34) ان قروض الثروة الحيوانية والمقدمة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل لم تؤثر بشكل طردي ومباشر على زيادة عدد المشاريع (المتوسطة والصغيرة) في محافظة بابل ، وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، لكون ان هذه القروض هي قروض متخصصة وتستهدف قطاع اقتصادي معين (القطاع الزراعي) ومن قبل مصرف متخصص (المصرف الزراعي) وبشروط هي في الغالب مناسبة ، تسهيلات ادارية وبضمانات ميسرة وبدون اسعار فائدة) ، كل تلك الامور تؤدي الى تحفيز اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال قطاع الثروة الحيوانية على فتح هكذا مشاريع في محافظة بابل وبشكل سريع . ولكن ان الواقع اثبت عكس ذلك الشيء في محافظة بابل وذلك لأن قروض الثروة الحيوانية في محافظة بابل سحبت من المصرف الزراعي وبكامل الشروط الميسرة ولكن لم تستخدم في إنشاء أو تطوير او توسيع مشاريع التنمية الحيوانية.

جدول (34) نتائج اختبار سببية تودا ياماموتا

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 07/14/22 Time: 16:30
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 45

Dependent variable: D(APL)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(NAP4)	0.835866	2	0.6584
D(NSP3)	2.861321	2	0.2392
All	2.892650	4	0.5759

Dependent variable: D(NAP4)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(APL)	2.263627	2	0.3224

D(NSP3)	0.203982	2	0.9030
All	2.542716	4	0.6370

Dependent variable: D(NSP3)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(APL)	2.166305	2	0.3385
D(NAP4)	0.820266	2	0.6636
All	3.373165	4	0.4974

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ثالثاً: -قياس وتحليل إثر قروض المكننة الممنوحة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة

1- الاستقرارية

من خلال الجدول (35) نلاحظ ان المتغير المستقل (ALU) استقر عند الفرق الثاني وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%)، ومن خلال الجدول (36) نلاحظ ان المتغير التابع (NSP5) استقر عند الفرق الثاني ايضاً وعند وجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%)، ومن خلال الجدول (37) فنلاحظ ان المتغير التابع (NAP6) استقر عند الفرق الثاني وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%) .

جدول (35) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (ALU)

Null Hypothesis: D(ALU,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.71867	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ALU,3)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 16:40
Sample (adjusted): 2009Q4 2020Q1
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(ALU(-1),2)	-2.855631	0.224523	-12.71867	0.0000
D(ALU(-1),3)	1.860533	0.209542	8.879044	0.0000
D(ALU(-2),3)	1.865582	0.193549	9.638813	0.0000
D(ALU(-3),3)	1.870631	0.176254	10.61324	0.0000
C	-85384152	85493180	-0.998725	0.3244

R-squared	0.876806	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.863488	S.D. dependent var	1.47E+09
S.E. of regression	5.44E+08	Akaike info criterion	43.17734
Sum squared resid	1.09E+19	Schwarz criterion	43.38420
Log likelihood	-901.7241	Hannan-Quinn criter.	43.25316
F-statistic	65.83501	Durbin-Watson stat	2.065352
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

جدول (36) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NSP5)

Null Hypothesis: D(NSP5,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.054048	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NSP5,3)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 16:42
Sample (adjusted): 2009Q4 2020Q1
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NSP5(-1),2)	-1.752192	0.193526	-9.054048	0.0000
D(NSP5(-1),3)	0.743015	0.163472	4.545199	0.0001
D(NSP5(-2),3)	0.740846	0.134783	5.496582	0.0000
D(NSP5(-3),3)	0.738677	0.098097	7.530092	0.0000
C	-0.117968	0.140134	-0.841822	0.4053

R-squared	0.804788	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.783685	S.D. dependent var	1.939638
S.E. of regression	0.902120	Akaike info criterion	2.743206
Sum squared resid	30.11137	Schwarz criterion	2.950071
Log likelihood	-52.60732	Hannan-Quinn criter.	2.819030
F-statistic	38.13450	Durbin-Watson stat	2.019925
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

جدول (37) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (NAP6)

Null Hypothesis: D(NAP6,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.558057	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NAP6,3)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 16:44
Sample (adjusted): 2009Q1 2020Q1
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NAP6(-1),2)	-1.000094	0.152499	-6.558057	0.0000
C	-0.016668	0.261740	-0.063682	0.9495

R-squared	0.500047	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.488420	S.D. dependent var	2.454703
S.E. of regression	1.755722	Akaike info criterion	4.007063
Sum squared resid	132.5500	Schwarz criterion	4.087360
Log likelihood	-88.15893	Hannan-Quinn criter.	4.036997
F-statistic	43.00811	Durbin-Watson stat	2.000000
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2) اختبار التكامل المشترك

من خلال الجدول (38) نلاحظ وجود ثلاثة متجهات تكاملية في اختبار الاثر (Trace)، كما نلاحظ وجود متجه تكاملي واحد في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)، مما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي .

جدول (38) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 07/13/22 Time: 16:45
Sample (adjusted): 2008Q4 2020Q1
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: NAP6 ALU NSP5
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**

None *	0.341172	37.67259	29.79707	0.0051
At most 1 *	0.215387	18.47714	15.49471	0.0172
At most 2 *	0.147099	7.319168	3.841466	0.0068

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.341172	19.19545	21.13162	0.0913
At most 1	0.215387	11.15797	14.26460	0.1465
At most 2 *	0.147099	7.319168	3.841466	0.0068

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

3) تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

من خلال الجدول (39) نلاحظ ان عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي هي مدتين زمنيتين استناداً لمعايير سوارتج (SC) ومعيار اكايك (AIC) ومعيار هنان كوين (HQ).

جدول (39) تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: NAP6 ALU NSP5
Exogenous variables: C
Date: 07/13/22 Time: 16:47
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1351.347	NA	1.09e+23	61.56123	61.68288	61.60635
1	-1139.999	384.2689	1.11e+19	52.36360	52.85020	52.54405
2	-1090.587	83.10224*	1.78e+18*	50.52668*	51.37823*	50.84248*
3	-1088.186	3.710796	2.44e+18	50.82663	52.04313	51.27777
4	-1085.434	3.878377	3.34e+18	51.11062	52.69206	51.69709

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

4) الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط الذاتي

من خلال الجدول (40) نلاحظ ان اختبار (LM) ظهرت قيمة (P. value) بمقدار (0.9884) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي .

جدول (40) اختبار (LM) للارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 07/13/22 Time: 16:49
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Lags	LM-Stat	Prob
1	2.172334	0.9884
2	0.439343	1.0000

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من خلال الجدول (41) نلاحظ ان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.0339) وهي اقل من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

جدول (41) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 07/13/22 Time: 16:50
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
95.40723	72	0.0339

Individual components:

Dependent	R-squared	F(12,33)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.

res1*res1	0.156830	0.511503	0.8921	7.214199	0.8431
res2*res2	0.774550	9.447815	0.0000	35.62929	0.0004
res3*res3	0.177011	0.591478	0.8331	8.142507	0.7739
res2*res1	0.111394	0.344737	0.9735	5.124146	0.9537
res3*res1	0.207387	0.719538	0.7221	9.539819	0.6563
res3*res2	0.495190	2.697595	0.0119	22.77874	0.0297

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ج-اختبار استقرارية النموذج ككل

من خلال الشكل (20) نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يدل على استقراريه النموذج القياسي ككل.

شكل (20) اختبار استقرارية النموذج ككل

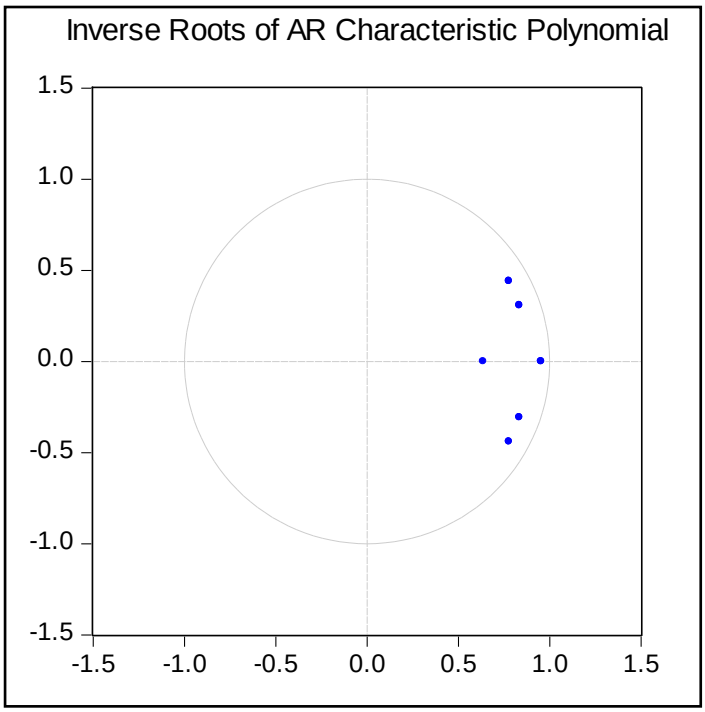

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

5) اختبار سببية تودا ياماموتا

أ- **التحليل الاحصائي:** من خلال الجدول (42) نلاحظ المتغير المستقل (ALU) والذي يمثل (قروض المكننة) لا يسبب المتغير التابع (NSP5) والذي يمثل (عدد المشاريع الصغيرة)، لان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.5680) وهي أكثر من (0.05).

كما نلاحظ من خلال الجدول (42) نلاحظ المتغير المستقل (ALU) والذي يمثل (قروض المكننة) لا يسبب المتغير التابع (NAP6) والذي يمثل (عدد المشاريع المتوسطة)، لان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.3773) وهي أكثر من (0.05).

ب - **التحليل الاقتصادي :-** لاحظنا من خلال الجدول (42) ان قروض الثروة الحيوانية والمقدمة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل لم تؤثر بشكل طردي ومباشر على زيادة عدد المشاريع (المتوسطة والصغيرة) في محافظة بابل ، وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، لكون ان هذه القروض هي قروض متخصصة وتستهدف قطاع اقتصادي معين (القطاع الزراعي) ومن قبل مصرف متخصص (المصرف الزراعي) وبشروط هي في الغالب مناسبة ، تسهيلات ادارية وبضمانات ميسرة وبدون اسعار فائدة) ، كل تلك الامور تؤدي الى تحفيز اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال قطاع الثروة الحيوانية على فتح هكذا مشاريع في محافظة بابل وبشكل سريع . ولكن ان الواقع اثبت عكس ذلك الشيء في محافظة بابل، ويرجع ذلك الى ان قروض المكننة سحبت من المصرف الزراعي وبشروط ميسرة لكنها لم تستخدم في مجال تطوير او شراء الآلات الزراعية وصيانتها مما يؤدي الى تراجع في القطاع الزراعي لمحافظة بابل.

جدول (42) نتائج اختبار سببية تودا ياماموتا

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 07/13/22 Time: 16:53
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Dependent variable: NAP6

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
ALU	1.949569	2	0.3773
NSP5	5.966721	2	0.0506
All	6.117684	4	0.1905

Dependent variable: ALU

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
NAP6	0.570708	2	0.7517
NSP5	0.075283	2	0.9631
All	12.53693	4	0.0138

Dependent variable: NSP5

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.

NAP6	0.643648	2	0.7248
ALU	1.131293	2	0.5680
All	1.347552	4	0.8533

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

رابعاً: -قياس وتحليل إثر قروض البساتين الممنوحة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل على عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة

1) الاستقرارية

من خلال الجدول (43) نلاحظ ان المتغير المستقل (ORL) استقر عند الفرق الاول وبدون وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (1%)، ومن خلال الجدول (44) نلاحظ ان المتغير التابع (NSP7) استقر عند الفرق الثاني وعند وجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%)، ومن خلال الجدول (45) فنلاحظ ان المتغير التابع (NAP8) استقر عند الفرق الثاني وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (1%).

جدول (43) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير المستقل (ORL)

Null Hypothesis: D(ORL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.511054	0.0133
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ORL,2)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 16:58
Sample (adjusted): 2009Q4 2020Q1
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ORL(-1))	-0.483476	0.192539	-2.511054	0.0165
D(ORL(-1),2)	0.241738	0.149306	1.619076	0.1139
D(ORL(-2),2)	0.241735	0.149305	1.619070	0.1139
D(ORL(-3),2)	0.241735	0.149305	1.619070	0.1139
D(ORL(-4),2)	-0.418542	0.149305	-2.803267	0.0080

R-squared	0.518094	Mean dependent var	-108928.6
Adjusted R-squared	0.465996	S.D. dependent var	1.02E+09
S.E. of regression	7.45E+08	Akaike info criterion	43.80674
Sum squared resid	2.05E+19	Schwarz criterion	44.01360
Log likelihood	-914.9415	Hannan-Quinn criter.	43.88256
Durbin-Watson stat	1.857354		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

جدول (44) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NSP7)

Null Hypothesis: D(NSP7,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.561252	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NSP7,3)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 17:00
Sample (adjusted): 2009Q1 2020Q1
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NSP7(-1),2)	-1.000581	0.152499	-6.561252	0.0000
C	-0.022235	0.140597	-0.158148	0.8751

R-squared	0.500291	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.488670	S.D. dependent var	1.318574
S.E. of regression	0.942877	Akaike info criterion	2.763666
Sum squared resid	38.22776	Schwarz criterion	2.843962
Log likelihood	-60.18247	Hannan-Quinn criter.	2.793599
F-statistic	43.05002	Durbin-Watson stat	2.000001
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

جدول (45) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية المتغير التابع (NAP8)

Null Hypothesis: D(NAP8,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.579045	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(NAP8,3)
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 17:01
Sample (adjusted): 2009Q1 2020Q1
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NAP8(-1),2)	-1.003289	0.152498	-6.579045	0.0000
C	-0.050164	0.133163	-0.376715	0.7082

R-squared	0.501645	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.490055	S.D. dependent var	1.248863
S.E. of regression	0.891818	Akaike info criterion	2.652318
Sum squared resid	34.19963	Schwarz criterion	2.732614
Log likelihood	-57.67716	Hannan-Quinn criter.	2.682252
F-statistic	43.28383	Durbin-Watson stat	2.000022
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

2) اختبار التكامل المشترك

من خلال الجدول (46) نلاحظ وجود ثلاث متجهات تكاملية في اختبار الاثر (Trace)، كما نلاحظ وجود متجهين تكامليين في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)، مما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي .

جدول (46) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 07/13/22 Time: 17:03
Sample (adjusted): 2008Q4 2020Q1
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: NAP8 NSP7 ORL
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.342908	40.43223	29.79707	0.0021
At most 1 *	0.280281	21.11539	15.49471	0.0064
				0.0
At most 2 *	0.122023	5.986228	3.841466	144

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.342908	19.31683	21.13162	0.0880
At most 1 *	0.280281	15.12917	14.26460	0.0364
At most 2 *	0.122023	5.986228	3.841466	0.0144

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

3) تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

من خلال الجدول (47) نلاحظ ان عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي هي مدتين زمنيتين استناداً لمعايير سوارتج (SC) ومعيار اكايك (AIC) ومعيار هنان كوين (HQ).

جدول (47) تحديد عدد مدد الابطاء المثلى للنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: NAP8 NSP7 ORL
Exogenous variables: C
Date: 07/13/22 Time: 17:04
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1273.920	NA	3.23e+21	58.04182	58.16347	58.08693
1	-1119.993	279.8676	4.46e+18	51.45422	51.94081	51.63467
2	-1047.606	121.7422*	2.52e+17*	48.57298*	49.42452*	48.88877*
3	-1045.953	2.554689	3.57e+17	48.90693	50.12343	49.35807
4	-1044.067	2.656548	5.09e+17	49.23033	50.81177	49.81680

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

4) الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط الذاتي

من خلال الجدول (48) نلاحظ ان اختبار (LM) ظهرت قيمة (P. value) بمقدار (0.9766) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي .

جدول (48) اختبار (LM) للارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 07/13/22 Time: 17:07
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Lags	LM-Stat	Prob
1	2.647852	0.9766
2	1.899160	0.9930

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ب- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

من خلال الجدول (49) نلاحظ ان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.0021) وهي اقل من (0.05) مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (49) اختبار عدم ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 07/13/22 Time: 17:07
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 46

Joint test:

Chi-sq	Df	Prob.
111.1173	72	0.0021

Individual components:

Dependent	R-squared	F(12,33)	Prob.	Chi-sq(12)	Prob.
res1*res1	0.308520	1.226977	0.3068	14.19192	0.2886
res2*res2	0.253436	0.933544	0.5267	11.65808	0.4735
res3*res3	0.874970	19.24476	0.0000	40.24863	0.0001
res2*res1	0.312647	1.250857	0.2925	14.38178	0.2770
res3*res1	0.487438	2.615202	0.0143	22.42214	0.0331
res3*res2	0.427735	2.055466	0.0505	19.67581	0.0735

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

ج- اختبار استقرارية النموذج ككل

من خلال الشكل (21) نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يدل على استقرارية النموذج القياسي ككل

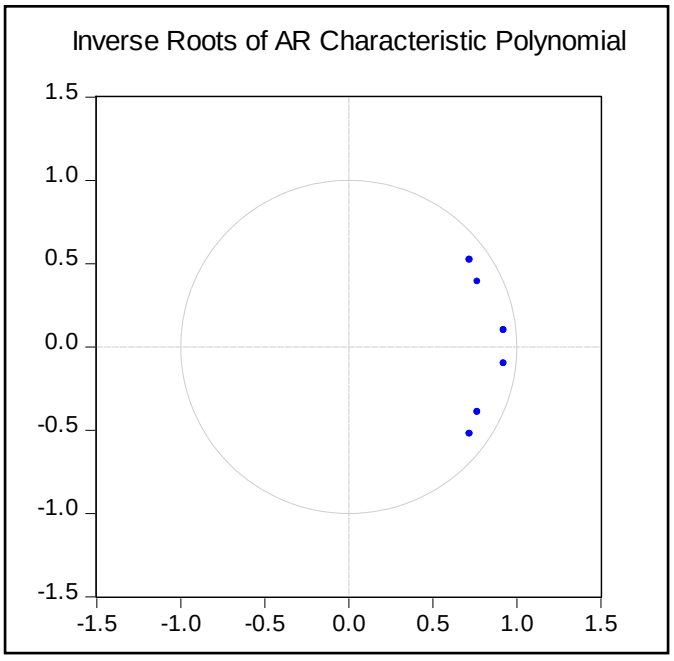

الشكل (21) اختبار استقرارية النموذج ككل

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

5) اختبار سببية تودا ياماموتا

أ- **التحليل الاحصائي:** من خلال الجدول (50) نلاحظ المتغير المستقل (ORL) والذي يمثل (قروض البساتين) لا يسبب المتغير التابع (NSP7) والذي يمثل (عدد المشاريع الصغيرة)، لان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.8930) وهي أكثر من (0.05).

كما نلاحظ من خلال الجدول (50) نلاحظ المتغير المستقل (ORL) والذي يمثل (قروض المكننة) لا يسبب المتغير التابع (NAP8) والذي يمثل (عدد المشاريع المتوسطة)، لان قيمة (P.value) ظهرت بمقدار (0.04090) وهي أكثر من (0.05).

ب- **التحليل الاقتصادي :-** لاحظنا من خلال الجدول (50) ان قروض البساتين والمقدمة من قبل المصرف الزراعي /فرع بابل لم تؤثر بشكل طردي ومباشر على زيادة عدد المشاريع (المتوسطة والصغيرة) في محافظة بابل ، وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، لكون ان هذه القروض هي قروض متخصصة وتستهدف قطاع اقتصادي معين (القطاع الزراعي) ومن قبل مصرف متخصص (المصرف الزراعي) وبشروط هي في الغالب مناسبة ، تسهيلات ادارية وبضمانات ميسرة وبدون اسعار فائدة) ، كل تلك الامور تؤدي الى تحفيز اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال قطاع الثروة الحيوانية على فتح هكذا مشاريع في محافظة بابل وبشكل سريع . ولكن ان الواقع اثبت عكس ذلك الشيء في محافظة بابل، ويعود ذلك الى ان القروض التي سحبت من المصرف الزراعي لم تستخدم للأغراض الموجه اليها كتطوير او توسيع المشاريع الزراعية او زراعة بساتين جديدة مما يؤدي الى تضاؤل في حجم المساحات الخضراء في المحافظة.

جدول (50) نتائج اختبار سببية تودا ياماموتا

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 07/13/22 Time: 17:10
Sample: 2008Q1 2020Q4
Included observations: 45

Dependent variable: D(NAP8)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(NSP7)	0.658293	2	0.7195
D(ORL)	1.787867	2	0.4090
All	2.086239	4	0.7199

Dependent variable: D(NSP7)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(NAP8)	0.278155	2	0.8702
D(ORL)	0.226410	2	0.8930
All	0.442055	4	0.9789

Dependent variable: D(ORL)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(NAP8)	0.103890	2	0.9494
D(NSP7)	0.357384	2	0.8364
All	0.952772	4	0.9169

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- بالرغم من العمل بالمبادرة الزراعية منذ عام 2008 إلا ان تأثيرها غير واضح على المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) على ان الانخفاض في تلك المساهمة بدى السمة الغالبة لمدة البحث .

2- وجود اختلال هيكلي في القطاعات المساهمة في الناتج الزراعي لمحافظة بابل، وهذه السمة يمكن اعمامها على القطاع الزراعي في العراق عموماً .

3- وجود الشحة المائية بين الاوانه والاخرى والتي القت بظلالها على مجمل الانتاج في القطاع الزراعي في محافظة بابل وفي العراق عموماً .

4- اثبت القياس الاقتصادي وجود علاقة طردية بين قروض صغار الفلاحين واعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعني ضمناً المساهمة في عملية خلق التنمية في محافظة بابل مستقبلاً .

5- لم تكن هناك علاقة بين قروض الثروة الحيوانية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومع زيادة تلك القروض انخفض اعداد تلك المشاريع .

6- وبقدر تعلق الامر بمشاريع المكننة الزراعية فإن الاثر كان ضعيفاً لوجود مضاربات في سوق المكائن الزراعية اثرت سلباً على ذلك الاثر .

7- اظهر القياس الاقتصادي وجود علاقة عكسية بين قروض انشاء البساتين واعداد مشاريعها .

ثانياً: التوصيات

1- ربط الائتمان المقدم للقطاع الزراعي بأنتاجية ذلك القطاع .
2- معالجة الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي لرفع المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) .
3- تنظيم عملية الري واستخدام الطرق الحديثة في ذلك .
4- تكثيف منح القروض للقطاعات التي حققت انتاجية اعلى والتركيز على صغار الفلاحين .
5- الحد من المضاربات في سوق المكننة الزراعية المدعومة حكومياً لتوجيه ذلك الاستثمار في المجالات المنتجة بعيداً عن المضاربة .

المصادر

المصادر العربية

المصادر الاجنبية

المصادر

القران الكريم

المصادر العربية

أولا: الكتب العربية

1) احمد بوراس، تمويل المنشآت الصناعية، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

2) احمد فهمي سعيد البرزنجي، مدخل في تمويل الاستثمار، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، ط1، 2014.

3) اكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والبنوك (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، عمان-الاردن،ط2، 2008.

4) اياد عبد الفتاح النسور، اساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، عمان- الاردن ، ط1، 2013.

5) توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2002.

6) جهاد عبد الله عفانه، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشاريع الصغيرة، عمان-الاردن، الطبعة العربية، 2004.

7) جواد سعد العارف ، الاقتصاد الزراعي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، ط1، 2010.

8) حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية (مدخل حديث) ، دار وائل للنشر، عمان –الاردن، ط2.

9) حسام علي داوود ، مبادىء الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان- العبدلي، ط4، 2014.

10) حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الاسلامي والتقليدي، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2015.

11) حسين محمد سمحان، سهيل احمد، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

12) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف(استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، طبعة معدلة، 2011.
13) حميد عبيد عبد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب موزعون وناشرون ، العراق ، ط1 ، 2017.
14) خالد احمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادىء اقتصاد، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، الطبعة العربية، 2013.
15) خالد توفيق الشمري، د. طاهر فاضل البياتي، مدخل الى علم الاقتصاد(التحليل الجزئي والكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
16) خالد زهدي خواجة ، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ب.ط، 2012.
17) خالد عبد الله براك، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي ، دار الفكر الجامعي للنشر ، مصر ، 2010 .
18) رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008.
19) رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
20) زكريا الدوري ، د. يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2006.
21) زياد أبو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، الثقافة للنشر والتوزيع، دبي، ط1، 2009.
22) سالم محمد عبود، د. احمد محمد فهمي سعيد، الاستثمار وادواته في الاسواق المالية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، ط1، 2014.
23) سمعان العطوان، د. ايهم الحمصي، تحليل وتقويم المشاريع الزراعية، منشورات جامعة دمشق كلية الزراعة، دمشق ، ط1، 2010.
24) سميح مسعود، قضايا أقتصادية عربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ط1، 2009.
25) السيد عبد القادر، أقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن، ط1 ، 2010.

26) طاهر فاضل ، ميرال روحي ، النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر ، عمان ،2013

27) عبد الرحمن ابراهيم الشيخ علي آل غصيبه، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر، المركز الديمقراطي العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2020.

28) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2008.

29) عبد المنعم السيد علي،نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 2004.

30) عدنان حسين يونس، د.رائد خضير عبيس، دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ط1، 2015.

31) علي الخضر، بيان الحرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مطبعة جامعة دمشق، سورية، 2014.

32) علي جدوع الشرفات، د.تركي مجحم الفواز، اساسيات الاقتصاد الزراعي، دار وائل للنشر، ط1، 2018.

33) علي خضر، د. سامر حسين المصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ط3، 2014.

34) علي محمود عبد العزيز ، د. ايهم احمد حمصي ، الاقتصاد الزراعي ، جامعة دمشق كلية الزراعة للنشر ، دمشق ، 2014 .

35) فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة الاعمال المصغرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

36) فائق شقير، عاطف الأخرس وآخرون ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2008.

37) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري ، ادارة المصارف(مدخل كمي و استراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر، عمان– الاردن ، ط4 ، 2008.

38) فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ط1، 2006.

39) فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2006.
40) فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ط1، 2006.
41) ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، ط1، 2012.
42) ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ط4 ، 2012.
43) ماهر المحروق، ايهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، 2006.
44) محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2008.
45) محمد شيخي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات للنشر ، الجزائر، ط1، 2011 .
46) محمد عبد ابو سمرة، إدارة المشروعات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، ط1، 2009. .
47) محمد عبد الله أبو غزلة، إدارة المشاريع الصغيرة، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، 2014.
48) محمد مصطفى السنهوري، أدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، جامعة الاسكندرية، ط1، 2013.
49) محمود حسن صوان، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي، دار وائل للنشر، عمان – الاردن، ط2، 2008.
50) مروه احمد، د. نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر– القاهرة، ط3، 2014.
51) مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ط1، 2010.
52) منير اسماعيل ابو شاور، د. امجد عبد المهدي مساعدة وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد الزراعي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط1 ، 2011.

53) موسى أحمد خير الدين، إدارة المشاريع المعاصرة، دار وائل للنشر، الاردن ، ط1، 2012 .
54) موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، دار الوراق للنشر، عمان- الاردن، ط1، 2009.
55) مؤيد الفضل، تقييم وادارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع، الاردن، ط1، 2009.
56) ميشال الشرتوني ، الوجيز في الدراسات المصرفية والتجارية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، 2010.
57) هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، ط8، 2010.
58) وسام مجيد علي الفهداوي، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر، عمان-الاردن، ط1، 2021.
59) وفاء المبيرك، تركي الشمري، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2006.
60) يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية- مصر، ط1، 2012.

ثانيا: البحوث والمجلات

1) احمد سلطان محمد، اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشأة الصناعية الكبيرة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 19 ، العدد 70 ، 2013.

2) إلياس، حفيظ وحمزة، علي، دراسة تحليلية وتقييمية لإستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات: حالة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة جيلالي اليابس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، 2014.

3) ثائر محمود رشيد، استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الى تجربة العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، مجلد 5، عدد10.

4) محمد عبد الواحد الجياس، تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 22 ، 2013 .

5) نبيل مهدي، كريم سالم وآخرون ، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية ((Granger، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، المجلد (4)، 2011 .

6) سلام نعمة، اهمية الدعم الحكومي في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، 2016.

7) علاوي، كامل وراهي، محمد غالي، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974 – 2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد69، العدد29، 2013 .

8) كريم سالم الغالبي، الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975–2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد الخامس والعشرون، 2011.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

1) حيدر حسن عذافه، فعالية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2018.

2) زهراء حسين محمد، تقويم اجراءات الرقابة الداخلية لتحقيق فعالية القروض الزراعية "بالتطبيق في مصرف زراعي تعاوني" ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2015.

3) سامر صبري نجم اللامي، خصوصية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الزراعية " دراسة تطبيقية لمشروع مقترح لمنظومات الري الحديثة في العراق" ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2015.

4) علي فريد عبد الكريم، مبادرات القروض ودورها في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة "تجارب دول مختارة مع أشارة الى العراق"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012.

5) قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

رابعا: التقارير والمواقع الالكترونية

1) المصرف الزراعي التعاوني/فرع بابل، سجلات قسم الائتمان .

2) المصرف الزراعي التعاوني / فرع بابل ، قسم الائتمان، شعبة قروض المبادرة الزراعية .

3) المصرف الزراعي التعاوني/فرع بابل، قسم الائتمان، شعبة قروض الموارد الذاتية

4) المصرف الزراعي التعاوني / فرع بابل ، قسم الائتمان ، شعبة قروض البنك المركزي .

5) المصرف الزراعي /فرع بابل، قسم الائتمان، شعبة القروض التجارية

6) جمهورية العراق وزارة المالية/ المصرف الزراعي التعاوني متوفر على الموقع الالكتروني https://www agbank.gov.iq.com

7) وزارة المالية /المصرف الزراعي التعاوني / الموقع الالكتروني ar.wikipedia.org/wiki/com https://www

خامساً: المصادر الأجنبية

1) Acquah pRole of information communicating technology in the growth and development and medium scale enterprises in chana , MASTER, Kwame Nkrumah University of Ssecience and Technology , Ghana , 2012.
2) Batman Thomas .S , & Sneii Scott .A , Mana gement : copeting in the New Era . 5th ed , Mcgraw – U.S.A , 2002 .
3) Carlo Cottrell , lirniting central bank credit to the government b, theory and practice , lMF Dc 1993.
4) Cheng Hsiao, Autoregressive modelling and causal orderinf of economic variables, Economic research program, research, No. 274, 1980.
5) Chris Chatfield ,The Analysis Of Time Series An Introduction,5the. M London,1995.
6) Chris Hall, Suggestions for an action agenda, University of Technology, Sydney, Australia,1995.
7) Coper, D.R. and Schlindler,P.S, Business Research Methods, 7th ed. New York Bosten: lrwin MC Graw Hill, 2001 .
8) Damodar Gujarati, Basic Econometrics , Palgrave Macmillan, 2012, Page 280.
9) For more information see: Shuixia Guo and other, Granger Causality: Theory and Applications, Frontiers in Computational and Systems Biology Computational Biology Volume 15, 2010.
10) For more information see: Wiener, N. The theory of prediction. In Modern Mathematics for the Engineer; MacGrawHill: New York, NY, USA, 1956.
11) Gerard Chareau , Finance dentreprise , edition management societe , Paris, 1997.
12) Hiro Y. Toda, Taku Yamamoto, Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes, Journal of Econometrics N.66.

13) Jean-Marie Dufour and others, Short run and long run causality in time series, Journal of Econometrics inference N.132, 2006.
14) Kent.p, Management advisory services and the financial performance of clients , Internation Small Business Journal , 1994 .
15) Michael Eichler, Granger-causality graphs for multivariate time series , Universit¨at Heidelberg, JEL, 2011.
16) Mohsen Mehrara and Yazdan Gudarzi Farahani and Others, The Effect Of Macroeconomic Varaibles on The stock Market Index of the Tehran stock Exchange, International letter of social and Hamanistic sciences, 2016.
17) Olivier Amblard and Olivier J. J. Miche, The Relation between Granger Causality and Directed Information Theory, The University of Melbourne, Department of Mathematics and Statistics, Parkville, VIC, 3010, Australia, 2012.
18) Oya Painr and nataliya Mylenko and Valentina Saltane, Small and Medium Enterprises Across – country Analysis a new data ,set: World bank policy Research working peaper: N5538 , 2011 .
19) Raymond,L.,& Bergeron,F, Enabling the business strategy of SMEs through e-business capabilities: A strategic alignment perspective . Industrial Management & Data System, 108(5),557-595, 2008.
20) Report about the development in the Middle East & North Africa , the international bank for reconstruction and development , the word bank , 2003 .
21) Robbins Stephen , Business Tody . The new world of Business, Harcourt College publishers,USA. 2001 .
22) Roman Kozhan , Financial Econometrics With Eviews , Ventus Publishing APS , 2010.
23) Ron Feldman and Jason Schmidt , Financial Modernization , the FHLB and Agricultural Banks , Fedgazette , October, 2000 .

24) Ropert Rocha, Subika Frazil, raniakhouri and douglaspearce, the status of bank landing to SMEs in the middle east and north Africa, Results of a joint survey of the union of Arab Bank and the World Bank, world bank police Research working paper , No5606, 2011.
25) Torre M .and vento Microfinance , Palgrave Macmillan , Londan , 2006 .
26) w,Luetkeuhorst , the support programs of The small and medium Enterprises Branch , UNDIO , working paper , N15, 2005 .
27) Wolff, J . A. and pett , T .L , Small- firm performance : Modeling the role of the product and process improvements , Jourrrnal of Small Business Management , 2006.
28) Wolff, J . A. and pett , T .L , Small- firm performance : Modeling the role of the product and process improvements , Jourrrnal of Small Business Management , 2006.
29) Yavuz ARSLAN, Expectation Errors, Uncertainty And Economic Activity, Research and Monetary Policy Department Central Bank of the Republic of Turkey, 2011.

سادساً: المقابلات الشخصية

نموذج استمارة المقابلة كما في ملحق (1)

1) عدنان عبد الله عارف ، مدير الفرع ، المصرف الزراعي/بابل، عدد المقابلات 5 .
2) حسن ظاهر عبيد، معاون مدير الفرع، المصرف الزراعي/بابل، عدد المقابلات 2 .
3) حيدر حسين نوير، مسؤول شعبة المبادرة، المصرف الزراعي/بابل، عدد المقابلات 3
4) ضفاف حسين ناصر، معاون مسؤول شعبة المبادرة، المصرف الزراعي/بابل، عدد المقابلات 2.
5) فضاء عبد الجبار، مسؤول شعبة الموارد الذاتية ، المصرف الزراعي /بابل، عدد المقابلات1
6) رشا محمد، مسؤول شعبة البنك المركزي، المصرف الزراعي /بابل، عدد المقابلات 2 .
7) ضياء علي الطائي، مسؤول شعبة القروض التجارية، المصرف الزراعي/بابل، عدد المقابلات 4

.

الملاحق

ملحق (1) المقابلات التي اجرتها الباحثة مع موظفي المصرف الزراعي فرع بابل عينة الدراسة

ت	اسم المسؤول	المنصب الوظيفي	تاريخ المقابلة	التساؤلات التي تم طرحها	عدد المقابلة	مدة المقابلة
1	عدنان عبد الله عارف	مدير الفرع	2022/2/16	• هل لديكم معايير دقيقة ورؤى واضحة للنهوض بواقع المصرف؟	5	60 دقيقة
2	حسن ظاهر عبيد	معاون مدير الفرع	2022/2/19	• هل يسعى المصرف لتسهيل اجراءات منح القروض	2	20 دقيقة
3	حيدر حسين نوير ضفاف حسين ناصر	مسؤول شعبة المبادرة معاون	2022/2/22	• هل هناك ادراك وفهم لديكم لمتغيرات الدراسة الحالية؟ • ماهي الاستراتيجيات المتبعة في المصرف لتسيير عمله؟ • هل لدى المصرف القدرة على تغيير اجراءات منح قروض المبادرة بأستمرارٍ؟	3	45 دقيقة
4	فضاء عبد الجبار	مسؤول شعبة الموارد الذاتية	2022 / 2 /25	• هل تتحمل القيادات الادارية المسؤولية عن الاعمال والقرارات التي تتخذها عند منح القرض؟	1	15 دقيقة
5	رشا محمد	مسؤول شعبة البنك المركزي	2022 / 2 /28	• هل يقوم المصرف بتقديم الحوافز والمكافئات للافراد العاملين من اجل تحفيزهم على تقديم الافضل؟ • هل يحقق المصرف ارباح عند منحه للقروض؟	2	30 دقيقة
6	ضياء علي الطائي	مسؤول شعبة القروض التجارية	2022 / 3 /8	• هل يقوم المصرف بوضع حلول لمجمل المشاكل التي تتعرض لها آليات منح القروض؟	4	45 دقيقة

المصدر: اعداد الباحثة.

ملاحظة: - *رتبت الاسماء حسب تاريخ المقابلة

Abstract

The research attempted to examine the relationship between the independent variables represented by the loans provided by the Agricultural Bank / Babylon branch, such as loans (small farmers, livestock, agricultural mechanization, orchards), and the dependent variables represented by (the number of small and medium enterprises), and the research problem is summarized in the following main question (Is there a role for the Agricultural Bank - the Babylon branch in supporting small and medium enterprises), bearing in mind that the hypothesis was (that the Agricultural Bank - the Babylon branch has a positive role in supporting small and medium enterprises in the province).

The research found that there is a direct relationship between small farmers' loans with the number of funded small and medium projects, and a completely opposite relationship between loans (livestock, agricultural mechanization, orchard establishment) and the preparation of their projects, which negatively affected the productivity of the agricultural sector in Babil Governorate due to the presence of structural imbalances in the economy. Or problems related to water or imports that affect the province and the incomplete agricultural infrastructure, and the following conclusion was reached (the existence of a structural imbalance in the sectors contributing to the agricultural output of the province of Babil, and this feature can be generalized to the agricultural sector in Iraq in general) and the most important recommendations were to address that It is (linking the credit provided to the agricultural sector to the productivity of that sector).

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Administration and Economics
Department of Financial and Banking Science

The role of specialized banks in supporting small and medium enterprises In the province of Babylon for the period (2020- 2005) Agricultural Bank as a model

A letter submitted by the student
Suraa Alaa Jawad

To the Council of the College of Administration and Economics / University of Babylon
As part of the requirements for obtaining a master's degree in / financial and banking sciences

Supervised by
Prof. Dr. Khaled Hussein Al-Marzouk

2022 AD 1444 AH